A/CONF.70/15

تقرير

الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

فانكوفر، ٣١ أيار/مايو - ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٦

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

A/CONF. 70/15

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع : A.76.IV.7

الثمن : ١٠ من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية
(او ما يعادلها من العملات الأخرى)

CORRIGENDUM

Ref. Sales No.76.IV.7
(A/CONF.70/15)
November 1976

تقريـــــر

المؤتمر : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

تصويـــــب

الصفحة ١٣٧

بعد الفقرة ٢٥ تضاف فقرة جديدة نصها كما يلي :

٢٥ أ ــ وشارك في المؤتمر كذلك مراقبون من ١٤٠ منظمة غير حكومية ؛ وقد دعيت تلـك المنظمـات غير الحكومية عملا بالفقرة الفرعية ١ (ب) والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤٣٨ (د ــ ٣٠) .

الصفحة ١٩٢ ، الفقرة ٣٢٩ ، السطر الأول :

تحذف البرازيل .

الصفحة ١٩٢

بعد الفقرة ٣٢٩ تضاف فقرة جديدة نصها كما يلي :

٣٢٩أ ــ وألقى وفد البرازيل بيانا أعرب فيه عن تقديره لوفد الأرجنتين للتعديلات المشـار اليهـا أعلاه التي تقدم بها هذا الوفد ، كما أعرب عن تفهمه للاطار الذى ينبغي لمؤتمـر الأمم المتحـدة المعني بالمياه أن ينظر فيه في قرارات المؤتمر .

Litho in United Nations, New York
98406 November 1976 - 375

A/CONF.70/15/Corr.1
76-98406

المحتويـــات

الباب الاول ــ مقـــررات المؤتمـــر

الفصـــل	الصفحـــة
الاول ــ اعلان المبادىء	٢
الثاني ــ توصيات بشأن التدابير القومية	١١
ألف ــ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات	١١
بـــاء ــ تخطيط المستوطنـــات	٢١
جيم ــ المأوى والمرافق الاساسية والخدمات	٤٠
دال ــ الارض	٦٩
هاء ــ المشاركة الشعبية	٨١
واو ــ المؤسسات والتنظـيم	٩٠
الثالث ــ توصيات للتعاون الدولي	١٠٣
القرار الاول ــ برامج للتعاون الدولي	١٠٣
القرار الثاني ــ برامج للتعاون الدولي : الاثار الماليـة	١٢٤
القرار الثالث ــ ظروف حياة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة	١٢٤
القرار الرابع ــ الاجتماعات الاقليمية ودون الاقليمية	١٢٥
القرار الخامس ــ استخدام المواد السمعية البصرية في فترة مابعد مؤتمـــر الموئل	١٢٥
الرابع ــ قـــرارات اخـرى	١٢٧
القرار السادس ــ مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه	١٢٧
القرار السابـع ــ الاعراب عن الشكر	١٢٨

الباب الثاني ــ معلومات عن خلفية المؤتمر

الخامس ــ الاعداد للمؤتمر	١٣٠

المحتويات (تابع)

الباب الثالث ـ اعمال المؤتمر

الفصل		الصفحة
السادس	ـ الحضور	١٣٦
السابع	ـ افتتاح المؤتمر وانتخاب الرئيس	١٣٨
الثامن	ـ اعتماد جدول الاعمال والنظام الداخلي	١٤٦
التاسع	ـ انشاء اللجان وتوزيع بنود جدول الاعمال	١٤٨
العاشر	ـ انتخاب غير الرئيس من اعضاء مكتب المؤتمر	١٤٩
الحادى عشر	ـ موجز المناقشة العامة	١٥٠
الثاني عشر	ـ اعلان المبادئ	١٥٨
	الف ـ تقرير اللجنة الاولى	١٥٨
	باء ـ الاجراءات المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر ...	١٦٠
الثالث عشر	ـ برامج للتعاون الدولي	١٦٦
	الف ـ تقرير اللجنة الاولى	١٦٦
	باء ـ الاجراءات المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر ...	١٦٩
الرابع عشر	ـ توصيات بشأن التدابير القومية	١٧٣
	الف ـ تقرير اللجنة الثانية	١٧٣
	باء ـ الاجراءات المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر بشأن تقرير اللجنة الثانية	١٧٧
	جيم ـ تقرير اللجنة الثالثة	١٨٠
	دال ـ الاجراءات المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر بشأن تقرير اللجنة الثالثة	١٨٤
الخامس عشر	ـ وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر	١٨٩
	الف ـ تقرير لجنة وثائق التفويض	١٨٩
	باء ـ الاجراءات المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر ..	١٩١

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
السادس عشر	— مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه	١٩٢
السابع عشر	— اعتماد تقرير المؤتمر	١٩٣
الثامن عشر	— اختتام المؤتمر	١٩٥
مرفق	— منتدى الموئل	١٩٦

الباب الأول

مقررات المؤتمر

الفصل الأول

اعلان المبادئ

اعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية ، ١٩٧٦

ان المؤتمر : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،

لما كان علي بينه من ان الدعوة الى عقد المؤتمر قد وجهت على اثر توصية مؤتمر الامم المتحدة لشؤون البيئة وما أعقب ذلك من قرارات الجمعية العامة ، وخاصة القرار ٣١٢٨ (د — ٢٨) الذى أعربت فيه أمم العالم عن قلقها لوضع المستوطنات البشرية البالغ الخطورة ، ولا سيما ذلك الوضع السائد في البلدان النامية ،

وكان يدرك ان التعاون الدولي ، القائم على مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، يجب ان ينمى ويعزز بغية توفير حلول لمشاكل العالم وخلق مجتمع دولي أساسه الانصاف والعدالة والتضامن ،

واذ يشير الى مقررات مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية وكذلك الى توصيات مؤتمر السكان العالمي ، ومؤتمر الامم المتحدة العالمي للاغذية ، والمؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي والمؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ؛ والى الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية السادسة ، والى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذى وضع أسس النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

واذ يلاحظ ان حالة المستوطنات البشرية تحدد بقدر واسع نوعية الحياة ، التي يمثل تحسينها شرطا مسبقا للتلبية الكاملة للحاجات الاساسية ، كالعمالة ، والسكنى والخدمات الصحية والتعليم والاستجمام ،

ولما كان يدرك ان مشاكل المستوطنات البشرية ليست منعزلة عن انماء البلدان الاجتماعي والاقتصادى ، ولا هي ممكنة الفصل عن العلاقات الاقتصادية الدولية الجائرة القائمة ،

واذ يساوره عظيم القلق ازاء المصاعب المتزايدة التي تواجه العالم في تلبية حاجات الشعوب الاساسية وتطلعاتها تلبية تتفق مع مبادئ الكرامة الانسانية ،

واذ يسلم بأن ظروف حياة اعداد ضخمة من الناس في المستوطنات البشرية هي ظروف لا يمكن قبولها ، ولا سيما في البلدان النامية ، وان من المرجح ، ما لم تتخذ على الصعيدين القومي والدولي اجراءات ايجابية وملموسة بغية ايجاد حلول وتنفيذها ، ان تزداد تلك الظروف تفاقما بنتيجة مايلي :

افتقار النمو الاقتصادى الى الانصاف افتقارا يتجلى في ما يقوم الان من فوارق شاسعة في الثروة بين البلدان وبين الناس ، ويقضي على الملايين من البشر بأن يعيشوا في ظل الفقر ، دون أن يلبي الضروريات الاساسية من غذاء وتعليم وخدمات صحية ومأوى وصحة بيئة وماء وطاقة ؛

والتدهور الاجتماعي والاقتصادي والايكولوجي والبيئي الذي يتمثل على الصعيدين القومي والدولي في الفوارق في ظروف المعيشة وفي عزلة فئات المجتمع بعضها عن بعض، وفي التمييز العنصري ، والبطالة الحادة ، والامية والمرض والفقر ، وتهاوي الروابط الاجتماعية والقيم الحضارية التقليدية ، وتزايد تردي موارد الهواء والماء والارض التي ترتكز عليها الحياة ؛

واتجاهات نمو السكان في العالم ، التي تشير الى ان عدد البشر سيتضاعف خلال الاعوام الخمسة والعشرين القادمة ، فتزيد بما يفوق الضعف الحاجة الى الغذاء والمأوى وجميع المتطلبات الاخرى الضرورية لحياة الانسان وكرامته ، والتي لا تتم تلبيتها الان بما فيه الكفاية ؛

وافتقار التحضر الى الضوابط ، وما يترتب عليه من الاكتظاظ والتلوث والتردي وتوتر النفسيات في المناطق المتروبولية ؛

والتخلف الريفي الذي يكره غالبية كبرى من البشر على العيش في أدنى مستويات الحياة ويسهم في عشوائية النمو الحضري ؛

والتناثر الريفي المتمثل في المستوطنات المتباعدة والدور المنعزلة على وجه يحول دون توفير المرافق الاساسية والخدمات ، ولا سيما تلك المتصلة بالماء والصحة والتعليم؛

والهجرة القسرية الناشئة عن عوامل سياسية وعنصرية واقتصادية ، ونقل الناس من مكان الى اخر وطردهم من أوطانهم؛

واذ يدرك ايضا ان اقامة نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف ، عن طريق اجراء ما يلزم من تغييرات في ميادين التجارة الدولية والنظم النقدية ، والتصنيع ونقل الموارد ، ونقل التكنولوجيا واستغلال الموارد العالمية واستهلاكها أمر جوهري للانماء الاجتماعي الاقتصادي ولتحسين المستوطنات البشرية ، وخاصة في البلدان النامية ،

واذ يدرك كذلك ان هذه المشاكل تمثل تحديا ضخما لذكاء بني الانسان وخيالهم وأرابتهم وعزيمتهم ، وان الاخذ بأولويات جديدة لتعزيز الابعاد النوعية في الانماء الاقتصادي وكذلك تحديد الالتزام السياسي بالعثور على حلول تسفر عن التطبيق العملي للنظام الاقتصادي الدولي الجديد يصبحان أمرا محتوما :

أولا — الفرص والحلول

١ — لا ينبغي للبشرية ان تثبط من همتها ضخامة المهمة التي تنتظرها . والامر يتطلب ادراك ضرورة ، وتحمل مسؤولية ، قيام الحكومات القومية والمجتمع الدولي بمزيد من النشاط ، على هدف حشد الموارد الاقتصادية والتغييرات المؤسسية والتضامن الدولي ، بسلوك السبل التالية :

(أ) انتهاج سياسات في مجال المستوطنات البشرية واستراتيجيات للتخطيط المكاني تتسم بالجرأة والجدية والفعالية وتكون مكيفة بصورة واقعية مع الظروف المحلية ؛

(ب) انشاء مستوطنات اكثر ملاءمة للحياة واكثر جاذبية وكفاءة ، تكون ذات مستوى انساني ويتمثل فيها تراث الناس وحضارتهم وتوفر الاحتياجات الخاصة بالفئات المحرومة ولا سيما الاطفال والنساء والعاجزين ، بغية توفير الصحة والخدمات والتعليم والغذاء والعمالة ضمن اطار من العدالة الاجتماعية ؛

(ج) خلق امكانيات تيسر لجميع الناس المشاركة الفعلية في تخطيط مستوطناتهم البشرية وتشييدها وادارتها ؛

(د) استحداث مناهج ابداعية في وضع برامج التوطين وتنفيذها ، وذلك باستخدام العلم والتكنولوجيا على نحو أنسب وبالتمويل القومي والدولي الوافي ؛

(هـ) استخدام وسائل الاتصال الاكثر فعالية من اجل تبادل المعارف والخبرات في مجال المستوطنات البشرية ؛

(و) تعزيز أواصر التعاون الدولي على كلا الصعيدين الاقليمي والعالمي ؛

(ز) خلق فرص اقتصادية من شأنها ان تفضي الى عمالة كاملة يحصل فيها النساء والرجال ، في ظل ظروف صحية وآمنة ، على مكافأة منصفة على عملهم على شكل استحقاقات نقدية ومزايا صحية وشخصية اخرى .

٢ — وفي مجابهة هذا التحدي ، يجب اعتبار المستوطنات البشرية وسيلة للانماء وماده له . ذلك ان اهداف سياسات التوطين لا يمكن ان تنفصل عن اهداف كل قطاع من قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ولذا يجب تصور حلول مشاكل المستوطنات البشرية على انها جزء لا يتجزأ من العملية الانمائية للدول كل على حدة وللمجتمع الدولي .

٣ — وعلى ضوء هذه الفرص والاعتبارات ، واتفاق رأى المؤتمرين على ضرورة ايجاد مبادىء مشتركة تسير على هديها الحكومات والمجتمع الدولي في حل مشاكل المستوطنات البشرية ، يعلن المؤتمر المبادىء العامة وخطوط العمل التوجيهية التالية .

ثانيا — مبادىء عامة

١ — ان تحسين نوعية حياة البشر هو الهدف الاول والأهم لاية سياسة للمستوطنات البشرية . ويتوجب على هذه السياسات ان تيسر تحسين نوعية حياة الناس كافة على نحو عاجل ومتواصل ، بدءا بتلبية الحاجات الاساسية من الغذاء والمأوى ، والماء النقي ، والعمل ، والصحة ، والتعليم ، والتدريب ، والضمان الاجتماعي ، دون اى تمييز بسبب العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأى او الأصل القومي او الاجتماعي او أى سبب اخر ، وفي اطار من الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية .

٢ — وفي السعي الى تحقيق هذه الغاية ، يجب ايلاء الأولوية لحاجات أقل الناس حظا .

٣ — ان الانماء الاقتصادى ، ينبغي أن يؤدى الى اشباع الاحتياجات الانسانية ، وهو وسيلة ضرورية لتحسين نوعية الحياة ، شريطة أن يسهم في توزيع منافعه بين الناس والأمم على نحو أكثر انصافا . وفي هذا الصدد ، ينبغي ايلاء اهتمام خاص لتعجيل الانتقال في البلدان النامية من أنشطة انماء القطاع الأول الى أنشطة انماء القطاع الثاني ، ولا سيما الانماء الصناعي .

٤ — ان كرامة الانسان وممارسته حرية الاختيار على وجه يتفق مع الرفاه العام للجماعة هما حقان أساسيان يتوجب ضمانهما في كل مجتمع . ولذلك كان لزاما على جميع الناس والحكومات المشاركة في الكفاح ضد أى شكل من أشكال الاستعمار والعدوان والاحتلال الاجنبيين والسيطرة ، والفصل العنصرى وجميع صور العنصرية والتمييز العنصرى المشار اليها في القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة .

٥ — ان اقامة مستوطنات في الأقاليم المحتلة بالقوة هي غير قانونية . ولقد أدانها المجتمع الدولي ، ولكن لا يزال من الضرورى اتخاذ اجراءات ضد مثل هذه المستوطنات .

٦ — ان حق كل فرد في حرية التنقل وفي اختيار مكان استيطانه داخل أراضي بلده حق يجب أن يعترف به وأن يصان .

٧ — لكل دولة حق مطلق وثابت في اختيار نظامها الاقتصادى ، وكذلك نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي ، وفقا لارادة أهلها ، ودونما تدخل أو اكراه أو تهديد خارجي من أى نوع .

٨ — لكل دولة حق ممارسة سيادتها الكاملة الدائمة على ثروتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ، متخذة التدابير اللازمة لتخطيط مواردها وادارتها على وجه يؤمن حماية البيئة وصونها وتحسينها .

٩ — ينبغي أن يكون لكل بلد حق سيادة الوريث على قيمه الحضارية المتكونة عبر تاريخه ، وعليه واجب صونها بوصفها جزءا لا يتجزأ من تراث الانسانية الحضارى .

١٠ — الأرض واحد من العناصر الأساسية في المستوطنات البشرية . ولكل دولة حق اتخاذ الخطوات الضرورية لكي تظل للسلطات العامة الهيمنة على استخدام الارض وامتلاكها والتصرف بها وادخارها . ولكل دولة حق تخطيط استخدام الأرض ، التي هي واحد من أهم الموارد ، وحق وضع الضوابط لهذا الاستخدام ، بحيث يكون نمو المراكز السكانية في الريف والحضر كليهما مبنيا على خطة جامعة لوجوه الانتفاع بالأرض . ويتوجب لمثل هذه التدابير أن تكفل تحقيق الأغراض الرئيسية التي يرمي اليها الاصلاح الاجتماعي والزراعي ، وفقا لنظامه وتشريعه القوميين والمتعلقين بحيازة الأرض .

١١ — على الأمم أن تتحاشى تلويث الغلاف الحيوى والمحيطات ، وأن توحد جهودها لوضع حد للاستغلال غير الرشيد لجميع الموارد البيئية ، سواء منها غير المتجددة أو القابلة للتجدد على مدى فترة طويلة من الزمن . والبيئة تراث الانسانية المشترك ، ويحمل مسؤولية حمايتها المجتمع الدولي بكامله . ولذلك كان على جميع تصرفات الامم والافراد أن تصدر عن احترام عميق لحماية الموارد البيئية التي ترتهن بها الحياة ذاتها .

١٢ — يتوجب الحؤول دون تهديد الموارد واستخدامها على غير وجهها في الحروب والتسلح . وعلى جميع البلدان أن تلتزم التزاما قاطعا بالعمل على تحقيق نزع للسلاح عام وكامل في ظل رقابة دولية فعالة ولا سيما في حقل نزع السلاح النووى . ويتوجب استخدام جزء من الموارد المتوفرة على هذا النحو بطريقة تحقق نوعية حياة أفضل للبشرية ، وخاصة لشعوب البلدان النامية .

١٣ — لجميع الاشخاص ، وعليهم ، أن يشتركوا ، فرادى وجماعات ، في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بمستوطناتهم البشرية .

١٤ — وطلبا لتحسين نوعية الحياة على الصعيد العالمي ، ينبغي العمل على أن يصبح هيكل العلاقات الاقتصادية بين الدول منصفا ومتوازنا . ومن هنا فان من الجوهرى التعجيل بتنفيذ النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، المبني على الاعلان وبرنامج العمل اللذين أقرتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة ، وعلى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

١٥ — وينبغي ايلاء الأولوية العليا لاعادة المطرودين الى ديارهم واعادة توطين المشردين الذين رُحّلوا بسبب كوارث طبيعية أو كوارث من صنع الانسان ، وخاصة بفعل العدوان الأجنبي . وفي هذه الحالة الاخيرة يقع على جميع البلدان واجب المؤازرة الكلية كيما تضمن أن تسمح الأطراف ذات العلاقة بعودة المشردين الى ديارهم وأن تعطيهم حق احتياز ممتلكاتهم وأمتعتهم والتمتع بها دون معارضة .

١٦ — ينبغي صيانة المستوطنات التاريخية والمعالم وغيرها من عناصر التراث القومي ، بما في ذلك التراث الديني ، ضد أعمال العدوان أو أعمال الاعتساف التي تمارسها السلطة المحتلة .

١٧ — من حقوق السيادة لكل دولة حق الهيمنة والسيطرة الفعلية على ما في داخل ولايتها القومية من الاستثمارات الاجنبية ، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية ، التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على برامج المستوطنات البشرية .

١٨ — على جميع البلدان ، ولا سيما البلدان النامية ، خلق الاحوال التي تجعل في المستطاع ادماج النساء والشباب ادماجا كاملا في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة في تخطيط وتنفيذ مقترحات التوطين البشرى وجميع الانشطة المرتبطة بها ، على أساس التساوى في الحقوق ، بغية تحقيق الافادة على وجه فعال من جميع الموارد البشرية ، مع مراعاة كون النساء يشكلن نصف سكان العالم .

١٩ — التعاون الدولي هدف وواجب مشترك على جميع الدول ، وعلى ذلك يتوجب بذل الجهود اللازمة للتعجيل بانماء البلدان النامية الاجتماعي والاقتصادى ، داخل اطار من الشروط الخارجية الملائمة ، المتساوقة مع احتياجات هذه البلدان وتطلعاتها ، والمتسمة بالاحترام الواجب لتساوى جميع الدول في السيادة .

ثالثا — الخطوط التوجيهية للعمل

١ — يوصى بأن تبذل الحكومات والمنظمات الدولية قصارى جهدها للعمل بصورة عاجلة على النحو المبين في الخطوط التوجيهية التالية :

٢ — تقع على الحكومات مسؤولية اعداد المخططات الاستراتيجية المكانية واعتماد السياسات الخاصة بالتوطين البشرى لتسترشد بها جهود الانماء الاجتماعي الاقتصادى . ويتوجب أن تكون هـــذه السياسات مكونا أساسيا في استراتيجية انمائية شاملة ، تربطها وتوائمها مع السياسات الخاصة بالتصنيع والزراعة والرعاية الاجتماعية وبصون البيئة والتراث الحضارى ، بحيث تدعم كل منها الأخرى في تحسين تدريجي لرفاه الانسانية جمعاء .

٣ — وعلى أية سياسة للمستوطنات البشرية أن تلتمس تحقيق التكامل أو التناسق المنسجم فيما بين مجموعة واسعة التنوع من المكونات ، بما في ذلك مثلا نمو السكان وتوزيعهم ، والعمالة ، والمـــأوى ، ووجوه استخدام الأراضي ، والمرافق الأساسية والخدمات . ويجب على الحكومات استحداث آليـــات ومؤسسات لوضع مثل هذه السياسة وتنفيذها .

٤ — ومن الأمور ذات الأهمية الكبرى أن تعطى الجهود القومية والدولية أولوية لتحسين الموئـــل الريفي . وفي هذا الصدد ينبغي بذل الجهود لتضييق الفوارق بين البقاع الريفية والحضرية ، بـــل وكذلك بين المناطق الحضرية وداخل كل من البقاع الحضرية ذاتها ، طلبا لتحقيق الاتساق فـــي إعمار المستوطنات البشرية .

٥ — وتقتضي الخصائص الديموغرافية والطبيعية والاقتصادية لكثير من البلدان رسم سياسات بشـــأن نمو السكان وتوزيعهم ، وبشأن حيازة الأرض ، وتحديد مواقع الانشطة المنتجة ، وذلك لضمان الانتظام في مراحل التحضير ولتأمين الرشاد في شغل الحيز الريفي .

٦ — وينبغي لسياسات وبرامج المستوطنات البشرية أن تحدد لنوعية الحياة المقبولة معايير دنيـــا متدرجة ، وأن تجهد لتحقيقها . ومن الطبيعي أن تختلف هذه المعايير داخل البلد الواحد ومن بلد الى آخر ، وكذلك بين حقبة زمنية وأخرى ؛ ولذلك يتوجب أن تكون خاضعة للتغيير تبعا للظروف والامكانات . وعلى حين يكون أنسب لبعض هذه المعايير أن تكون معايير كمية ، فيتسنى بذلك وضـــع أهداف دقيقة التحديد على الصعيدين المحلي والقومي ، فانه يجب لبعضها الآخر أن يكون كيفيـــا ، وأن يخضع في تنفيذه لما يظهر من حاجة اليه . وفي الوقت ذاته تقتضي العدالة الاجتماعية والنصفـــة في تقاسم الموارد تثبيط المغالاة في الاستهلاك .

٧ — كذلك يجب استرعاء الانتباه الى الاضرار التي تنجم عن نقل قواعد ومعايير لا يمكن أن تأخـذ بها الا أقليات ، وقد تسفر عن تفاقم الفوارق وعن اساءة استخدام الموارد ، وعن التردى الاجتماعـي والحضرى والايكولوجي للبلدان النامية .

٨ — ان السكنى والخدمات المناسبة حق أساسي للانسان يفرض على الحكومات واجب ضمان بلـــوغ جميع الناس له ، بادئة بتقديم مساعدة مباشرة الى أقلهم حظا عن طريق برامج موجهة تعتمد على الجهد الذاتي والمجتمعي . وينبغي للحكومات السعي الى تذليل جميع العقبات التي تحول دون بلوغ هذه الأهداف . ويهم على وجه الخصوص القضاء على التفرقة الاجتماعية والعنصرية ، وذلك بوسائل منهـــا انشاء مجتمعات محلية أكثر توازنا ، تتوالف فيها مختلف الفئات الاجتماعية والمهن والمساكن وأسبـــاب الراحة .

٩ — والصحة عنصر جوهرى في تنامي الفرد ، فينبغي أن يكون احد أهداف سياسات المستوطنات البشرية تحسين ظروف الصحة البيئية والخدمات الصحية والأساسية .

١٠ — ومن العناصر الاساسية للكرامة الانسانية حق الناس ، فرادى وجماعات ، في الاشتراك مباشرة في رسم السياسات والبرامج التي تمس حياتهم . فينبغي أن يكون تصميم عملية اختيار وتنفيذ أى منهج عمل من أجل تحسين المستوطنات البشرية موجها بصورة محددة لضمان ممارستهم هذا الحق . وان فعالية سياسات المستوطنات البشرية مرهونة بقيام علاقات من التعاون المتواصل بين الحكومة وشعبها على مختلف المستويات . وتوصي الحكومات القومية برعاية برامج تشجع وتساعد السلطات المحلية على المشاركة بقدر أكبر في الانماء القومي .

١١ — ولما كانت أية سياسة صادقة للمستوطنات البشرية تتطلب المشاركة الفعلية من جانب جميع السكان ، فلابد من اللجوء في جميع الأحيان الى ترتيبات تقنية تتيح الافادة من جميع الموارد البشرية الماهرة وغير الماهرة على السواء . ويجب أن تضمن مشاركة النساء في ذلك على أساس المساواة . ويتوجب الربط بين هذه الاهداف وبين برنامج تدريبي شامل لتيسير ادخال واستخدام تكنولوجيات ترتفع بالعمالة المنتجة الى حدها الاقصى .

١٢ — وينبغي على المؤسسات الدولية والقومية أن ترعى وتقيم برامج ودورات تعليمية حول موضوع " المستوطنات البشرية " .

١٣ — والأرض عنصر جوهرى في اعمار المستوطنات الحضرية والريفية على السواء . فينبغي اخضاع استخدام الارض وحيازتها ، بسبب محدودية الموفور منها ، لرقابة الدولة عن طريق تدابير وتشريعات مناسبة ، بما في ذلك سياسات للاصلاح الزراعي — كقاعدة جوهرية للانماء الريفي المتكامل — تيسّر نقل موارد اقتصادية الى القطاع الزراعي وتشجيع الجهود في مجال الصناعات الزراعية ، بحيث يمكن تحسين تكامل وتنظيم المستوطنات البشرية ، وفقا لخطط الانماء وبرامجه القومية . أما الزيادة التي تطرأ على قيمة الارض نتيجة لقرارات أو استثمارات عامة فينبغي استردادها والافادة منها فيما يحقق صالح المجتمع ككل . وينبغي أيضا على الحكومات أن تؤمن توجيه الارض الزراعية الممتازة للافادة منها في أكثر وجوه استخدامها حيوية .

١٤ — وتتسم المستوطنات البشرية بفوارق كبيرة في مستويات المعيشة وفرصها . ويتطلب عمران المستوطنات البشرية عمرانا متسقا تضييق الفوارق بين البقاع الريفية والحضرية ، وكذلك بين المناطق ، وفي داخل المناطق ذاتها . فعلى الحكومات انتهاج سياسات تستهدف التقليل من الفروق بين مستويات المعيشة وفرصها في البقاع الحضرية وغير الحضرية . وينبغي على الصعيد القومي استكمال هذه السياسات بسياسات ترمي الى تضييق شقة الفوارق بين البلدان داخل اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

١٥ — وينبغي في تحقيق أهداف عمران المستوطنات البشرية ، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، ايلاء أولوية عالية لعمليات التصميم والتخطيط المادى الفعلية التي تكون مهماتها الرئيسية التوليف بين مناهج تخطيطية مختلفة وترجمة الاهداف العريضة العامة الى حلول تصميمية محددة . وينبغي سلوك منهجيات التصميم المرن الشامل ، المطبقة على ضوء ظروف الزمان والمكان الخاصة ، والقائمة على مراعاة المستوى الانساني .

١٦ — وينبغي لتصميم المستوطنات البشرية أن يستهدف توفير بيئة للمعيشة تصان فيها هويات الأفراد والأسر والمجتمعات ، وتؤمن فيها الوسائل الكافية لصون حرمة الخلوة ، وامكانية التفاعل القائم على المواجهة ، والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرارات .

١٧ — ان المستوطنة البشرية أكثر من مجرد تجمع من أناس وساكن وأماكن للعمل . فمن الواجب احترام وتشجيع تنوع خصائص المستوطنات البشرية الذى تتمثل فيه قيم حضارية وجمالية ، كما يجب أن تحفظ لأجيال المستقبل البقاع ذات الأهمية التاريخية أو الدينية أو الأثرية والبقاع الطبيعية ذات الجاذبية الخاصة . وينبغي ، ولا سيما في البقاع التي تقوم فيها مستوطنات بشرية متوسعة ، توفير أماكن العبادة والاعتراف بها بغية تلبية الحاجات الروحية والدينية لمختلف الفئات وفقا لحرية التعبير الديني .

١٨ — على الحكومات والمجتمع الدولي تيسير نقل التكنولوجيا والخبرات المناسبة ، وكذلك التشجيع والمساعدة على استحداث تكنولوجيا محلية أكثر انسجاما مع خصائص السكان وأعرافهم الاجتماعية والثقافية ، وذلك عن طريق اتفاقات ثنائية أو متعددة الاطراف تراعى فيها سيادة ومصالح الدول المشتركة فيها . وينبغي للمعارف والخبرات المتراكمة في مجال المستوطنات البشرية أن تكون تحت تصرف جميع البلدان . وينبغي للمؤسسات البحثية والاكاديمية أن تسهم على وجه أكمل في هذا الجهد بايلاء مشاكل المستوطنات البشرية مزيدا من الاهتمام .

١٩ — يجب أن يتاح ، وفقا لشروط أكثر تيسيرا ، الوصول الى التكنولوجيا الحديثة ، التي ينبغي أن تكيف بقدر الضرورة ، مع ما تختص به البلدان النامية من ظروف محددة اقتصادية واجتماعية وبيئية ، ومع مراحلها الانمائية المختلفة . ويجب أن تبذل الجهود لضمان مواءمة الممارسات التجارية المعمول بها في نقل التكنولوجيا مع حاجات البلدان النامية والسهر على أن لا يساء استعمال حقوق المشترين .

٢٠ — ان التعاون الدولي ، التقني والمالي ، الذى توجهه البلدان المتقدمة نحو البلدان النامية ، يجب أن يتم على أساس احترام السيادة القومية والخطط والبرامج الانمائية القومية ، وأن يستهدف حل المشاكل المتصلة بمشاريع داخل برامج المستوطنات البشرية تهدف الى النهوض بنوعية حياة السكان .

٢١ — وينبغي ايلاء الاهتمام الواجب الى تكنولوجيات الصون واعادة صلاحية الاستخدام .

٢٢ — وفي مجالي تخطيط وادارة المستوطنات البشرية ، ينبغي للحكومات أن تضع في اعتبارها جميع التوصيات المناسبة التي أسفرت عنها المؤتمرات السابقة التي تناولت موضوع نوعية الحياة والمشاكل الانمائية التي تؤثر فيها ، بدءا بالأولوية العالمية العالية التي أوليت لتغيير النظام الاقتصادى على الصعيدين القومي والدولي (الدورتان الاستثنائيتان السادسة والسابعة) ، وللوقع البيئي على المستوطنات البشرية (مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية) ، ولما يتفرع عن نمو السكان من آثار على صعيد الاسكان والصحة العامة (مؤتمر السكان العالمي في بوخارست) ، وللانماء الريفي والحاجة الى زيادة توفير الأغذية (مؤتمر الأغذية العالمي في روما) ، ولأثر مشاريع العمران الاسكاني والحضرى على المرأة (المؤتمر الدولي للمرأة ، في مكسيكو سيتي) .

٢٣ — وينبغي ، عند تخطيط مستوطنات بشرية جديدة أو اعادة تشكيل المستوطنات القائمة ، أن تولى أولوية عالية لتعزيز الأحوال المثلى والخلاقة للتعايش الانساني . وهذا يعني ايجاد حيّز حضرى محكم البنية بحيث يفي بالموازين الانسانية ، وتحقيق الترابط الوثيق بين مختلف وظائف الحضر والقضاء على التوترات النفسانية التي يضيق انسان الحضر ذرعا بها والمتأتية عن الازدحام المفرط والفوضى ، وخلق الفرص للتلاقي الانساني ؛ والقضاء على المفاهيم الحضرية التي تيسر انعزال البشر بعضهم عن بعض .

٢٤ — على هدى من المبادئ السابقة ، يتوجب على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤوليته المتعلقة بدعم جهود البلدان لمواجهة ما يعترضها من تحديات في مجال المستوطنات البشرية . ولما كانت موارد الحكومات غير كافية لتلبية جميع الاحتياجات ، فانه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر ما يلزم من مساعدة مالية وتقنية ، وأن يستحدث الترتيبات المؤسسية المناسبة ، وأن يلتمس طرقا جديدة وفعالة للنهوض بها . وبانتظار ذلك ، ينبغي للمعونة التي تقدم للبلدان النامية أن تبلغ ، على الأقل ، النسب المئوية المستهدفة التي حددت لها في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .

الفصل الثاني

توصيات بشأن التدابير القومية

ألف — السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات (البند ١٠ أ من جدول الأعمال)

ديباجة

١ — يتضمن اعلان المبادئ لمؤتمر الموئل غايات وأهداف السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات البشرية .

٢ — ولتحقيق هذه الغايات والأهداف ، ينبغي رسم سياسات قومية خاصة بالمستوطنات واختيار وسائل تنفيذها ودمجها في استراتيجيات الانماء القومي . ومن ثم ينبغي دمج هذه الاستراتيجيات في اطار التخطيط العام وجعل أهدافها المحددة جزءا لا يتجزأ من أهداف الانماء القومي .

٣ — وتنعكس ايديولوجيات الدول في سياساتها الخاصة بالمستوطنات البشرية . وبما أن هذه أدوات قوية لاحداث التغيير ، فانها يجب الا تستخدم لحرمان الناس من بيوتهم وأراضيهم ، أو لترسيخ الامتيازات والاستغلال . بل يجب أن تكون السياسات الخاصة بالمستوطنات البشرية متطابقة مع اعلان المبادئ (١) والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٤ — وتجسد المستوطنات البشرية الحالية حصيلة أجيال من الأفكار والمقررات والاستثمارات المادية ؛ ولذا فلايمكن تحقيق تغييرات جذرية بين عشية وضحاها . بيد أن النمو السكاني والتغيرات السريعة في مواقع الأنشطة البشرية يحدثان بدرجة من السرعة تحتم علينا أن نبني ، بحلول نهاية هذا القرن ، " عالما آخر فوق عالمنا الحالي " . واذا وجهت هذه المهمة الهائلة التوجيه السليم فمن الممكن أن تؤدي الى تعبئة الموارد غير المستغلة وأن تتحول الى فرصة فريدة لتغيير بيئتنا الصنعية : هذا هو التحدي المتمثل في الاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات البشرية .

٥ — والواقع ان انشاء العناصر المادية المكونة للمستوطنات البشرية — سواء كانت ريفية أو حضرية ، أو كانت على شكل مساكن أو طرق ، أو تمت بتكنولوجيات تقليدية أو حديثة — بحجم كاف لتلبية احتياجات المجتمع ، يمكن أن يصبح في حد ذاته أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد ومصدرا كبيرا من مصادر توليد العمالة المفيدة ، فلا يظل يعتبر أثرا من آثار ما يسمى بالأنشطة " المنتجة " .

---

(١) وردت في تقرير اللجنة الثانية (A/CONF.70/10) المقدم للهيئة العامة للمؤتمر الحاشية التالية : " رهنا بما سيتخذه المؤتمر من اجراء بشأن اعلان المبادئ " .

٦ — ويجدر أن نتذكر أيضا ان الدور الحالي للانشطة البشرية تحدده ، في سائر انحاء العالم ، العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي فات أوان الكثير منها . فنمط المستوطنات التي نشأت في البلدان التي أصبحت صناعية في وقت مبكر في نصف الكرة الشمالي مازال يحمل سمات قسوة التحضر الذى شهده القرن الماضي . وفي العالم الثالث ، نرى التسلسل الهرمي للمستوطنات ، وفي أغلب الأحيان ، هياكلها الداخلية ، يعكسان معا المظهر المادى لوجهي المجتمع الموروثين عن حالة من التبعية والاستغلال . ولتغيير هذه العلاقات المعقدة والآخذة في الظهور ينبغي رسم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات على مستوى مناسب للمهمة ، بحيث تكون جزءا من جهد متضافر لتحسين نوعية حياة كافة الناس ، حيثما يعيشون ويعملون .

التوصية ألف — ١

سياسة قومية خاصة بالمستوطنات

(أ) يتأثر كل جانب من جوانب المستوطنات البشرية ، سواء كان اجتماعيا أو بيئيا أو ثقافيا أونفسانيا ، تأثرا عميقا بمستوى الانماء الاقتصادى وبالنمو السكاني والتحركات السكانية وكذلك بالعلاقات الاجتماعية . ومهمة معالجة التغيرات الهامة والسريعة في مجال وموقع الأنشطة الانسانية ، ضمن ما تفرضه الموارد المحدودة من قيود ، تمثل تحديا جديدا ، كما تشكل فرصة فريدة لتحقيق انماء أكثر توازنا في كل أمة .

(ب) ينبغي لكافة البلدان أن تضع ، على وجه الاستعجال ، سياسة قومية بشأن المستوطنات البشرية تتناول توزيع السكان ، وما يتصل بذلك من أنشطة اقتصادية واجتماعية ، على صعيد البلد كله .

(ج) وينبغي لهذه السياسة :

'١' أن تكون قائمة على الأهداف والمقاصد الواردة في اعلان المبادئ ؛

'٢' وأن تضع في اعتبارها انه لابد من اجراء اختيارات صعبة بين المتطلبات المتضاربة ؛

'٣' وأن تجسد التزاما سياسيا قاطعا بها وفهما شعبيا واسعا لآثار هذا الالتزام ؛

'٤' وأن تستند الى تقييم نقدى لحالة المستوطنات البشرية في الوقت الحاضر وللاتجاهات الآخذة في البروز ولآثار السياسات الماضية ؛

'٥' وأن تستهدف تيسير جعل اعادة توزيع السكان متماشية مع مدى توفر الموارد ؛

'٦' وأن يجرى التركيز فيها على الأهمية الكبرى لدور الموارد البشرية بوصفها عاملا يساعد على الانماء ؛

'٧' وأن تأخذ في الاعتبار خطة العمل العالمية للسكان .

التوصية ألف ــ ٢

المستوطنات البشرية والانماء

(أ) هناك روابط جوهرية بين توزيع السكان ، والبيئة والانشطة الاقتصادية ، ونمط المستوطنات البشرية . ولذلك لم يعد من الجائز أن تهمل السياسات القومية للانماء الاقتصادى والاجتماعي دور المستوطنات البشرية أو أن تقلل من شأنه .

(ب) وينبغي أن تكون أية سياسة قومية للمستوطنات البشرية والبيئة جزءا لا يتجزأ من أية سياسة قومية للانماء الاقتصادى والاجتماعي .

(ج) وينبغي لأية سياسة متكاملة خاصة بالمستوطنات البشرية :

' ١ ' أن تصاغ من خلال نهج يستوعب فعلا مختلف الميادين المتخصصة ، وبموازاة صياغة السياسات المتعلقة بالجوانب الأخرى للانماء الاجتماعي والاقتصادى ؛

' ٢ ' وأن يتم وضعها على أعلى مستوى سياسي ، بالتعاون والتنسيق ، حسب اللزوم ، مع المستويين الاقليمي والمحلي ؛

' ٣ ' وأن تكون متماشية مع صون البيئتين الطبيعية والصنعية ومع تجديدهما وتحسينهما ، ويتجلى فيها ادراك ما للبيئة من دور ايجابي في الانماء الاقتصادى والاجتماعي القومي ؛

' ٤ ' وأن تشمل باهتمامها جميع المستوطنات ، الريفية والحضرية ، المتناثرة والمركزة ، القديمة والجديدة ؛

' ٥ ' وأن تراعى في جميع الجهود الرامية الى تطبيق النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛

' ٦ ' وأن تضع في الاعتبار تغير دور المرأة ومسؤولياتها : وأثر التطورات والبرامج على المرأة بوصفها مشتركة ومستفيدة على السواء .

التوصية ألف ــ ٣

مضمون السياسة القومية المتعلقة بالمستوطنات البشرية

(أ) ينبغي أن تسترشد الأجهزة المسؤولة عن التخطيط والبرامج ، على كافة المستويات ، بتوجيهات واضحة يزودها بها بيان صريح حول السياسة الخاصة بقضايا المستوطنات البشرية .

(ب) ينبغي أن تتركز السياسة القومية الخاصة بالمستوطنات البشرية على القضايا الرئيسية وينبغي أن تشتمل على توجيهات أساسية بشأن ما يجب عمله .

(ج) وينبغي لمثل هذه السياسة :

' ١ ' أن تعزز أهداف الانماء القومي وأغراضه وأن تجسّدها في صيغ مكانية ؛

' ٢ ' وأن ترسم استراتيجيات ملائمة تختلف باختلاف الأبعاد الزمنية والأبعاد التنفيذية ؛

' ٣ ' وأن تضع أولويات بين مختلف المناطق والقطاعات ، ولا سيما فيما يتعلق بتعيين مواقع الاستثمارات والمرافق الأساسية ، وتلبية احتياجات فئات اجتماعية مختلفة ؛

' ٤ ' وأن تقودها اجراءات القطاع العام ، ويكون هدفها رفاه السكان مع اعطاء الأولوية لأشد الناس حرمانا ؛

' ٥ ' وأن تحدد مستويات دنيا وقصوى يتم التعبير عنها نوعيا وكميا ، وتكون مبنية على قيم أهالي البلد وتوضع على أساس الموارد والقدرات المحلية وأن تكون قادرة على التطور مع الزمن ، وتوضع بمشاركة كاملة من جميع المعنيين بالأمر .

التوصية ألف ـ ٤

التوزيع الأكثر انصافا

(أ) ان المستوطنات البشرية في معظم البلدان تتسم بتباينات شاسعة في مستويات المعيشة بين منطقة وأخرى ، وبين البقاع الحضرية والريفية ، وضمن المستوطنة الواحدة ، وبين الفئات الاجتماعية والاثنية المختلفة . وهذه التباينات تسبب استفحال كثير من مشاكل المستوطنات البشرية وتكون ، في بعض الحالات ، ثمرة عدم ملاءمة التخطيط . والسياسات الخاصة بالمستوطنات البشرية يمكن أن تكون أدوات قوية لاعادة توزيع الدخل والفرص على نحو أكثر انصافا .

(ب) ينبغي أن تهدف السياسات الخاصة بالمستوطنات البشرية الى تحسين حالة المستوطنات البشرية ، وخاصة بالعمل على توزيع أكثر انصافا لفوائد الانماء على مختلف المناطق ؛ وبجعل هذه الفوائد والخدمات العامة متاحة على قدم المساواة لجميع الفئات .

(ج) ويمكن القيام بهذا بالوسائل التالية :

' ١ ' تحديد مواقع استثمارات القطاع العام ؛

' ٢ ' وتخصيص مساعدات مباشرة وتوفير الاستثمارات على وجه الأولوية لعدد مختار من المناطق والفئات غير المحظوظة ؛

' ٣ ' واستخدام الحوافز والمثبطات (المالية أو القانونية أو غيرها) بهدف تفضيل أنشطة أو مجالات معينة أو عدم تشجيعها ؛

' ٤ ' واستحداث فرص للعمالة والتدريب والخدمات الاجتماعية تخصص لصالح أكثر الناس حرمانا ؛

' ٥ ' والتحسين المتعمد لأحوال المستوطنات التي تعاني من أقصى درجات الحرمان ، بغية زيادة جاذبية هذه المناطق بالنسبة الى المناطق الأخرى ؛

التوصية ألف ــ ٤ (تابع)

'٦' واتخاذ تدابير لتحسين نوعية حياة الفئات غير المنيعة ذات الاحتياجات الخاصة ، كالأطفال والمعوقين والمتقدمين في السن والعجزة . وتتضمن مثل هذه التدابير توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والمساكن الكافية وتأمين وسائل الحصول ، اجتماعيا وماديا ، على تلك التسهيلات .

التوصية ألف ـ ٥

استراتيجيات عمران المستوطنات

(أ) تتطلب أية سياسة للمستوطنات البشرية فعالة ومعنية بالتقدم وضع استراتيجية تجابه كافة القضايا ذات الصلة ، وتقوم بالاختيار اللازم للوسائل والهدائل ، وتحدد مختلف نسب المزج بين حجم الموارد والبعد الزمني . وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تعكس أيضا تدرّج مراتب المستوطنات البشرية وتتيح مجالا للتغيير في المستقبل .

(ب) وينبغي أن تكون الاستراتيجية القومية الخاصة بالمستوطنات البشرية واضحة وشاملة ومرنة .

(ج) وتستدعي هذه الاستراتيجية :

'١' تحديد المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية وانماط العمران المادي ، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بترتيب مراحل ودرجة تركيز برامج الانماء ؛

'٢' وتسمية الهيئة المسؤولة عن صياغة السياسة ؛

'٣' ومشاركة جميع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية مشاركة فعالة في صياغة السياسة ورسم الاستراتيجية ؛

'٤' وجوب تأمين مؤازرة ومشاركة فعّالتين من جانب قطاعات السكان كافة ؛

'٥' وايجاد وسيلة لاجراء استعراض دوري يأخذ التطورات الجديدة الهامة في الحسبان ؛

'٦' ايلاء اهتمام خاص لشبكات المرافق الأساسية الرئيسية ـ كالنقل والطاقة والمواصلات ـ والنظم الادارية والمالية الأساسية .

التوصية ألف — ٦

تخصيص الموارد

(أ) ان الموارد المتاحة لتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية هي موارد محدودة بالقياس الى حاجات الناس وتطلعاتهم . وكثيرا ما يحدث أيضا أن يساء توزيع هذه الموارد ؛ وحيثما تكون الموارد نادرة بشكل غير عادى ، كثيرا ما يغفل أمر الموارد البشرية .

(ب) ينبغي أن ينال تحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية درجة أعلى من الأولوية عند توزيع الموارد التقليدية التي ينبغي التزام الحرص في توزيعها بين مختلف مكونات المستوطنات البشرية . وكذلك يتطلب تحسين نوعية الحياة استخدام الموارد النادرة استخداما مخططا ، وتعبئة موارد جديدة ، ولا سيما الطاقات البشرية .

(ج) وينبغي ايلاء اهتمام خاص لما يلى :

'١' جعل التكاليف والفوائد الاجتماعية الحقيقية ، لا الناتج المادى فقط ، أساسا لتقرير السياسة وتقييمها ؛

'٢' وتخصيص الموارد على أساس مكاني وقطاعي ، بقصد تحسين الكفاءة وطريقة تحديد المسؤولية ؛

'٣' وتشجيع الجهد الذاتي والاعتماد على النفس وتنظيم التضامن بين المناطق ؛

'٤' واعطاء أولوية للبحوث الرامية الى تأمين بعض العوامل الحاسمة في عمران المستوطنات البشرية ، ولا سيما الطاقة والتكنولوجيات ؛

'٥' تأمين مصادر جديدة للتمويل ، بأحكام وشروط مناسبة .

التوصية ألف ــ ٧

الاستعراض المستمر

(أ) نظرا لما تتسم به مشاكل المستوطنات البشرية من تعقيد وديناميكية واستمرار ، فانها تتطلب انتباها قوميا متواصلا واعادة تقييم لا تنقطع .

(ب) وينبغي للحكومات أن تقدم حسابا علنيا عن تقييمها المستمر لأحوال المستوطنات البشرية .

(ج) ويمكن أن يتطلب هذا :

'١' وجود هيئة قومية دائمة تعني باستعراض مشاكل المستوطنات البشرية وقضاياها ؛

'٢' القيام ، على الصعيد القومي أو الاقليمي ، باستعراض دوري للاقتراحات الخاصة بعمران المستوطنات ، بغية تقييم الامكانات والتكاليف والفوائد الاجتماعية والبيئية لمختلف أساليب العمران الممكنة ؛

'٣' قيام رئيس الدولة أو الحكومة بتقديم تقرير دوري عن نواحي النجاح والاخفاق في الفترة السابقة وعن أهداف المستقبل ؛

'٤' توفير مكونات مستقلة للرصد والتقييم في جميع برامج ومشاريع ومؤسسات المستوطنات البشرية الكبرى .

باء ـ تخطيط المستوطنات [البند ١٠ (ب) من جدول الاعمال]

ديباجـــــة

١ ـ ان التخطيط عملية تستهدف تحقيق غايات واهداف الانماء القومي عن طريق الاستخـــدام الرشيد والفعال للموارد المتاحة . وعليه ينبغي ان تتضمن الخطط الى جانب البرامج الملموســـة أهدافا واضحة وسياسات ومقاصد واستراتيجيات ايجابية .

٢ ـ وينبغي ان تشجع الانشطة التخطيطية الانماء وتعززه لا أن تقيده او حتى مجرد ان تتحـكم فيه . وينبغي ان يكون التخطيط الابتكارى منشطا وتوقعيا ؛ وقد يتعين في حالات كثيرة بقاؤه متفتحا ، كما ينبغي في جميع الحالات ان ينظر في أوجه الخيار المتاحة وأن يقوم على افضل المعلومات المتوفرة وأن يتنبأ بالاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيـة .

٣ ـ ورغم كون النظام التدرجي الدقيق غير مناسب لفهم شبكة المستوطنات البشريـة ومستويـــات القرارات اللازمة للعمل بموجبها ، فربما يكون من الملائم ان نفترض ان التخطيط يجرى على مستويات شمول جغرافي مختلفة : قومية ، واقليمية ، ومحلية ، وجوارية . ولتحقيق الانماء المتوازن لا بـــــد أن تكون القرارات التخطيطية المتخذة على مستوى ما مرتبطة بتلك المتخذة على مستويات أخـــرى ، " العليا " و " الدنيا " معا ، ومكملة لها ، ولا بد كذلك من استحـــداث أجهـــزة مناسبة للقضاء على التعارض الممكن بينها .

٤ ـ ويسير التخطيط كذلك خلال فترات زمنية تتفاوت تفاوتا كبيرا ، تمتد من بضع سنوات الـــى جيل او اكثر . وقد يكون للقرارات المتخذة على مستوى ما وفي اطار زمني ما آثار هامة على مستوى آخر وفي منظور زمني اوسع . وكلما كان المدى اطول ازدادت اهمية بقاء تخطيط المستوطنات مرنا كي يتكيف مع الاولويات او الاحوال المتغيرة .

٥ ـ وفي هذه العملية المستمرة من التعديل والتسوية تغدو فكرة المنطقة أساسية بالنسبة الـــى تخطيط المستوطنات وذلك باعتبارها وحدة أصغر من الكل القومي ولكن اكبر من المستوطنة الواحـدة ذاتها مهما تكن هذه كبيرة . ونجـد ان عددا متزايـدا من البلـدان يواجه مشاكل ناشئة عـــن المناطق المتروبوليـة الـتي تتركـز حـول مجمـع حضـرى كبيـر جدا وتمتـد احيانـا حتى تصبـح متاخمة لمناطق اخرى . وهناك مناطق اخرى ، في العالم الثالث خاصـة ، تشمل اساسا سكانـــا ريفيين وتقتضي ، من حيث التخطيط ، اهتماما منعادلا وان يكن مختلفا .

٦ ـ وفي البلدان الناميـة يعيش معظم الناس في المناطق الريفيـة وسيستمـرون في العيـش فيها رغم حركة الانتقـال الكبيـرة الى المناطق الحضريـة . واذا اخـذت في الاعتبـار الحاجـة الماسـة الى تحسين نوعيـة حياة هؤلاء الناس ، الذين كانـوا حـتى هذا التاريخ مهملين نسبيا ، وجب ان يصبح تخطيط المستوطنـات الريفيـة وعمرانهـا موضع اهتمـام سياسـات وبرامج الانمـاء القومية . وان للثقافات القومية جذورا عميقة في القـرى ، وهـي تشكل مـوردا حيويـا لامكانيـات عظيمة في الانماء ولذلك يجـب الاعـتراف بهـا فـي الاستراتيجيـات الانمائيـة فليس للنمـــو

والتغيير والتحول الاجتماعيين معنى الا اذا مسوا السكان الريفيين . ويجب ان يكون التخطيط لعمران المستوطنات الريفية معترفا بالرابطة العضوية بين الكل والجزء وقائما على اساس محلي داخل الاقاليم حتى يجند ويستخدم كافة الموارد المتاحة .

٧ — بيد أن غالبية القرارات التخطيطية وتنفيذها سيظلان يحدثان على مستوى المستوطنة الواحدة . وتخطيط المستوطنات المنفردة موجه نحو حل المشاكل النابعة عن الصلة بين البيئة والاطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، في عملية متواصلة من التغيير والتكيف المتبادل . ويعني الحد المادي لتخطيط المستوطنات كل على حده بالاستخدام الافضل لما هو قائم حاليا ، عن طريق التجديد والاصلاح والتحسين ، ودمج المستوطنات الهامشية او الطرفية او انشاء مستوطنات جديدة . وسيعتمد التشديد النسبي على كل من هذه المناهج على الظروف المحلية ، والقيم الاجتماعية ، والاولويات السياسية .

٨ — يجب ان يرمي تخطيط المستوطنات البشرية الى تحسين نوعية حياة الناس مع الاحترام التام للاحتياجات المحلية والثقافية والاجتماعية . والاضطلاع بتخطيط المستوطنات وتنفيذه لغرض اطالة امد وترسيخ الاحتلال والقهر في الاقاليم والاراضي التي اكتسبت بالاكراه والتخويف لا يجوز وتتوجب ادانته بوصفه انتهاكا لمبادئ الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٩ — ولا يقل التخطيط على صعيد المجتمع المحلي اهمية عن ذلك اذا امكن تحقيق اشراك المقيمين اشراكا مباشرا في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية ، على نحو يتسم باكبر قدر من الفعالية . ومن الجوهري ان يكون التخطيط والتصميم ، على هذا الصعيد وعلى صعيد الحي ، حسب المقاييس الانسانية ، فيساهم في خلق علاقات شخصية واجتماعية في المستوطنات .

١٠ — وأخيرا فان التخطيط أساسي في أعقاب حالات الطوارئ القومية ، مثل الحالات الناشئة عن الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يسببها الانسان ، حين ينبغي التوفيق بين الاحتياجات الفورية وتحقيق الأهداف الطويلة الأجل .

التوصية باء — ١

تخطيط المستوطنات في الاطار القومي

(أ) ان المستوطنات البشرية لا تنشأ بالصدفة ، بل هي نتيجة عدد وافر من الاحتياجات والقرارات ، العامة والخاصة على السواء . والاختبار الذى يواجه التخطيط هو ضمان ان تكون هذه القرارات واضحة ومتساوقة ، وان تكون جزءا من مجهود عام يرمي الى حسم المنازعات وتحقيق العدالة الاجتماعية والانتفاع بالموارد على افضل وجه . وهذه امور جوهرية لتحسين نوعية الحياة .

(ب) ينبغي ان يجرى تخطيط وانماء المستوطنات والبيئة في اطار عملية التخطيط الاقتصادى والاجتماعي على الاصعدة القومية والاقليمية والمحلية .

(ج) وينبغي التشديد خاصة على مايلي :

'١' العمل على توازن الانماء في كافة المناطق ؛

'٢' اتباع نهج موحد في تخطيط الانماء يبوئ المستوطنات البشرية مكانها المناسب وذلك باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية الانماء لا جزءا ثانويا ، وبتأكيد ما يترتب على الأجزاء الاخرى من خطط الانماء من آثار بالنسبة الى المستوطنات البشرية ؛

'٣' ادراك الصعوبات المتأصلة في الأخذ بنهج شامل حقا ، وضرورة استحداث واتباع طرائق واجراءات مناسبة ، مكيفة مع الاحوال الفعلية وخاضعة للتحسين المستمر ؛

'٤' جعل التخطيط عملية متواصلة وربطه ربطا فعالا بالمؤسسات التي تضطلع بتنفيذ العمران الفعلي للمستوطنات .

التوصيـــة باء ــ ٢

النماذج المحلية للتخطيط

(أ) تتجلى خصائص الامة في مستوطناتها . فلا ينبغـي أن تسيطـــــر النماذج الاجنبية على القـــــرارات التخطيطيـــة ، التي ينبغي ان تسترشد بالأهـــداف القومية وان يقوم بتنفيذها السكان المحليون ، متنفعين بالموارد المحليـــة علـــى افضل وجه ممكـــن ، في اطـــار الثقافة والبيئة المحليتين .

(ب) ينبغي ان يعكس تخطيط المستوطنات الاولويات القوميـــة والاقليميـــة والمحليـــة ويستخدم نمـــاذج مبنيـــــة على قيم أهل البلـــد .

(ج) وينبغي التأكيد خاصة على مايلي :

' ١ ' ضمان تجسد الاهداف والمقاصـد القوميـــــة في تخطيـــط المستوطنات البشرية ، وخاصـــة فيما يتعلق بالعدالـــة الاجتماعيـــة وفـــــرص العمل ، والاكتفاء الذاتـــي اقتصاديا والـــدور الحضـــارى ؛

' ٢ ' الدعم الفعال للبحث والتدريب فـــي ميـــدان التكنولوجيات الملائمـــة اللازمـــة لتخطيـــــط المستوطنات واعمارها ؛

' ٣ ' ايضاح مزايـــا نهج التخطيـــط المحلي المبنية على القيم الملائمـــة ، وخاصـــة عـــن طريـــق المشاريع النموذجية ؛

' ٤ ' اقامة اتصال وثيـــق بين التخطيط والمخططين وبين الاهلين ، مع التركيز فـــي ذلك بوجـــــه خاص على ما للفقـــراء وغيرهم من المحرومـــــين من احتياجات وتطلعات معلنـــة ، وعلـــــى ما لدى الاهلين من قدرة كافيـــة على تقريـــر شؤونهم بانفسهم .

التوصيـــة باء — ٣

توفـر المـــــوارد

(أ) كثيرا ما اتسم تخطيط المستوطنات البشرية في الماضي بالافتقار الى الواقعية . ولا يقتصر هذا الافتقار علـــى عدم مراعاة محدودية الموارد فحسب ، بل انه كثيـــرا ما يبدد الموارد الضئيلة المتوفرة بالفعل ، وخاصة روح المبادرة والابتكار لدى الانسان .

(ب) ينبغي ان يكون تخطيط المستوطنات مبنيا على التقييم الواقعي للموارد المتوفرة بالفعل او المحتمل توفرهـــا للانماء ، وعلى طريقة ادارة هذه الموارد .

(ج) ومن الضروري في هذا الصدد :

'١' ان توضع الموارد المتاحة في سياق زمني مناسب، يقابل اهداف الانماء في المدى القصير والمتوسط والطويـــل ؛

'٢' ان يكون تقييم الحالة الراهنة كاملا وصريحا ، ولا يقلـــل من أهمية الصعوبات القائمة أو التعارض المحتمل او الحاجة الى التغيير ؛

'٣' ان يتم اعداد مسح ايكولوجي وديمغرافي قومي شامل للاسترشاد به في التخطيط الطويـــل الاجـــل للمستوطنات ؛

'٤' ان يكون تخطيط الهياكل المادية والاجتماعية والسعي الى تحقيق الاهداف الاجتماعيـــة الاقتصادية متسمين بالواقعية دون ان يكـون العامل المحدد لهما هو مجرد مدى توفـــر الموارد في الوقت الحاضر ، وان كان هذا عاملا ذا أثر على الفـترة الزمنية اللازمـة لتحقيـــق هذه الاهداف ؛

'٥' ان يكون تقييم البدائل مبنيا على معايير عامة ، صادقة في تجسيد القيم الاجتماعية والبيئيـــة ، واهداف الانماء ، والاولويات القومية ؛

'٦' ان يكون هناك ادراك لامكانيات التجديـــد ، ولا سيما في النظم الاجتماعية والتقنية ؛

التوصية باء ـ ٣ (تابع)

'٧' ان يتم انماء وتنشيط المهارات الخاصة التقنية والادارية ؛

'٨' ان يعترف بقدرات فئات المعوقين وغيرهم من المحرومين بوصفها واحدا من الموارد .

التوصية باء — ٤

نطاق تخطيط المستوطنات على الصعيد القومي

(أ) ان بعض القرارات التخطيطية ذات أهمية قومية ؛ وعلى الرغم من انها تتطلب مدخلات محلية واقليمية وقطاعية فلابد في النهاية من اتخاذها على الصعيد القومي .

(ب) ينبغي ان يعنى تخطيط المستوطنات على الصعيد القومي بتنسيق المشاريع العمرانية والانشطة والموارد ذات الاهمية القومية ، والتي تتمثل على وجه خاص في التوزيع العام للسكان ، واهمية انماء قطاعات اقتصادية معينة ، وبعض المكونات المعينة للمرافق الاساسية .

(ج) وهذا يتضمن :

'١' تعيين الانماط الرئيسية من وجوه استخدام الاراضي وامكانيات هذه الانماط ؛

'٢' تعيين المصادر الرئيسية للعمالة المتواصلة والمنتجة ؛

'٣' تحديد مجموعة متماسكة من الروابط بين المستوطنات او الفئات على الصعيد القومي ؛

'٤' جعل المناطق مستوى متوسطا للتخطيط يمكن فيه تحقيق الانسجام بين المصالح المحلية والاهداف القومية ؛

'٥' تعيين المناطق او البقاع التي تقتضي اهتماما خاصا ، اى تلك التي تعاني من حرمان شديد ، او تتمتع بامكانيات غير عادية ، أو تحتاج الى حماية خاصة ؛

'٦' رسم الخطوط العريضة للشبكة الرئيسية للمرافق الاساسية والتوزيع العام للخدمات الاجتماعية ؛

'٧' توفير العناصر ذات الاهمية الحيوية للصحة والبقاء ، ولاسيما المياه النقية المأمونة ، والهواء غير الملوث ، والغذاء .

التوصية باء ـ ٥

التخطيط الاقليمي للمناطق الريفية

(أ) ان التخطيط الاقليمي أداة أساسية للتوفيق والتنسيق بين أهداف العمران الحضرى والريفي . واحدى مشاكل التخطيط الرئيسية في المناطق التي يغلب عليها الطابع الريفي هي مشكلة القيام ، على نحو اقتصادى ، بتوفير فرص العمالة ، والخدمات والمرافق الاساسية الكافية للسكان المبعثرين على نطاق واسع .

(ب) ينبغي ان يهدف تخطيط المناطق الريفية الى انعاش مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الاحوال المعيشية العامة ، والتغلب على مضار تبعثر السكان .

(ج) وينبغي في هذا الصدد ، النظر فيما يلي :

' ١ ' انشاء شبكة من المستوطنات المتوسطة تتسم بما يكفي من الدينامية لمناهضة جاذبية المناطق المتروبولية الكبيرة ؛

' ٢ ' تعيين قصبات ذات حجم مناسب لتكون مراكز اجتماعية واقتصادية وثقافية لما وراءها من الريف ؛

' ٣ ' انشاء أقطاب نمو للمناطق المتخلفة النمو نسبيا ، تكون متوقفة على احتمالات الانماء في المستقبل والتطلعات المحلية ؛

' ٤ ' تعيين مناطق ريفية للعمران تضم عددا كبيرا من القرى ، وتكون لها حدود تعكس الروابط الاجتماعية الاقتصادية والايكولوجية ، للمساعدة في توفير المرافق والخدمات على نحو فعال واقتصادى ؛

' ٥ ' استحداث مشاريع لدمج القرى وبرامج لاشراكها في الخدمات والمرافق التي لا يمكن توفيرها للسكان المبعثرين ؛

' ٦ ' ضرورة انقاذ الارض من المغالاة في استغلال الموارد القومية والاقليمية ؛

' ٧ ' ايجاد فرص عمالة جديدة وزيادة الانتاجية الاقتصادية ، للاقلال من اوجه التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية ؛

' ٨ ' انشاء مؤسسات ريفية اقليمية مسؤولة عن تخطيط المستوطنات .

التوصيـة باء — ٦

التخطيط الاقليمـي للمناطق المتروبوليـة

(أ) ان المدن الضخمة جدا وغيرها من المناطق الحضريـة الواسعة ظواهر آخذة في الازدياد ؛ وطبيعتهـا وروابطها بالمناطق الريفية المحيطة بها معقدة للغاية . ولا يمكن لغير التخطيط الاقليمي الشامل الفعال التغلب على مثل هذا التعقيد .

(ب) ينبغي ان يهدف تخطيط المناطق المتروبولية الى اتباع نهج متكامل في سائر الاقليم المتأثر بالمدينة الرئيسية ، وان يشمل جميع الوظائف الرئيسية .

(ج) ومن التدابير العاجلة :

' ١ ' توفير مؤسسات ذات قاعدة دخول تكون على مستوى دورها ، يمكن ان تكون على شكل سلطة حكومية متروبولية او هيئـة تخطيط خاصة لمعالجـة مجموعة من المشاكل المترابطة التي تتطلب حلا متكامـلا ؛

' ٢ ' تغيير حدود المناطق المتروبولية ، وكـذلك وحدات الحكم المحلي داخل تلك المناطـق ، لجعلها تتطابق مع الحدود الوظيفيـة والطبيعيـة ؛

' ٣ ' تنسيق توفير الاغذية ، وامدادات الميـاه والطاقة ، والنقل ، والتخلص من الفضلات الصلبة والسائلة ، وتدابير مكافحة التلوث ، وشبكـات لاداء الخدمات التعليمية والصحية ؛

' ٤ ' حماية الايكولوجيا الاقليميـة .

التوصيـــة رقم ٧ —

نطاق التخطيط المحلي

(أ) يتوجب الاسترشاد ، في العمران المنظم لكل مـــن المستوطنات ، على اختلاف احجامها ، بخطط تعكـــس الاحتياجات والاحوال المحلية . ويجب أن يتم ذلك داخل الاطار المرسوم بالتخطيط القومي والاقليمي .

(ب) ينبغي ان يعنى التخطيط المحلي بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، وبتعيين موضع الانشطة باستخدام الحيز عبر الزمـــن .

(ج) وهذا يعني خاصة :

' ١ ' تعيين انماط عامة لوجوه استخدام الاراضـــي وتغيراتها عبر الزمن ؛

' ٢ ' تعيين مواقع الانشطة الرئيسية مع ايلاء اهتمـام خاص لروابطها ؛

' ٣ ' توفير شبكات المرافق الاساسية اللازمة للربـــط بين الانشطة على اساس من الاقتصاد والسلامة والملاءمة والوقع البيئي ؛

' ٤ ' تحديد معايير اساسية تعكس احتياجات الناس للقضاء على التبديد وتحقيق توزيع منصف ؛

' ٥ ' الاعتراف بضرورة جعل العمران متعدد المراحل ومخطط التوجيه ، وذلك عن طريق توفير المرافق الاساسية والخدمات على نحو مركز وفي مواعيـــد مناسبة ، وبتأجيل توفيرها في المناطق غيـــر المناسبة بعد للعمران الحضرى ؛

' ٦ ' ضرورة القضاء على عزلة الفرد وغربته وعلى التفرقة الاجتماعية والاقتصادية ؛

' ٧ ' وضع برامج انمائية اجتماعية واقتصادية .

التوصية باء — ٨

تحسين المستوطنات القائمة

(أ) لا يمكن لتخطيط المستوطنات ان يكتفي بالتركيز على عمران بقاع حضرية جديدة ، لان هناك عديدا من المستوطنات القائمة بالفعل . وينبغي ان يكون تحسين هذه المستوطنات وتجديدها واستصلاحها عملية متواصلة . وهكذا تمثل هذه العملية تحديا كبيرا في مجال تحسين نوعية الحياة وتحسين البنية الحالية لهذه المستوطنات . وقد تسفر هذه العملية ، اذا أسيء اعدادها ، عن تدمير النسيج الاقتصادي والاجتماعي لاحياء باكملها .

(ب) يجب تحسين المستوطنات بصورة متواصلة . ويجب أن يكون تجديد المستوطنات القائمة واستصلاحها موجهين نحو تحسين الاحوال المعيشية والهياكل الوظيفية ونوعية البيئة . وينبغي ان تحترم هذه العملية حقوق السكان وتطلعاتهم ، ولا سيما أقل السكان حظا ، وان تصون القيم الحضارية والاجتماعية المتجسدة في البنية القائمة .

(ج) وينبغي توجيه اهتمام خاص الى مايلي :

' ١ ' رفع مستوى المستوطنات القائمة حاليا وصيانتها باستحداث واستخدام تقنيات منخفضة التكاليف وعن طريق مشاركة السكان الحاليين في ذلك مشاركة مباشرة ؛

' ٢ ' عدم القيام بعمليات ازالة كبرى الا اذا كان صون المستوطنات واستصلاحها امرا غير ممكن ، وبشرط توفير اماكن سكن اخرى لاهلها ؛

' ٣ ' اتخاذ الترتيبات لرعاية السكان المتأثرين ولا سيما فيما يتعلق بفرص العمالة والمرافق الأساسية الضرورية ؛

' ٤ ' صون البيئة الاجتماعية والثقافية للمنطقة التي يغلب ان تكون المصدر الفعلي الوحيد لخدمات اجتماعية تشمل رعاية الاطفال والمسنين ، ورعاية الامومة ، والتمهّن ، وتوفير المعلومات عن الاعمال وضمان العمالة .

التوصية باء ـ ٩

التوسع الحضرى

(أ) يعني حجم النمو السكاني والهجرة السكانية المتوقع أن التوسع الحضرى سيكون أكثر التحديات التي تواجه العمران شيوعا وشمولا . على ان التوسع الحضرى يمكن ان يأخذ شكل انسياح المدن ، فيصبح باهظ التكاليف ومهددا ومدمرا للبيئة .

(ب) ينبغي ان يخطط التوسع الحضرى داخل اطار اقليمي ، وان يتسق مع التجديد الحضرى من اجل تحقيق احوال معيشية متشابهة في المناطق الجديدة والقديمة .

(ج) ويتطلب هذا بوجه خاص توفير مايلي :

' ١ ' ضمان توفر التشريعات والصكوك القانونية والانظمة اللازمة ؛

' ٢ ' مؤسسات لتنظيم حيازة الارض وادارتها ؛

' ٣ ' تأمين الموارد الضريبية والمالية ؛

' ٤ ' مشاركة فعالة من جمهور حسن الاطلاع ؛

' ٥ ' حماية النظم الايكولوجية والاراضي المهددة بيئيا ؛

' ٦ ' تحسين نظام الاستخدام الراهن لاراضي المدن عن طريق اتخاذ تدابير مبتكرة وابداعية ؛

' ٧ ' انماء متكامل للخدمات والمرافق وتسهيلات العيش الأساسية ؛

' ٨ ' اتاحة فرص العمالة والوصول الى اماكن العمل ؛

' ٩ ' دمج وتحسين المستقطنات والمستوطنات الهامشية .

التوصيـة باء — ١٠

المستوطنات الجديدة

(أ) لا يكون مناسبا ، في بعض الاحيان ، توسيع وتجديد المستوطنات القائمة ، وفي مثل هذه الاحوال يصبح من المناسب اقامة مستوطنات جديدة . ويمكن لهذه المستوطنات ايضا ان تكون بمثابة حافز للمناطق المتخلفة او ان ترتبط باستغلال موارد معينة .

(ب) ينبغي ان يجرى تخطيط المستوطنات الجديدة ضمن اطار اقليمي ، وذلك لتحقيق استراتيجيات التوطين واهداف الانماء القومية .

(ج) وينبغي توجيه اهتمام خاص الى مايلي :

' ١ ' استخدام المستوطنات الجديدة في تحسين بنية شبكة المستوطنات القومية وتحقيق الانسجام بينها ؛

' ٢ ' ربط برامج المستوطنات الجديدة بتجديد أو توسيع المستوطنات القائمة ؛

' ٣ ' ادماج المستوطنات الجديدة بالخطط الاقليمية والقومية ، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع العمالة ؛

' ٤ ' توخي المرونة في توزيع البرامج على مراحل زمنية وذلك لمراعاة التغييرات الهامة الحاصلة في معدل زيادة السكان وهيكل اعمارهم وتكوينهم الاجتماعي ؛

' ٥ ' تطبيق مفاهيم وتقنيات ابتكارية للتصميم الاجتماعي والمادى للمستوطنات ، بما في ذلك جعل هندستها المعمارية لائقة بالمستوى الانساني ؛

' ٦ ' اجتناب المشاكل الاجتماعية ولاسيما التفرقة الاجتماعية والعزلة ؛

' ٧ ' تقرير كثافات سكانية مثلى تبعا للحاجات والامكانيات المحلية ، ومع مراعاة السمات الاجتماعية والخصائص الثقافية للسكان .

التوصية باء — ١١

المستوطنات الريفية الفردية

(أ) مثلما ينبغي ان يكون كل تخطيط للمستوطنات البشرية جزءا لا يتجزأ من التخطيط الانمائي القومي ، فانه ينبغي ان يكون تخطيط المستوطنات الريفية الفردية جزءا أساسيا من التخطيط للعمران الريفي العام في أى منطقة أو بلد .

(ب) ينبغي على التخطيط لتحسين المستوطنات الريفية الفردية ان يضع في اعتباره الهيكل الحالي والمتوقع للاعمال الريفية وللتوزيع المناسب لفرص العمالة والخدمات والتسهيلات .

(ج) وينبغي ايلاء اهتمام خاص لما يلي :

' ١ ' تحديد المواقع المناسبة للاسواق ، وللمراكز المجتمعية ، ولمرافق مياه الشرب ، وللمنشآت الصحية والتعليمية وخدمات النقل ، بما في ذلك محطات التحميل ؛

' ٢ ' احترام العادات والتقاليد المحلية وكذلك الاحتياجات والمتطلبات المحلية المستجدة ؛

' ٣ ' استخدام الموارد المحلية وتقنيات وطرز البناء التقليدية .

التوصية باء — ١٢

التخطيط على مستوى الوحدة المجتمعية

(أ) ان المصالح الخاصة للاطفال ووالديهم والمسنين والمعوّقين تبرز بشكل واضح على مستوى الحي .

(ب) ينبغي أن يوجه في التخطيط على صعيد الحي اهتمام خاص الى الخواص الاجتماعية وتوفير المرافق والخدمات وتسهيلات العيش اللازمة للسكان في حياتهم اليومية .

(ج) وينبغي التشديد خاصة على مايلي :

'١' احتياجات الاطفال ووالديهم والمسنين والمعوّقين ؛

'٢' واشراك اهل الحي في تخطيط وتنفيذ وادارة المشاريع الخاصة به ؛

'٣' وتحقيق تكامل افضل بين العمران والمساكن والمرافق على مستوى الحي ؛

'٤' توفير مرافق وخدمات سهلة المنال ؛

'٥' الحفاظ على انماط الروابط التقليدية المتفقة مع التطلعات الراهنة ؛

'٦' الصلات بين التخطيط على مستوى الحي ومستويات التخطيط الاخرى .

التوصية باء — ١٣

المستوطنات المؤقتة

(أ) تكون اقامة المستوطنات المؤقتة ، مثل تلك المستخدمة لاستغلال الموارد المحدودة ، ومعسكرات عمال الانشاءات ، والمستوطنات الناشئة عن حالات الطوارئ ، أمرا لا مفر منه في بعض الاحيان . غير ان هذه المستوطنات كثيرا ما تنزع الى البقاء طويلا بعد زوال غرضها الاصلي .

(ب) ينبغي أن يلبي تخطيط المستوطنات المؤقتة احتياجات المجتمعات المحلية ، وادماج هذه المستوطنات ، عند اللزوم ، في شبكة المستوطنات الدائمة .

(ج) ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يلي :

' ١ ' توفير المساكن والخدمات المناسبة ؛

' ٢ ' ادماج هذه المستوطنات على مراحل ، عند اللزوم ، فيما هو قائم من شبكات المستوطنات؛

' ٣ ' الاحتياط لاحتمالات النمو والتغيّر في وظائف المباني والخدمات المتعلقة بها ؛

' ٤ ' التقييم المستمر لصلاحية المستوطنات المؤقتة للبقاء اقتصاديا واجتماعيا .

التوصية باء — ١٤

التخطيط للكوارث

(أ) تتهدم مستوطنات كثيرة جدا او تلحق بها اضرار كبيرة نتيجة لكوارث طبيعية او لكوارث من صنع الانسان . وعلى الرغم من ان بعض الكوارث الطبيعية يمكن التنبؤ بهـا ، جزئيا على الاقل ، واتخاذ التدابير الوقائية الرامية الى انقاذ الارواح والاقلال من الخسائر المادية ، فـــان الحكومات ستظل تواجه مشاكل تعمير وتأهيل المناطـق المتضررة تضررا شديدا الى ان يتم تحسين طرق اتقـاء الكوارث الطبيعية ويتم القضاء على الحروب .

(ب) ينبغي لتخطيط المستوطنات البشرية ان يتجنب الاخطار المعروفة التي يمكن ان تؤدى الى كوارث طبيعية . وينبغي ان يستخدم تخطيط اعادة التعمير في اعقاب الكارثـــة الطبيعية او الصنعية كفرصة لتحسين نوعية المستوطنـــة بأكملها ، ونمطها الوظيفي والحيزى ، وكذلك تحسـين البيئـة .

(ج) ويمكن تحقيق ذلك خاصة عن طريق ما يلي :

'١' تحسين تكنولوجيات التنبؤ بآثار الكـــوارث والتخفيف منها ؛

'٢' توفير التدريب الوقائي في المناطـق المعرّضـة للكوارث ؛

'٣' انشاء أجهزة تتمتع بالسلطـة والمهارات الكافية للاضطلاع بعمليات الاغاثة الفورية والتعميـــر الطويل الاجل لكامل المستوطنة أو المنطقـــة المصابـة ؛

'٤' توفير الاحتياجات الاساسية للسكان المتضررين وخاصة اعادة الاسكان المؤقتة او الدائمـــة للناجين ، واشراك الناجين في مايتصل بذلك من الخطط والبرامج ؛

'٥' توفير الاموال لصندوق قومي للكوارث ؛

'٦' تنسيق استخدام جميع الموارد المحلية والقومية والدولية المتوفرة للوقاية من الكوارث وللتعمير ؛

'٧' الافادة من الدروس المستخلصة من تجارب سابقة فيما يتصل بالتدابير اللازمة لما قبل الكـــوارث وأثناءها وبعدها .

التوصية باء — ١٥

مشاكل توطين الفئات المتنقلة

(أ) يفضل جميع الناس تقريبا أن يعيشوا في موئل ثابت ولكن هناك ، مع ذلك ، في عديد من البلدان فئات كثيرة من الناس لها ثقافة تقليدية قائمة على التنقل المتكرر أو المنتظم من مكان الى آخر داخل حدود واسعة نسبيا . ولمثل هؤلاء الناس احتياجات سكنية فريدة يجب ان تكون موضع الاهتمام مع مراعاة قيمها الثقافية .

(ب) ويجب ان يحظى ما للفئات المتنقلة من احتياجات مكانية واجتماعية واقتصادية وثقافية باهتمام خاص في التخطيط على الصعيد المحلي ، وكذلك على الصعيدين الاقليمي والقومي

(ج) ويتوجب ان يشمل هذا الاهتمام :

' ١ ' استنباط وسائل خاصة للتعرف على احتياجات هذه الفئات ؛

' ٢ ' توفير التدريب والمشورة للاشخاص أو مجموعات الاشخاص الذين يختارون بمحض ارادتهم أن يستقروا في واحد أو قلة من المواقع ؛

' ٣ ' استحداث وسائل وتقنيات خاصة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية ؛

' ٤ ' المساعدة في الحصول على مأوى — ثابت أو قابل للنقل — وغذاء وماء ، بما يتفق مع القيم الثقافية ؛

' ٥ ' التعاون دوليا على استنباط استجابات حكومية مناسبة .

التوصية باء — ١٦

عمليات التخطيط

(أ) ان تخطيط المستوطنات البشرية ، حين يتم تصوّره على نحو جامد وأمرى ، يمكن ان يصبح عقبة دون الحمران المتوازن الموجه نحو مواجهة الوقائع المتغيرة والتطلعات المتزايدة .

(ب) ينبغي ان يكون التخطيط ، على جميع المستويات ، عملية متواصلة تقتضي التنسيق والرصد والتقييم والاستعراض بصدد مستويات ووظائف مختلفة ، وكذلك المعلومات المرتدة من المتأثرين به .

(ج) ومن الاهمية بمكان :

'١' ان يكون التخطيط شاملا ، وان يأتي في حينه ، وأن يكون عملي الهدف ؛

'٢' أن يكون التخطيط مدعوما بالتزام سياسي قاطع بالتنفيذ ؛

'٣' أن لا تكون استعراضات عملية التخطيط عبارة عن ممارسات منعزلة ، لأن التخطيط يجب أن يتطور باستمرار ؛

'٤' أن يجرى تبادل المعلومات بشأن التخطيط بين جميع مستويات الحكومة وقطاعات المجتمع لا بين المسؤولين والفنيين فحسب .

(جيم) — المأوى والمرافق الاساسية والخدمات
[(البند ١٠ (ج) من جدول الاعمال)]

ديباجة

١ — تتألف بنية المستوطنات البشرية من عناصر مادية ومن خدمات توفر هذه العناصر الدعم المادى لها .

٢ — وتضم العناصر المادية المأوى ، أى المنشآت المقامة فوق سطح الارض ذات الاشكال والاحجام والانواع والمواد المختلفة التي يشيدها الانسان لتوفير الأمن والستر والوقاية من عوامل الطبيعة والتي تعكس فرديته داخل المجتمع ، والمرافق الأساسية أى الشبكات المعقدة الرامية الى ايصال الناس أو السلع أو الطاقة أو المعلومات الى المأوى أو نقلها منه . أما الخدمات فتشمل ما يتطلبه المجتمع من خدمات كالتعليم والصحة والثقافة والرعاية والترفيه والتغذية لأداء وظائفه باعتباره هيئة اجتماعية .

٣ — ويكوّن المأوى ، الموصول بالمرافق الاساسية والمزوّد بالخدمات ، مستوطنات فردية على مستويات مختلفة : وحدات السكن ، مجموعة وحدات السكن ، الحىّ ، القرية ، البلدة ، والمدينة المتروبولية ، وثمة نوع آخر من المرافق الاساسية يقيم صلات بين المستوطنات لتشكيل شبكات على المستويات الاقليمية والقومية والدولية .

٤ — وواضح ان نوعية الحياة تتحدد بتوفر هذه المقومات وبنوعيتها . وينبغي ان تكون المقاصد المهيمنة للسياسات الخاصة بالمستوطنات هي توفير المأوى والمرافق الاساسية والخدمات لأولئك الذين يحتاجونها مرتبة حسب شدة الحاجة اليها وبتكاليف مالية أو اجتماعية يستطيعون تحملها . وتتوقف العدالة الاجتماعية على طريقة توزيع هذه المرافق على السكان وعلى مدى وصولهم اليها .

٥ — وتكاد الحاجات الى المأوى والمرافق الاساسية والخدمات ان تكون دائما أكبر من طاقة السلطات الحكومية على توفيرها . وهذا هو السبب الذى حدا بالناس ، في جميع أنحاء العالم وفي البلدان النامية على وجه الخصوص ، على ان يدرجوا على عادة تزويد أنفسهم بالمساكن وبالخدمات الاساسية وعلى استمرارهم في ذلك في المستقبل . وينبغي ان تكون هذه الحقيقة الاساسية ممثلة فيما يحدد لهذه الغاية من معايير وما يخصص لها من موارد .

٦ — ولمسألة الموقع أهمية بالغة عند توفير المأوى والمرافق الاساسية والخدمات تلبية لحاجات السكان . كذلك فان الزمن مورد يجب ان يخطط استخدامه هو والحيز المكاني الذى يمت اليه بصلة . واذا أريد لتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية أن يصبح حقيقة واقعة وجب ان تكون السكنى قريبة من العمالة وأن تقام المدارس والعيادات الطبية على مقربة من المساكن وان يرتبط الانتاج باستهلاك الغذاء ، وهلم جرا .

٧ — ويثير توفير المأوى والمرافق الأساسية والخدمات أيضا مسائل تكنولوجية تتعلق بمجالات الاختيار بين مجموعات بديلة من المدخلات وصولا الى الناتج المطلوب . ويتخذ العديد من القرارات الحيوية في هذا المجال في مرحلة مبكرة من العملية اى في مرحلة التخطيط ، وان تكن مدلولاتها بعيدة الأثر من حيث الاستعمال مستقبلا أو توليد العمالة أو توزيع الدخول أو الاعتماد على الاستيراد او فيما يتعلق بالاثر الاجتماعي والبيئي والثقافي . وتتناول قرارات أخرى عملية التشييد نفسها التي تبلغ في غالبية البلدان ثلثي اجمالي تكوين رأس المال الثابت ، وتستخدم بحدود عامل واحد من أصل كل خمسة عمال .

٨ — بيد أن انتاج الاصول ، بيتا كانت أم غرفة فصل دراسي ام ميلا من طريق ، لا بد وأن يكون بداية لعملية طويلة لا بد خلالها لهذه الاصول ، اذا أريد لها الاحتفاظ بجدواها من أن تصان ، وتصلح ، وتكيّف ، وتجدد وتهدم في نهاية المطاف . وينبغي أن تراعى الاختيارات المتعلقة بالمعايير والمواد والتكنولوجيا ، المتطلبات من الموارد خلال كامل العمر المتوقع للاصول وليس مجرد التكاليف النقدية للانتاج الاولي .

٩ — وفي ميادين التعليم والصحة والتغذية والخدمات الاجتماعية الاخرى ، ينبغي أن ينصب التشديد على كونها مناسبة وعادلة ، على ألا تفصل الاخيرة عن الاولى ، وتنزع الخدمات المؤسسية ، ولا سيما في العالم الثالث ، الى التركيز المفرط على المقاييس الكمية لايصال الخدمات وما يقدم من دعم مادى دون التركيز بصورة كافية على نوعية الخدمات نفسها وعلى المساواة في توفرها لأمس الناس حاجة الى هذه الخدمات .

١٠ — والمستوطنات البشرية هي الاطار الذى يستجاب فيه لاحتياجات الشعوب وتطلعاتها وفقا لمبادئ الكرامة الانسانية . ويتطلب تحقيق هذا الهدف النهوض بثلاثة مبادئ : الانشطة المولدة للعمالة ؛ والانشطة التي تفي باحتياجات المأوى والمرافق الاساسية والخدمات ، والانشطة اللازمة لتشجيع المشاركة الشعبية في حل هذه المشاكل . وينبغي ان تخطط هذه الانشطة بالتعاون مع سائر القطاعات المهتمة في اطار من التكامل والتنسيق .

١١ — وينبغي ان يسلم بأن توفير المأوى ليس الا عنصرا واحدا من عناصر توفير أسباب العيش في أى مجتمع محلي . ولذا ينبغي ان ينظر الى مفهوم المأوى على اعتبار أنه يشمل التخطيط والانشاء في اطارهما الاوسع ، — أى أنه شيء يتجاوز بكثير بناء المساكن — بحيث يتضمن التخطيط للحياة في أى مجتمع محلي . وهذا ينبغي ان يتضمن توفير الاماكن للمعيشة والعمل والتعليم والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المحلي . وينبغي للحكومات ، في وضع برامج البناء وفي توفير تسهيلات المرافق الاساسية والخدمات للمجتمع المحلي ، ان تعمل على النهوض بالتراث الحضارى للمجتمع المحلي ، مثل أنماط البناء في مناطق نموذجية ، واستخدام ساحات الهواء الطلق والمعالم التاريخية . وينبغي للسلطات ، في اضطلاعها بأى انشاء جديد ، أن تسعى لصون جميع القيم التي يمكن ان تعزز وتزيد وتضمن التوازن بين المنظر الطبيعي والانشطة الانسانية في البيئة .

١٢ — وفيما يتعلق باختيار الاستخدامات البديلة للطاقة ، ينبغي ان ينظر الى الاعتماد على مصادر الطاقة المعروف عنها حاليا بأنها تعرض البيئة للخطر في اطار اثرها البيئي وطبقا لاولويات الانماء القومي .

التوصية جيم — ١

نهج شامل للمأوى والمرافق الأساسية والخدمات

(أ) ان المأوى والمرافق الاساسية والخدمات مقوّمات رئيسية ثلاثة للمستوطنات البشرية ، وهي مقومات متشابكة ماديا واقتصاديا وبيئيا واجتماعيا وثقافيا . ومع أنه قد لا يكون ممكنا او ضروريا دائما ، توفير هذه المقومات معا في آن واحد ، فان تخطيط كل منها بمعزل عن الآخرين سيجعلها أكثر كلفة وأقل ملاءمة .

(ب) ينبغي تخطيط المأوى والمرافق الاساسية والخدمات بطريقة متكاملة وتوفيرها بالترتيب الملائم للظروف .

(ج) ويمكن بلوغ هذا المقصد بواسطة ما يلي :

'١' اتخاذ قرارات يعلن عنها مسبقا والقيام بتخطيط مسبق واتاحة الوقت التمهيدي الكافي لاعداد الاطار العام للانماء الفعلي ولتوفير المأوى والمرافق الاساسية والخدمات بالترتيب السليم ؛

'٢' تخطيط الانماء على عدة مراحل وتنظيم تدفق الموارد المالية وفق ترتيب العمليات المقترحة في كل مرحلة ؛

'٣' تشجيع تشكيل الاتحادات ووضع الترتيبات التعاونية فيما بين العوامل الرئيسية للانماء ، في كلا القطاعين العام والخاص ، ابتغاء لتحديد مواعيد العمليات وتنسيقها على نحو أفضل ؛

'٤' استحداث اساليب جديدة للميزانية وتحسين اساليبها القائمة لتمثل التغيرات في البرامج على مر الزمن وتقدم البيانات المالية على اساس الحيز المكاني وتؤمن الميزانيات على نحو متكامل

التوصية جيم — ٢

المأوى والمرافق الأساسية والخدمات كأدوات للانماء

(أ) ان المأوى والمرافق الاساسية والخدمات ليست أساسية لتلبية الحاجات الانسانية الاساسية فحسب بل هي أيضا أدوات لتحسين الاحوال المعيشية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحديد نمط وطابع المستوطنات واحداث فرص العمالة .

(ب) لابد ، عند تلبية الحاجات الانسانية الاساسية من أن يكون توفير المأوى والمرافق الاساسية والخدمات موجها نحو تحقيق الاهداف العامة للانماء القومي .

(ج) وينبغي التشديد بصورة خاصة على ما يلي :

' ١ ' توليد العمالة باللجوء الى الانشاءات المنطوية على استخدام كثيف لليد العاملة في المناطق التي يوجد فيها وفر من الموارد البشرية وبالجمع بين تحسين المستوطنات واتخاذ تدابير تؤدي الى ايجاد فرص دائمة للعمالة ؛

' ٢ ' اعادة توزيع الدخل تحقيقا للمساواة والعدالة الاجتماعية ؛

' ٣ ' فتح مجالات رائدة جديدة واستخدام الموارد الطبيعية غير المستثمرة ؛

' ٤ ' تعبئة ضخمة وفعالة للموارد المالية والمادية والبشرية ، بما في ذلك تشجيع النشاط الطوعي ، لتوزيعها على البرامج والمشاريع ، مثلا ، الاشغال العامة في الريف ؛

' ٥ ' الجمع بين التدابير السابقة وبرامج تدريبية فعالة .

التوصية جيم — ٣

معايير للمأوى والمرافق الاساسية والخدمات

(أ) تنعكس جدية وواقعية التزام الامة بأهدافها الاجتماعية أيضا في المعايير التي تضعها للمأوى والمرافق الاساسية والخدمات .

(ب) ينبغي أن تكون المعايير الموضوعة للمأوى والمرافق الاساسية والخدمات معايير منسجمة مع الموارد المحلية ، وقابلة للتطور ، وواقعية ، وقابلة للتكيف بما فيه الكفاية مع الثقافة والاحوال المحلية ، وان تقررها الهيئات الحكومية المناسبة .

(ج) وينبغي لهذه المعايير ، على وجه الخصوص :

' ١ ' أن تكون مبنية على تقييم ما يشعر به السكان من حاجات وأولويات لا على تكييف الاحتياجات المستوردة ؛

' ٢ ' أن تكون مجربة في ظروف الحياة الحقيقية وأن تكون متمثلة في برامج القطاع العام ذات الآثار الارشادية الكبيرة ؛

' ٣ ' أن تكون قابلة للتطور لتتواءم مع تغير حاجات المجتمع ، ومع التقدم في التكنولوجيا ، ومع تغير الانماط في توفر الموارد ؛

' ٤ ' ان تعمل على صيانة الموارد النادرة والتقليل من الاعتماد على التكنولوجيات والمواد الاجنبية ؛

' ٥ ' ان تبرز أهمية البعد الانساني عن طريق المشاركة الشعبية الايجابية في وضع هذه المعايير وتطبيقها ؛

' ٦ ' ان تشمل ، في المناطق المعرضة للكوارث ، تدابير وقائية تستهدف تقليل الخسائر في الارواح والاضرار والدمار الى أدنى حد .

التوصية جيم — ٤

تصاميم وتكنولوجيات للمأوى والمرافق الاساسية والخدمات

(أ) هناك مجموعة كبيرة من الاختيارات المتاحة في عملية البحث عن طريقة كافية لسد الحاجات المعرب عنها من حيث المأوى والمرافق الاساسية والخدمات . ويتعلق بعض ما يستقر عليه الرأى من هذه الاختيارات بشكل وتكوين وموقع مقومات المستوطنات البشرية ، في حين يتصل بعضها الآخر بصورة أكثر تحديدا بمجموعات المدخلات اللازمة للحصول على ناتج معين ؛ بيد أن لها جميعا أثرا حاسما على نوعية الحياة في المستوطنات البشرية .

(ب) ينبغي أن تظهر التصاميم والتكنولوجيات المختارة للمأوى والمرافق الاساسية والخدمات المطالب الراهنة على أن تكون في الوقت ذاته قادرة على التكيف مع الاحتياجات في المستقبل وأن تفيد على أفضل وجه من الموارد والمهارات المحلية وان تكون قابلة للتحسين المتزايد .

(ج) ولذا ، ينبغي للحلول الناجمة عن هذه الاختيارات أن تكون :

' ١ ' ذات طابع قابل للتطور وابداعي لتسايير التنمية القومية وما يكتشف من أساليب ومواد جديدة ؛

' ٢ ' مبنية على أفضل استخدام ممكن للمواد والموارد المحلية المتاحة في اطار عملية ترشيد بنّاءة تسمح باستخدام الخبرة الموجودة محليا والايدى العاملة غير الماهرة في البلدان ذات القوة العاملة الوفيرة استخداما ناجعا ، فتولد بذلك العمالة والدخل ؛

' ٣ ' سهلة الفهم والتكيف والتطبيق ؛

' ٤ ' موضوعة لاستغلال الاساليب التقليدية المكيّفة تكييفا مناسبا مع المواد الجديدة ؛

' ٥ ' منبثقة عن البحوث المحلية الاصلية ؛

التوصية جيم ـ ٤ (تابع)

'٦' مخططة بحيث تأخذ في الاعتبار الكامل أثرها البيئي ؛

'٧' مفتوحة لامكانية انسجام القواعد التقنية لتيسير التعاون الدولي ؛

'٨' حساسة لاحتياجات المعوّقين ؛

'٩' مطواعة لتلبية متطلبات الحياة العائلية .

التوصية جيم ـ ٥

الطاقـــة

(أ) ان استهلاك المستوطنات البشرية للطاقة آخذ بالازدياد في نفس الوقت الذى تبينت فيه للبشرية الحاجة الى وقف استخدام الموارد غير المتجددة للطاقة استخداما مبددا ومفسدا للبيئة .

(ب) ينبغي ايلاء اهتمام خاص للانتفاع الفعال بالطاقة وبمختلف أمزاجها عند اختيار تصاميم المستوطنات البشرية وتكنولوجياتها ، ولاسيما التناسب بين مواقع أماكن العمل والمساكن .

(ج) ويمكن تحقيق هذا بما يلي :

' ١ ' خفض استهلاك الطاقة باحداث تعديلات في تخطيط استخدام الاراضي وتصميم المباني وأنماط الحياة وشبكات النقل المناسبة ، بما في ذلك التركيز على النقل العام ؛

' ٢ ' تحديد وتطوير مصادر جديدة للطاقة والتشجيع على الاستخدام الافضل لموارد الطاقة بالقيام ، على سبيل المثال ، باتباع نهج مبتكرة في التصميم والادارة ، وبتخصيص حوافز مالية وغيرها بغية الحفاظ على الطاقة وباصطناع المشبطات للحؤول دون الاستهلاك المبدد ؛

' ٣ ' تعديل اساليب انتاج مواد البناء وانشاء الابنية وتشغيلها بحيث تتكيف مع المتطلبات الاقل من الطاقة مع مراعاة التكاليف الاولية وتكاليف الصيانة الى جانب الاعتبارات البيئية والاجتماعية ؛

' ٤ ' التركيز عند المستطاع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة أكثر من استخدام المصادر غير المتجددة وعلى ترشيد التكنولوجيات المسلم حاليا بضررها للبيئة ؛

' ٥ ' تصميم واستخدام شبكات أقل تأثرا بحالات انقطاع تيار الكهرباء عن مناطق واسعة بسبب الكوارث الطبيعية ؛

التوصية خمس — ه (تابع)

'٦' استحداث وتنفيذ شبكات صغيرة خاصة لتوليد القوة الكهربائية وتوصيلها واستخدامها تكون أكثر ملاءمة للامداد بالماء ، وتزويد الريف بالكهرباء وللتدفئة والتبريد في المقاطعات وايصالها واستخدامها بما في ذلك الافادة حسبما هو مناسب من الطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الارضية والضخات الحرارية .

التوصية جيم — ٦

التكاليف الطويلة الاجل للمأوى والمرافق الاساسية والخدمات

(أ) ليست مصاريف تصميم المأوى والمرافق الأساسية والخدمات وصنعها واقامتها الا مقادير جزئية من الكلفة الحقيقية للاصول التي تكون في العادة طويلة الاجل .

(ب) ينبغي عند اختيار البدائل للمأوى والمرافق الأساسية والخدمات ، مراعاة تكاليفها وفوائدها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية ، بما في ذلك تكاليف وفوائد الادارة والصيانة والتشغيل في المستقبل وكذلك التكاليف الانتاجية .

(ج) ويتطلب هذا :

' ١ ' اعادة النظر في طرق الميزنة الراهنة التي تفصل رأس المال عن تكاليف التشغيل ؛

' ٢ ' اجراء تغييرات في سياستي الاقراض والاعانة الحكوميين بحيث تبين التكاليف الاجمالية وتوفر حوافز لخفضها الى أدنى حد ؛

' ٣ ' اعادة النظر في طرائق حساب التكاليف المتبعة في حساب التكاليف الاجمالية ؛

' ٤ ' تبادل الخبرة والجمع المستمر للمعلومات عن تكاليف صيانة وتشغيل التصاميم البديلة المقامة في أطر جغرافية ومناخية واجتماعية مختلفة ؛

' ٥ ' الادراك بأن زيادة تكاليف البناء التي يتطلبها الامن في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية يقابلها انخفاض خسائر الارواح والممتلكات واستمرار الخدمات ؛

' ٦ ' مراعاة قوة تحمل الابنية ولا سيما في حالات السكنى المؤقتة . ومدى معرفة المالكين الشاغلين بالعناية المناسبة بوحدات المأوى ؛

' ٧ ' وضع نهج لقياس نوعية مستويات الحياة التي تتحقق في اطار كل بديل من حيث الكفاءة والعدالة .

التوصية جيم — ٧

صناعة الانشاءات القومية

(أ) لا تزال تنمية صناعة انشاءات أهلية موردا غير مستغل في دول عديدة حيث غالبا ماتكون الشركات المحلية الاصلية الكبيرة منها والصغيرة بحاجة الى المساعدة .

(ب) ينبغي أن تسلم كل أمة بما لصناعة الانشاء من أهمية خاصة كما ينبغي ان يقدم الى هذه الصناعة ما تتطلبه من دعم سياسي ومالي وتقني بغية بلوغ الاهداف القومية وغايات الانتاج اللازمة للمستوطنات البشرية .

(ج) وينبغي ايلاء اهتمام خاص لما يلي :

'١' تذليل العقبات التي تعترض انماء صناعة الانشاءات المحلية ؛

'٢' وضع مستويات اداء تناسب الاحتياجات المحلية ويمكن للصناعة المحلية أن تبلغها ؛

'٣' تبسيط الاجراءات الرسمية كيما يتسنى لرجال الاعمال المحليين ان يفهموها ويتبعوها بوضوح ؛

'٤' توسيع نطاق تدريب رجال الاعمال المحليين ، ولا سيما في مجال ادارة العقود واجراءاتها ؛

'٥' توفير التمويل والضمانات ، واذا لزم الامر تقديم المعونات الانتقائية ، الى الصناعة المحلية ولا سيما في مراحلها المبكرة ؛

'٦' تحقيق مايضعه كل مجتمع محلي لنفسه من اهداف انسانية واجتماعية وبيئية .

التوصية جيم — ٨

انشاءات القطاع العرضي

(ا) ان نطاق وطبيعة الاحتياجات من المأوى والمرافق الاساسية والخدمات يبلغان في العديد من البلدان حدا يجعل قطاع الانشاءات المعاصر ، حتى بمساعدة من الحكومة ، غير كاف للاضطلاع بهذه المهام. بيد أن ما يسمى " بالقطاع العرضي " قد أثبت قدرته على تلبية حاجات ذوى الحظ القليل في اجزاء عديدة من العالم على الرغم من افتقاره الى الاعتراف والمساعدة الحكوميين .

(ب) ينبغي دعم القطاع العرضي في الجهود التي يبذلها لتوفير المأوى والمرافق الاساسية والخدمات ، ولا سيما لذوى الحظ القليل .

(ج) وتتضمن مجالات الاولوية في العمل مايلي :

' ١ ' كفالة الامن لحيازة الارض لاقامة مستوطنات غير مخططة حين يكون ذلك مناسبا ، او تأمين النقل واعادة التوطين عند الضرورة مع توفير فرصة العمالة ؛

' ٢ ' تسهيل وتعزيز انماء الاقتصاد العرضي ؛

' ٣ ' توفير مواقع وخدمات خصيصا لانشاءات القطاع العرضي ووضع الاحتياجات المكانية والموقعية للقطاع العرضي في الحسبان في جميع الخطط المتصلة بالمواقع والخدمات ؛

' ٤ ' تقديم المساعدة التقنية والمالية ، بما في ذلك تيسير الحصول على تمويل طويل الاجل ، الى الاسر ذات الدخل المنخفض لزيادة المشاركة الشعبية ومساعدة الذات وغير ذلك من سبل الاعتماد على النفس ؛

' ٥ ' تحسين الهياكل والاجراءات الادارية الحكومية لتسهيل قيام الناس بتحسين مستوطناتهم ولارشادهم الى ذلك ؛

' ٦ ' اعادة تشكيل نظام تسويق وتوزيع مواد وأدوات البناء بحيث يتاح شراؤها بكميات

التوصية جيم — ٨ (تابع)

صغيرة وعلى فترات متقطعة ووفق شروط تسليف ميسّرة ؛

' ٧ ' تقديم المساعدة التقنية والمالية ؛

' ٨ ' تبسيط وتكييف قوانين البناء وتراخيص ، دون التضحية بالمتطلبات الصحية الاساسية المعترف بها .

التوصية جيم — ٩

سياسات الاسكان القومية

(أ) ان ارخص المساكن التقليدية المتاحة المبنية بالمقاولة في أجزاء عديدة من العالم غالية جدا بالنسبة لغالبية الاسر ؛ ونظرا لان الموارد المتاحة محدودة ، لا تستطيع المساكن التي توفرها الحكومات من جهة اخرى ان تعطى الا جزءا من الحاجة الفعلية .

(ب) ينبغي ان تهدف سياسات الاسكان القومية الى توفير مايكفي من مأوى وخدمات لفئات الدخل المنخفض ، مع توزيع الموارد المتاحة على اساس البدء بتلبية أشد الحاجات .

(ج) وتشمل التدابير التي ينبغي النظر فيها ما يلي :

'١' توفير اراض مزودة بالخدمات على اساس اعانات حكومية جزئية أو كلية ؛

'٢' تقديم قروض منخفضة الفائدة وضمانات للقروض واعانات حكومية من اجل بناء المساكن وتحسين الموجود منها ؛

'٣' زيادة دور الجمهور في التأجير والاستئجار ومشاريع تحسين المنازل ؛

'٤' تقديم اعانات للتخفيف من عبء الايجارات على اساس حاجات الاسر ودخولها ؛

'٥' تحسين توفر بدائل لمشاريع الاسكان مثل المأجورات المنخفضة التكاليف والقريبة من الاماكن التي تتوفر فيها فرص العمل والمساكن التي تقتصر على المستلزمات الاساسية ، والمساكن الجماعية والبيوت المتحركة ، وما الى ذلك ؛

'٦' تركيز المساعدة الحكومية على توفير الموارد والمرافق والخدمات التي لا تستطيع الاسر توفيرها لانفسها ؛

'٧' توزيع الوفورات المحلية عن طريق مؤسسات ائتمانية ؛

التوصية جيم — ٩ (تابع)

'٨' حماية القيم المحلية ودعم الانشاءات التقليدية والقائمة على الجهد الذاتي ؛

'٩' تدابير للتغلب على العوامل التي تعيق الانتفاع انتفاعا كاملا بما هو موجود من المساكن وللعمل على استخدام هذه المساكن على نحو عادل .

التوصية جيم — ١٠

مشاريع الجهد الذاتي المعانة

(أ) ان غالبية المساكن التي تبنى في العالم الثالث اليوم يوفرها شاغلوها لانفسهم اما بمفردهم او بمساعدة من صغار المقاولين او من الجيران او من الفئتين معا .

(ب) ينبغي ان يتكون جزء كبير من جهود سياسات الاسكان من برامج وأدوات تساعد الناس مساعدة ايجابية في مواصلة توفير المساكن ذات النوعية الافضل لانفسهم ، بصورة فردية أو تعاونية .

(ج) وتشمل بعض التدابير الهامة في هذا المجال ما يلي :

'١' وضع برامج لتنظيم الحيازة وللعمل بالصورة الملائمة على تزويد الفئات الشعبية بقطع أرض فردية مزودة بالخدمات المقتضاة وبأسعار يطيقها الاشخاص ذوو الدخل المنخفض ؛

'٢' تبسيط اجراءات حيازة المواقع والتمويل الطويل الاجل والقصير الاجل وتراخيص البناء وتشريعاته وتحديد مناطقه ؛

'٣' توفير المرافق الاساسية ، على اساس اعانات حكومية جزئية او كلية ، بالاقتران مع المأوى الذى يقوم الناس بتوفيره لانفسهم ؛

'٤' الحفز على الاستخدام الابداعي للمواد المحلية ، وذلك مثلا عن طريق المشاريع الارشادية وتشييد النماذج الاولية المناسبة للظروف المحلية ؛

'٥' تشجيع تعاونيات الاسكان والمرافق الاساسية والخدمات .

التوصية جيم — ١١

السياسة الخاصة بالمرافق الأساسية

(أ) ان التوزيع غير المتساوى للثروة ، بين فئات السكان ، داخل المستوطنة البشرية الواحدة وبين المستوطنات الحضرية والريفية ، يتفاقم بوجود أوجه اجحاف في الوصول الى السلع والخدمات والمعلومات .

(ب) ينبغى أن تكون سياسة المرافق الاساسية موجهة نحو تحقيق مزيد من الانصاف في توفير الخدمات والمرافق وفى تيسير الوصول الى اماكن العمل ومناطق الاستجمام وكذلك نحو تخفيف أثر البيئة المعاكس الى الحد الأدنى .

(ج) وينطوى ذلك على ما يلى :

'١' تطبيق معايير دنيا وقصوى للمرافق الأساسية التي توفر لكافة قطاعات السكان ؛

'٢' استخدام الموارد على وجه أكفأ ، والقضاء على الافراط في الاستهلاك بوضع وتنفيذ معايير قصوى ، وبالتعليم ، وصون الموارد وغير ذلك من التدابير المناسبة ؛

'٣' استخدام فعال لسياسات التسعير كوسيلة لتحسين الانصاف في تيسير وصول جميع قطاعات السكان الى المرافق الاساسية ؛

'٤' دمج شبكات المرافق الاساسية في الانماء العام للمستوطنات البشرية لتيسير الوصول اليها، ولاسيما بالربط بين توفير المرافق الاساسية وبين توفير المأوى والخدمات ذات الصلة به ؛

'٥' ينبغي ان تستهدف هذه السياسة ، في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية ، تصميم المرافق الاساسية وبناءها بحيث تكون أكثر مناعة ؛

'٦' ينبغي أن يستهدف توفير المرافق الاساسية في المناطق الريفية تلبية احتياجات سكان الريف وتحضير انتاج السلع وتوزيعها .

التوصيم جيم — ١٢

شبكات المياه والتخلص من الفضلات

(أ) ان ثلثي السكان تقريبا في البلدان القليلة النمو لا يتمتعون بدرجة معقولة من امكانية الحصول على القدر الوفير المأمون من المياه ، بل ان نسبة أكبر منهم تفتقر الى وسائل صحية للتخلص من الفضلات .

(ب) ينبغي لتوفير المياه المأمونة والتخلص الصحي من الفضلات ان يعطى الاولوية ، بغية تحقيق أهداف نوعية وكمية قابلة للقياس تخدم كافة السكان بحلول موعد معين ، وينبغي ان تحدد هذه الاهداف جميع الدول ، وان ينظر فيها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه في اجتماعه المقبل .

(ج) ويلزم ، في معظم البلدان اتخاذ اجراءات عاجلة للقيام بما يلي :

'١' اعتماد برامج ذات معايير واقعية للنوعية والكمية لمد المناطق الحضرية والريفية بالمياه بحلول عام ١٩٩٠ ، اذا أمكن ؛

'٢' اعتماد برامج للتخلص الصحي من الفضلات الجسدية والمياه القذرة في المناطق الحضرية والريفية ، والتعجيل بتنفيذ هذه البرامج ؛

'٣' تعبئة المشاركة الشعبية ، حيث يكون ذلك مناسبا ، لمؤازرة السلطات العامة في انشاء وتشغيل وصيانة المرافق الاساسية ؛

'٤' تخطيط امدادات المياه ومنشآت التخلص الصحي من الفضلات معا ، في اطار التخطيط للموارد القومية ؛

'٥' تقليل التفاوت في الخدمات وفي امكانية الحصول على الماء ، وكذلك خفض الاستهلاك المفرط والتبديدي ؛

'٦' التوليف والتنسيق بين مصالح وجهود السلطات المحلية وغيرها من الهيئات العامة المعنية وذلك عن طريق التخطيط المناسب من قبل الحكومة المركزية ؛

التوصية جيم — ١٢ (تابع)

'٧' تعزيز الكفاءة في استخدام واعادة استخدام المياه ، وذلك باعادة صلاحيتها أو ازالة ملوحتها أو بوسائل أخرى تأخذ في الاعتبار الأثر البيئي ؛

'٨' اتخاذ التدابير لحماية مصادر المياه من التلوث .

التوصية جيم — ١٣

التصرف في الفضلات والوقاية من التلوث

(أ) ان الكميات المتزايدة من مواد الفضلات هي احدى النتائج الفرعية للتحضر والتصنيع والمجتمع الاستهلاكي ؛ وان الاخطار البيئية التي يسببها ذلك ، وكذلك الحاجة الى الاقتصاد في استهلاك الموارد ، قد جعلت اساليب الحياة المسرفة والمسببة للفضلات أساليب بالية .

(ب) يتوجب ، في عمران المستوطنات البشرية ، الحفاظ على نوعية البيئة . وتنبغي الوقاية من التلوث عن طريق توليد أقل قدر ممكن من الفضلات ؛ اما الفضلات التي لا يمكن تجنبها فينبغي التصرف فيها تصرفا فعالا ، وتحويلها الى مورد كلما امكن ذلك .

(ج) ويمكن تحقيق هذا عن طريق :

'١' اتخاذ تدابير لمكافحة التلوث ، بما فيها الحوافز والشبطات لتحديد مواقع المشاريع المولّدة للفضلات ، وتدابير التثبيط ، انتقائيا ، عن انتاج المواد التي تزيد بلا داع من حجم الفضلات ؛

'٢' استخدام التكنولوجيا المتوفرة حاليا على وجه أفضل واستحداث تكنولوجيا جديدة للاقلال من حجم الفضلات المولدة ، الى جانب تصميم واختيار افضل للمواد المقدر لها ان تصبح فضلات ؛

'٣' الانتفاع على وجه ابداعي بالفضلات التي لا يمكن تجنب حدوثها كنتيجة ثانوية ؛

'٤' معالجة النفايات المشعة والعوادم الغازية ، ومكافحة القوارض واتخاذ تدابير خاصة لمكافحة الفضلات المشعة ، للتخفيف من الخطر على الاشخاص والحيوانات والنباتات ؛

'٥' استخدام الفضلات في الردم ، اذا كان ذلك مقبولا بيئيا ، ولا سيما في المناطق التي تندر فيها الاراضي المناسبة للمستوطنات البشرية ، وفي زيادة مساحة بعض الاراضي الزراعية وانتاجيتها ؛

التوصية جيم — ١٢ (تابع)

'٦' استخدام مصادر الطاقة التي لا تولد فضلات أو تولد منها قدرا قليلا ؛

'٧' اعادة النظر في أوجه الاستخدام التقليدية لمواد الفضلات ودراسة احتمالات استخدامها في المجتمع المعاصر ؛

'٨' استحداث صندوق خاص لانشاء آليات لاعادة صلاحية الفضلات أو الملوثات للاستخدام ، تشارك فيه الصناعات التي تولد هذه الفضلات أو الملوثات او اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة ؛

'٩' مكافحة انعدام الخضرة في المناطق القاحلة والقيام في نفس الوقت بزيادة المتوفر من الاغذية بالمجمع بين التكنولوجيات العالية التقدم المستخدمة في انتاج المصانع وبين استسماد الفضلات .

التوصية جيم — ١٤

النقل والمواصلات

(أ) ينبغي النظر في امر عكس الاتجاهات الحالية عكسا جذريا ، سواء من حيث مرافق النقل او أشكاله ، بغية تفادي حدوث مزيد من التردي في الحالة المتمثلة في اكتظاظ المدن الكبرى بالسيارات الخاصة التي لا تخدم سوى اقلية في معظم البلدان ، في حين لا تكون وسائل النقل العام الكافية متوفرة للمقيمين في المناطق الحضرية والريفية .

(ب) ينبغي ان تشجع سياسات النقل والمواصلات أنماط العمران المرغوبة لتلبية احتياجات غالبية السكان ، وتوزيع الانشطة بما يدعم النقل الجماهيري ويخفف من الازدحام والتلوث بسبب كثرة السيارات .

(ج) ويمكن تحقيق هذا عن طريق :

'١' مزيد من تعمد اللجوء الى تخطيط استخدام الاراضي وسياسات تحديد اماكن الانشطة المولدة لحركة السير ، بغية تقليل الحاجة الى السفر الى أدنى حد ؛

'٢' اعتماد نهج شامل في تخطيط شبكات النقل وانمائها ؛

'٣' الاستحداث الناشط لشبكة نقل عام تتصف بمشجعات كافية لتفضيل استخدامها على الاستخدام الفردي للسيارات ؛

'٤' تقديم اعانات حكومية الى وسائط النقل المناسبة لخدمة المستوطنات المنعزلة ؛

'٥' التفكير في ابتكار وسائط نقل ومواصلات تلائم احتياجات الاطفال والمسنين والمعوّقين ؛

'٦' تأمين الفصل بين مجازات المشاة وحركة السيارات بالاضافة الى عمل ممرات مستقلة للدراجات وما اليها من المركبات التي تشكل حركة السير ؛

التوصية جيم — ١٤ (تابع)

'٧' على المدى القصير ، ينبغي أن تستهدف تحسينات النقل تحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام القائم من الطرق العامة وشبكات النقل العام ؛

'٨' ينبغي تشجيع نظم النقل المبتكرة من أجل خفض استهلاك الطاقة وصون الموارد وتحاشي التلوث ؛

'٩' الدمج بين شبكات المواصلات وشبكات النقل لتمكين الاولى من القيام بكثير من المسؤوليات التي تقوم بها الثانية ؛

'١٠' دراسة أساليب جديدة لتحاشي تلوث الهواء والبيئة الناجم عن السيارات بالوضع الحالي لأجهزة تسييرها .

التوصية جيم — ١٥

الخدمات الاجتماعية

(أ) في العالم الثالث ، لا تتوفر الخدمات الصحية الكافية الا لنسبة من السكان تتراوح من العُشر الى الخُمس . ويعاني خمس الاطفال على الاقل من مختلف درجات سوء التغذية ، وتزيد على ذلك بكثير نسبة اجمالي السكان الذين لا يتيسر لهم الحصول على خدمات طبية أو شبه طبية . ويقل ، عدد الاطفال والراشدين الذين يتلقون التعليم عن نصف عدد الاطفال والراشدين الذين يحتاجون اليه .

(ب) ينبغي أن يكون توفير خدمات الصحة والتغذية والتعليم والامن والاستجمام والخدمات الاساسية الاخرى في جميع انحاء البلد موجها نحو تلبية احتياجات المجتمع المحلي وأن يولي قدرا فعالا من الاولوية في التخطيط القومي والعمراني وفي تخصيص الموارد .

(ج) وتشمل المجالات التي تتطلب اتخاذ تدابير تتسم بالاولوية مايلي :

'١' وضع برامج وتقديم اعانات تستهدف التسوية على الصعيد القومي بغية تمكين جميع قطاعات الشعب ، جغرافيا واجتماعيا ، من الافادة بالتساوي من الخدمات العامة ؛

'٢' اعادة توجيه التدابير التشريعية والمؤسسية والمالية ، بهدف القيام ، على وجه الخصوص ، باشراك الشعب في تلبية احتياجاته الخاصة ؛

'٣' جعل الاجهزة الادارية والمالية لا مركزية بغية اتاحة قدر أكبر من الادارة على مستوى المجتمع المحلي ؛

'٤' ايصال الخدمات الاجتماعية على أساس متكامل يجعلها تشترك في استخدام الموظفين والمعدات والامكنة ، وذلك خاصة عن طريق استحداث مراكز الخدمة المتعددة الاغراض ؛

التوصية جيم — ١٥ (تابع)

' ٥ ' توجيه الاجراءات المذكورة أعلاه ، على سبيل الاولوية نحو تعزيز الصحة والوقاية من سوء التغذية والامراض السارية والاخطار الصحية الاخرى التي يمكن تفاديها ، ونحو توفير الخدمات الاساسية ومرافق الاستجمام الروحي والجسدي ؛

' ٦ ' رصد الاموال الكافية لاحتياجات المعوّقين والمسنين الصحية والتنقلية والتعليمية والتدريبية ، وكذلك توفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لرفاه الاطفال جسديا ونفسيا ، ولا سيما أولئك الاطفال الذين يحيون في ظل الفقر ؛

' ٧ ' اقامة تعاون فعال بين الفئات المعنية خصيصا كمراجع على المستويات المحلية والاقليمية والقومية يفترض فيه ان يكون بمثابة محفل لتبادل الآراء بين المسؤولين والمنظمات التي تعالج المسائل التي تمس ذوي العاهات.

التوصية جيم — ١٦

تقديم الخدمات للمناطق الريفية

(أ) سعيا وراء جعل الاستثمارات عالية المردود ، كثيرا ما يتم ، متابعة للنهج التقليدي القديم ، اقامة منشآت الخدمات المجتمعية حيث يتمركز السكان مما يجعل سكان الريف في وضع غير موات . ومن شأن توفير الخدمات في المناطق الريفية أن يساعد على التخفيف من النزوح الى المناطق الحضرية .

(ب) ينبغي على الحكومات استحداث معايير جديدة للتخطيط الريفي المتكامل لتمكين أكبر عدد ممكن من المستوطنات الريفية المبعثرة والمتناثرة ، من الانتفاع بالخدمات الاساسية .

(ج) ويمكن ان تتضمن التدابير الخاصة ما يلي :

' ١ ' تشجيع تجمع سكان الريف وتجميع الوحدات السكنية والمنازل المبعثرة والمتناثرة في المناطق الريفية بغية توفير مرافق الخدمات الكافية ؛

' ٢ ' تشجيع اقامة مراكز الخدمات في مواقع مناسبة في المناطق الريفية ، ليستفيد منها أكبر عدد ممكن من الناس في كل منطقة ؛

' ٣ ' الاخذ بمناهج جديدة في التعليم لتكييفه وفق متطلبات تدريب سكان الريف وتوعيتهم بما في ذلك استكمال الاساليب والطرق التقليدية بالمعينات السمعية والبصرية ؛

' ٤ ' تدريب موظفين شبه فنيين من أهالي المنطقة التي ستزود بالخدمات .

التوصية جيم — ١٧

اعادة تنظيم المستوطنات الحضرية التلقائية

(أ) كثيرا ما نرى سكان المستوطنات " التلقائية " أو غير المرخصة ينظمون انفسهم بغرض تزويد مجتمعاتهم المحلية بالحد الادنى من الخدمات الاساسية ؛ بيد أن هناك خدمات معينة من الصعوبة البالغة على الأسر أو الأحياء أن تحصل عليها دون مساعدة .

(ب) ينبغي على الحكومات ان تركز على توفير الخدمات وعلى اعادة التنظيم العمراني والمكاني للمستوطنات التلقائية بطرق تشجع على اتخاذ مبادرات من جانب المجتمعات المحلية وتكفل ربط الفئات " الحدية " بعملية الانماء القومي .

(ج) وينبغي ايلاء اهتمام خاص لما يلي :

' ١ ' الاعتراف العام بالجوانب الايجابية والتشجيع على القيام بمبادرات جديدة ؛

' ٢ ' توفير أشكال مناسبة من المساعدة العامة للجهود الذاتية الفردية أو التعاونية ؛

' ٣ ' تشجيع المشاركة الشعبية بتوفير الحوافز المالية والتقنية والاعلامية وغيرها من اشكال الحوافز ؛

' ٤ ' المساعدة في التوجيه التقني والاداري للخدمات المجتمعية ؛

' ٥ ' تقديم خدمات خاصة الى الوافدين الجدد لتيسير تكيفهم مع المجتمع الجديد واندماجهم فيه وامتصاصه لهم ؛

' ٦ ' توفير اماكن السكن الكافية للعمال المهاجرين وجعلهم يستفيدون بسهولة من مرافق المجتمع وخدماته ؛

' ٧ ' تقديم خدمات اجتماعية أساسية في المستوطنات المؤقتة المقامة لعمال بناء المستوطنات الدائمة أو العمال في مشاريع خاصة بعيدة عن المستوطنات الدائمة .

التوصية جيم — ١٨

الاستجمام

(أ) لما كانت مدننا تواصل النمو ، فان هناك حاجة انسانية أساسية متعاظمة الاهمية ، يتوجب تأمينها على شكل مكاسب جسدية وذهنية وروحية تستمد من الراحة والاستجمام . وان وقت الفراغ الذى يحسن استخدامه في الاستجمام البناء وسيلة جوهرية لتحقيق الفرد لذاته واثرائه لحياته ، ولترسيخ الاستقرار الاجتماعي للمستوطنات البشرية ، الحضرية منها والريفية ، عن طريق الاسرة والجماعة المحلية والامة . كما ان توفير الفرص لممارسة الراحة والاستجمام ، جسديا وروحيا ، في المستوطنات البشرية ، يحسن نوعية الحياة ، وينبغي ان يكون توفير ساحات في الهواء الطلق ومرافق للراحة شاغلا ذا أولوية عالية .

(ب) على الحكومات القومية ان تنسق وتؤازر جهود السلطات والمنظمات المحلية والاقليمية المبذولة في تخطيط واستحداث مرافق وبرامج الراحة والاستجمام ووضعها موضع التنفيذ ، وذلك لفائدة الشعب الجسدية والذهنية والروحية .

(ج) ويمكن ان يتم هذا بما يلي :

'١' وضع معايير لتقرير متطلبات الاستجمام القومية والاقليمية والمحلية اللازمة للوفاء بما يحتاج اليه الشعب من راحة ؛

'٢' اتاحة السبل للمشاركة الشعبية عن طريق الاجهزة الحكومية ومجموعات الافراد ؛

'٣' جعل المستوطنات تضم من وسائل الاستجمام والراحة ما يفي بحاجات السكان المقيمين والعابرين على السواء ، وذلك بأن تفرد جانبا ساحات خلوية ، وملاعب ، ومراكز اجتماعية وثقافية ؛

'٤' توفير برامج تدريبية على جميع مستويات التعليم بغية انشاء قادة لانشطة الاستجمام وأوقات الفراغ ، من مستوى المجتمع المحلي في الحي الى المستوى القومي ؛

التوصية جيم — ١٨ (تابع)

' ٥ ' تشجيع أنشطة الاستجمام الملائمة للثقافات المحلية ، أولا بالاستفادة من الموارد الراهنة من اشخاص وساحات داخلية أو خارجية ، ثم بالسهر على اتاحة المزيد من الموارد الاكثر تنوعا عن طريق برامج العمران ؛

' ٦ ' توفير سبل الوصول الى مناطق المناظر الطبيعية والبرارى ، مع السهر على ضمان محافظة هذه المناطق على صفاتها تلك دون مساس بها .

دال ــ الارض [(البند ١٠ (د) من جدول الاعمال)]

ديباجـــة

١ ــ ان الارض ، بسبب طابعها الفريد وبسبب الدور الحاسم الذى تؤديه في المستوطنات البشرية ، لا يمكن اعتبارها شيئا عاديا ذا قيمة يسيطر عليه الافراد ويخضع لضغوط السوق وعدم كفاءته . كما ان الملكية الخاصة للارض وسيلة رئيسية من وسائل تجميع الثروة وتركيزها ولذلك فانها عامل يساهم في الظلم الاجتماعي ؛ واذا لم يكن هناك رادع لها ، فانها قد تصبح عقبة رئيسية في تخطيط المشاريع الانمائية وتنفيذها . ولا يمكن أن تتوفر للسكان العدالة الاجتماعية ، والتجديد والاعمار الحضريان ، والمساكن اللائقة والظروف الصحية الا اذا استخدمت الارض في تحقيق مصالح المجتمع ككل .

٢ ــ وبدلا من ذلك ، فان نمط استعمال الارض ينبغي ان تحدده مصالح المجتمع المحلي الطويلة الاجل ، ولا سيما وان المقررات بشأن مواقع الانشطة ، وبالتالي الاستعمالات المحددة للارض ، تكون ذات أثر دائم على نمط المستوطنات البشرية وهيكلها . والارض هي أيضا عنصر أساسي في البيئة الطبيعية والصنعية ، وهي حلقة وصل حاسمة في التوازن الذى غالبا مايكون دقيقا . ولذلك فان الاشراف العام على استعمال الارض امر لاغنى عنه لحمايتها بوصفها أحد الاشياء ذات القيمة ، ولتحقيق الاهداف الطويلة الاجل لسياسات المستوطنات البشرية واستراتيجياتها .

٣ ــ ولكي تمارس السلطات العامة هذا الاشراف ممارسة فعالة ، فانها تحتاج الى معرفة تفصيلية بالانماط الراهنة لاستعمال الارض وحيازتها ؛ وتشريعا ملائما يبين الحدود بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة ؛ ووسائل مناسبة لتخمين قيمة الارض ونقل الزيادة المكتسبة بلا مقابل والناجمة عن تغيرات في وجوه استخدام الارض او عن استثمار أو اقرار عام أو بسبب نمو عام في المجتمع المحلي الى هذا المجتمع ، ويكون ذلك في جملة أمور ، عن طريق الضرائب .

٤ ــ وفوق كل شيء ، يجب ان تكون لدى الحكومات الارادة السياسية لوضع وتنفيذ سياسات مبتكرة وملائمة للارض الحضرية والريفية تكون بمثابة حجر الزاوية لجهودها الشاملة لتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية .

التوصية دال — ١

ادارة الموارد الارضية

(أ) الارض واحد من اثمن الموارد الطبيعية ، ويجب استخدامها استخداما رشيدا . والملكية العامة للارض او السيطرة الفعلية عليها للصالح العام هي الوسيلة المنفردة الاهم لتحسين قدرة المستوطنات البشرية على استيعاب التغيرات في السكان وتحركاتهم ، ولتغيير الهيكل الداخلي لهذه المستوطنات وتحقيق توزيع اكثر انصافا لفوائد العمران ، مع ضمان ايلاء الاعتبار للاثار البيئية .

(ب) الارض مورد نادر ينبغي ان تخضع ادارته لمراقبة عامة او اشراف عام لتحقيق صالح الامة .

(ج) وهذا ينطبق خاصة على الارض المطلوبة من اجل ما يلي :

'١' توسيع وتحسين المستوطنات الموجودة ، وانشاء مستوطنات جديدة ، وعموما ايجاد شبكة اكثر فعالية من المستوطنات البشرية ؛

'٢' تنفيذ برامج للتجديد الحضرى ومشاريع لتجميع الاراضي ؛

'٣' توفير المأوى والمرافق الاساسية والخدمات للجمهور ؛

'٤' صون وتحسين المكونات الثمينة في البيئة الصنعية، مثل المواقع والمعالم التاريخية ، والبقاع الاخرى ذات القيمة الجمالية والاجتماعية والحضارية الفريدة ؛

'٥' حماية البيئة الطبيعية والنهوض بها ، ولا سيما في المناطق الحساسة ذات الاهمية الجغرافية والايكولوجية الخاصة مثل المناطق الساحلية وغيرها من المناطق التي تتعرض للاثار المترتبة على انشطة العمران والاستجمام والسياحة .

(د) الارض مورد طبيعي جوهرى للانماء الاقتصادى والاجتماعي والسياسي للشعوب ، ولذا يجب ان تكون للحكومات سلطة كاملة باستمرار على هذه الارض ، وان تكون لها سيادة

التوصية دال ـ ١ (تابع)

عليها مطلقة لكي تعمل بحرية على تخطيط عمران المستوطنات البشرية في سائر انحاء البلد . ويجب الا يخضع هـذا المورد لقيود تفرضها امم اخرى تتمتع بفوائده بينما تحول دون استخدامه على نحو رشيد .

(هـ) في جميع الاراضي المحتلة ، لا يجوز القيام بأية تغييرات في البنية السكانية او تشريد او تهجير للسكان الاصليين او هدم للمستوطنات القائمة في تلك الاراضي او بناء مستوطنات جديدة لدخلاء . ولابد من المحافظة على التراث والشخصية الوطنية . وان اى عمل يتعارض مع هذه المبادئ لابد من ادانته .

التوصية دال — ٢

التحكم في تغيرات استخدام الارض

(أ) الارض الزراعية ، وخاصة ما كان منها على اطراف المناطق الحضرية ، مورد قومي هام ؛ وتكون ، حين لا تخضع لاشراف السلطات العامة ، فريسة للمضاربة وتقترضها المناطق الحضرية .

(ب) ينبغي ان يخضع التغير في استخدام الارض ، وخاصة من الاستخدام الزراعي الى الاستخدام الحضرى ، لاشراف السلطات العامة وانظمتها .

(ج) تمكن ممارسة هذا الاشراف عن طريق ما يلي :

'١' التقسيم الى مناطق وتخطيط استخدام الارض ، كأداة اساسية لسياسة الارض بوجه عام وللتحكم في تغيرات وجوه استخدام الارض بوجه خاص ؛

'٢' التدخل المباشر ، مثل انشاء احتياطي من الارض ومصارف للاراضي ، والشراء ونزع الملكية مقابل تعويض ، و/او ممارسة حق الشفعة ، والحصول على حقوق في المشاريع العمرانية ، وتأجير الاراضي العامة والمشاع بشروط ، وتكوين مؤسسات عامة ومختلطة للاعمار ؛

'٣' وسائل الاشراف القانوني ، مثل التسجيل الاجبارى ، والتغييرات في الحدود الادارية ، واخضاع المشاريع العمرانية والتشييد والمواقع للترخيص ، والتجميع واعادة التقسيم ؛

'٤' وسائل الاشراف المالي ، مثل ضرائب الاملاك ، والجزاءات الضريبية ، والحوافز الضريبية ؛

'٥' تنسيق مخطط فيما بين العمران الحضرى المنظم وبين تشجيع اعمار مناطق جديدة وتحديد مواقعها ، بما يكفل صيانة الاراضي الزراعية .

التوصية دال ــ ٣

استعادة فرق ارتفاع القيمة

(أ) ان الارباح المفرطة الناجمة عن ارتفاع قيمة الارض بسبب الاعمار وتغيير الاستعمال هي احد العوامل الرئيسية في تركيز الثروة في ايدى الافراد . وينبغي النظر الى الضرائب لا على اساس انها مصدر ايرادات للمجتمع فحسب، وانما ايضا على انها اداة قوية لتشجيع اعمار الاماكن المرغوب فيها ، ولممارسة تأثير تحكمي على سوق الارض ، ولاعادة توزيع فوائد ارتفاع قيمة الارض ، المكتسبة بلا مقابل ، على الجمهور كافة .

(ب) ان الزيادة المكتسبة بلا مقابل والناجمة عن ارتفاع قيم الاراضي ارتفاعا ناشئا عن تغيير وجه استخدام الارض او عن استثمار او قرار عام ، او بسبب نمو المجتمع المحلي بصورة عامة ، ينبغي ان تخضع لاسترداد مناسب من قبل الهيئات العامة (المجتمع) ، ما لم تتطلب الحالة اتخاذ تدابير اضافية اخرى مثل وضع انماط جديدة للملكية ، او حيازة الارض عامة من قبل الهيئات العامة .

(ج) وتشمل الطرق والوسائل المحددة ما يلي :

'١' فرض ضرائب مناسبة ، مثل ضرائب المكاسب الرأسمالية ، وضرائب الاراضي ، ورسوم التحسين ، ولا سيما الضرائب على الاراضي غير المستخدمة او غير المنتفع بها انتفاعا كاملا ؛

'٢' اجراء تخمين دوري ومتكرر لقيم الاراضي داخل المدن وحولها ، وتحديد الارتفاع في هذه القيم بالنسبة الى مستوى الاسعار العام ؛

'٣' فرض رسوم اعمار او رسوم ترخيص ، وتعيين المهلة الزمنية التي يتوجب خلالها الشروع بالبناء ؛

'٤' اعتماد سياسات تسعير وتعويض تقوم على اساس قيمة الارض السائدة في وقت محدد ، لا على اساس قيمتها التجارية لدى حيازة السلطات العامة لها ؛

التوصية دال — ٣ (تابع)

'٥' تأجير أراضي الدولة على وجه يمكن المجتمع من الاحتفاظ بالزيادة المستقبلة غير الناجمة عن جهود المستخدم الجديد للارض ؛

'٦' تقدير قيمة الاراضي الصالحة للاستخدام في الزراعة والواقعة على مقربة من المدن بقيمتها الزراعية في المقام الأول .

التوصية دال ــ ٤

الملكيــة العامــة

(أ) لا يمكن ان تكون الملكية العامة للارض غاية في حد ذاتها ؛ وهناك ما يبررها طالما ان ممارستها تتم تحقيقا للصالح العام لا حماية لمصالح المتمتعين فعلا بالامتيازات .

(ب) ينبغي استعمال الملكية العامة ، مؤقتة كانت ام دائمة ، حيثما كان ذلك مناسبا ، للحصول على رقع للتوسع الحضري وحماية المدن ، والهيمنة على هذه الرقع ، ولتنفيذ عمليات اصلاح ملكية الاراضي الحضرية والاصلاح الزراعي ، ولتقديم اراض مخدومة بمستويات اسعار يمكن ان تؤمن قيام انماط اعمار مقبولة اجتماعيا .

(ج) وينبغي ايلاء اعتبار خاص لما يلي :

'١' التدابير المبينة في التوصيتين دال ــ ٢ ودال ــ ٣ اعلاه ؛

'٢' المشاركة الشعبية النشطة في اعمار الارض ؛

'٣' التوزيع الرشيد للسلطات بين مختلف مستويات الحكم ، بما في ذلك السلطات المجتمعية والمحلية ، ووضع نظام مناسب للدعم المالي للسياسة الخاصة بالارض .

التوصية دال — ٥

انماط الملكية

(أ) تمر بلدان كثيرة عبر تحول اجتماعي عميق ؛ وفي اغلب الحالات يكون القيام باستعراض نظام حقوق الملكية باكمله واعادة تشكيله امرا جوهريا لتحقيق الاهداف القومية الجديدة .

(ب) ينبغي تغيير الانماط السابقة لحقوق الملكية لجعلها تساير الاحتياجات المتغيرة للمجتمع وتكون جماعية الفائدة.

(ج) وينبغي ايلاء اهتمام خاص الى ما يلي :

'١' اجراء اعادة تعريف للملكية القانونية ، بما في ذلك حقوق النساء والمجموعات المحرومة ، ولحقوق الاستعمال تبعا لاختلاف وجوه استخدامها ؛

'٢' تعزيز تدابير الاصلاح الزراعي لجعل حقوق الملكية متمشية مع الاحتياجات الحالية والمقبلة للمجتمع ؛

'٣' وضع تعريف واضح للاهداف العامة وحقوق وواجبات الملكية الخاصة يمكن ان يتغير مع تغير الزمان والمكان ؛

'٤' اتخاذ ترتيبات انتقالية لتغيير الملكية من الانماط التقليدية والعرفية الى انظمة جديدة ، وخاصة فيما يتعلق بالارض المشاع ، كلما امست هذه الانماط غير صالحة ؛

'٥' استحداث طرائق لفصل حقوق ملكية الارض عن حقوق التشييد ، واناطة هذه الاخيرة بالسلطة العامة ؛

'٦' اعتماد سياسات لتأجير الارض لاجل طويل ؛

'٧' حقوق الاهالي الاصليين في الارض للحفاظ على تراثهم الثقافي والتاريخي .

التوصية دال — ٦

زيادة الارض القابلة للاستخدام

(أ) نظرا الى كون الارض المتوفرة للمستوطنات البشرية محدودة والى ضرورة الحؤول دون تواصل فقدان المناطق الطبيعية القيمة بفعل التعرية ، والاقتراض الحضرى ، وغير ذلك من الاسباب ، فانه لا محيد عن بذل الجهود لصون الارض واستصلاحها للزراعة وللمستوطنات معا دون الاخلال بالتوازن الايكولوجي .

(ب) ينبغي الحفاظ على الموفور من الارض القابلة للاستخدام بكافة الاساليب المناسبة ، بما في ذلك صون التربة ومكافحة التصحر والملوحة ومنع التلوث واستعمال اسلوب تحليل الوجوه الممكنة لاستخدام الارض وكذلك زيادة هذه الثروة، عن طريق برامج طويلة الاجل لاستصلاح الاراضي وصونها .

(ج) وينبغي ايلاء اهتمام خاص الى ما يلي :

'١' دفن القمامة في الارض وخاصة باستعمال الفضلات الصلبة الموجودة بالقرب من المستوطنات البشرية، ولكن دون ان يضر ذلك بالبيئة وبالاحوال الجيولوجية ؛

'٢' مكافحة تعرى التربة وذلك ، مثلا ، عن طريق اعادة التشجير ، والتحكم في الفيضانات ، ومعالجة السهول المغمورة واجراء تغييرات في انماط وطرق الفلاحة وفرض قيود على الوعي العشوائي ؛

'٣' مكافحة التصحر والملوحة وعكس اتجاههما واستنقاذ الارض الخصبة من التلوث بالامراض المستوطنة ؛

'٤' اصلاح المناطق المشبعة بالمياه بطريقة تقلل الى ادنى حد من الاثار الضارة بالبيئة ؛

'٥' تطبيق تكنولوجيات جديدة مثل تلك التي تتصل بالتحكم في الفيضانات ، وبصون التربة وتثبيتها وريها ؛

'٦' تحاشي تلوث الارض المهملة او التالفة ، واستصلاحها ، ومكافحة الحرائق ، والمحافظة على البيئة من الاخطار الطبيعية او تلك التي تكون من صنع الانسان ؛

التوصية دال — ٦ (تابع)

'٧' الاقتصاد في استهلاك الارض بتحديد الكثافات السكانية المناسبة في المناطق التي تكون فيها الارض نادرة او غنية من حيث القيمة الزراعية ؛

'٨' وجوب ادخال برامج للتقييم السليم لامكانيات استخدام الارض على المستويات المحلية والاقليمية والقومية ، بحيث يعود توزيع استخدام الارض باكبر الفوائد على المجتمع ؛ وينبغي ان تحدد المناطق المناسبة للاستصلاح والحفظ الطويلي الاجل وان تتخذ الاجراءات المناسبة في هذا الصدد ؛

'٩' دمج اراض جديدة في المستوطنات بتوفير المرافق الاساسية ؛

'١٠' فرض القيود على اقامة المستوطنات البشرية في المناطق الخطرة والبقاع الطبيعية الهامة ؛

'١١' التوسع في الاراضي الزراعية التي تتمتع بنظام صرف مناسب .

التوصية دال ـ ٧

المعلومات اللازمة التوفير

(أ) لا يمكن تنفيذ تدابير فعالة لتخطيط ومراقبة استعمال الارض ما لم يتيسر للجمهور وجميع المستويات الحكومية معلومات كافية .

(ب) ينبغي القيام بجمع المعلومات الشاملة عن امكانيات استخدام الارض وخصائصها ، وحيازتها واستعمالها ، والتشريع الخاص بها ، واستكمال هذه المعلومات باستمرار ليكون جميع المواطنين وجميع المستويات الحكومية على بينة فيما يتعلق بانفع التدابير الممكن اتخاذها لتحديد اوجه استخدام الارض ومراقبة هذا الاستخدام .

(ج) وينطوى ذلك على ما يلي :

'١' اقامة شبكة اعلامية شاملة تشترك فيها جميع المستويات الحكومية وتكون في متناول الجمهور ؛

'٢' اجراء مسوح طوبوغرافية وعقارية للاراضي وتقييم وجوه استخدامها الممكنة والحالية ، وعمليات تقييم دورية لاستخدام الارض ؛

'٣' تبسيط واستكمال اجراءات جمع المعلومات ذات الصلة وتحليلها وتوزيعها على نحو دقيق وشامل ؛

'٤' الاخذ بتكنولوجيات جديدة في المسح ورسم الخرائط ، تناسب احوال البلدان المعنية ؛

'٥' تعزيز التشريعات والصكوك الموجودة او الجديدة واستعمالها على نحو فعال لتنفيذ السياسات الخاصة بالارض ؛

'٦' استحداث واستخدام طرائق لتقدير الاثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على المشاريع المنتواة ، وذلك في شكل يستطيع الجمهور الانتفاع به ؛

التوصية دال — ٧ (تابع)

'٧' مراعاة خصائص استخدام الأرض ، بما في ذلك مدى تحملها الايكولوجي والوجه الأمثل لاستخدامها بحيث يمكن خفض التلوث الى أدنى حد ممكن ، وصون الطاقة ، وحماية الموارد واستنفاذها ؛

'٨' الاضطلاع بالدراسات الضرورية عما يمكن اتخاذه من احتياطات لحماية الأرواح والممتلكات عند وقوع الكوارث الطبيعية .

" هاء " ـ المشاركة الشعبية (البند ١٠ (هـ) من جدول الاعمال)

ديباجـــــة

١ ـ المشاركة جزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرارات ، وهي عملية سياسية ؛ وفي ميدان معقـــد كتعقد المستوطنات البشرية ، تكون هذه المشاركة ايضا امرا ضروريا ، لان المهمة ستكون اعظم من ان تستطيع الحكومات انجازها دون تعبئة اهتمام السكان ، واستعمال ابداعهم ومهاراتهم واســـتخدام الموارد غير المستغلة في اى مجال آخر .

٢ ـ المشاركة الشعبية هي دمج دينامي للشعب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياســـية للبلد يضمن ان يكون المنتفع مشاركا فعالا في القرارات الجماعية المتخذة بشأن الصالح المشترك .

٣ ـ ان قيام الاهلين وحكوماتهم ببذل جهد تعاوني هو شرط اساسي لفعالية الاجراءات المتخذة بشأن المستوطنات البشرية ؛ فالمشاكل اضخم واعصى من ان تستطيع الحكومات منفردة ان تحلهـــا . وينبغي ان تكون مشاركة المواطنين جزءا لا يتجزأ من عمليات اتخاذ القرارات في كل قضية من مجمـــوع قضايا المستوطنات البشرية . وينبغي ان تتاح للمواطنين الفرص للاشتراك اشتراكا مباشرا في القرارات التي يكون لها تأثير عميق على حياتهم . وهذه المشاركة تستطيع ان تزيد من حدة ادراكهم لما تتسم به المشاكل من تعقيد وترابط ومسيس الحاجة الى تضافر الجهود . ويمكن كذلك ان تكون مشـــاركـة المواطنين وسيلة هامة للاستفادة على نحو خلاق مما لدى الجمهور من ابداع ومهارات ، وهذا بالتالي استفادة من موارد قلما استخدمت .

٤ ـ ويمكن النظر الى المشاركة ، هبوطا من القمة ، على انها اشتراك المستويات العليا من الحكومة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجموعات الاصغر ؛ وعلى انها ، من ناحية جانبية ، التعاون بـــين المصالح القطاعية المتوازية او المتنافسة ؛ او النظر اليها صعودا من القاعدة ، على انها الاشتراك المباشر للسكان في اتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج التي تعنيهم . والشكلان الاولان من المشاركة هما اساس الاستراتيجيات واجراءات التخطيط ، وتنفيذ البرامج ، وعموما تنظيم المستوطنات البشريـــة ؛ والشكل الاخير منها ، الذى يعرف بالمشاركة الشعبية ، في سبيله لان يكون عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه في اية عملية ديمقراطية حقة .

٥ ـ يجب ان يبذل كل جهد ممكن لازالة العوائق التي تحول دون اشتراك النساء اشتراكا فعالا في تخطيط وتصميم وتنفيذ كل جانب من جوانب المستوطنات البشرية وعلى جميع المستويات الحكومية .

٦ ـ المشاركة الشعبية عملية متكاملة ولذا ينبغي ان لا تقسم الى مشاركات جزئية اذ ان من شأن ذلك ان يؤدى الى مفهوم المشاركة العام الحالي بوصفها طريقة للحصول على ايد عاملة محلية رخيصـــة ، او بوصفها وسيلة لحل المشاكل الجزئية على الصعيد المحلي .

٧ ـ ان مشاركة المواطنين ، بالتعريف ، لا تحدث بمجرد اصدار امر بها ، ولكن يمكن تيسيرهـــا بازالة العقبات السياسية والمؤسسية التي تعترض سبيلها ، وبتوفير المعلومات بعبارات واضحـــة وذات معنى . ويمكن تشجيعها ايضا بتوفير الفرص للاشتراك المبكر والمستمر في الاختيار بين البدائل .

ان عدم استطاعة الوصول الى المعلومات وعدم وجود الآليات المناسبة للتعبير عن وجهات النظـــــر البديلة هما ، في احيان كثيرة ، العقبتان الرئيسيتان اللتان يتعثر بهما اشتراك المواطنين الفعال في صياغة مستقبلهم .

٨ — ان اساس المشاركة الشعبية هو ادماج السكان في انتاج السلع واستهلاكها وتوزيعها في اى بلد من البلدان .

٩ — تنطوى المشاركة الشعبية لا على جهود نقل المعلومات فحسب ، بل على جهد هام اخر تربوى وتدريبي ، يبذل كيما يتاح لمشاركة الاختصاصيين والجمهور على السواء ان تلعب دورا حاسما في تقييم الاثار الاقتصادية والتقنية والادارية لما يكون قيد النظر من تدابير .

التوصية هاء — ١

دور المشاركة الشعبية

(أ) تتطلب تلبية الاحتياجات البشرية وتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية القيام بعمليات اختيار حرجة في مجال توزيع الموارد الشحيحة واستخدام الموارد المتاحة وتسخير الموارد الجديدة ؛ ولا يمكن ان تكون هذه العملية عملية فعالة دون الاشتراك الفعال من جانب الناس الذين يتأثرون بهذه القرارات .

(ب) ينبغي ان تكون المشاركة الشعبية عنصرا لا غنى عنه في المستوطنات البشرية ، ولا سيما في استراتيجيات التخطيط ووضعها وتنفيذها وادارتها ؛ كما ينبغي لها ان تؤثر على جميع مستويات الحكم في عملية اتخاذ القرارات لتعزيز النمو السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمستوطنات البشرية .

(ج) وينبغي ايلاء اهتمام خاص لما يلي :

'١' تقوية دور الاهلين رجالا ونساء في اتخاذ قرارات ذات اثر على جميع نواحي اعمار المستوطنات الشعبية ؛

'٢' تعريف دور المشاركة الشعبية بوصفها وسيلة لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة ولتحسين فعالية الموارد التي بدأ تشغيلها من قبل ؛

'٣' اشراك الناس بمختلف مستويات انشطتهم في حل منازعاتهم ؛

'٤' وجوب ان يتم ، في مراحل التخطيط المبكرة وقبل الارتباط بالتزامات ضخمة للمشروع ، الاعلان سلفا عن الاستراتيجيات والخطط والبرامج كيما يتسنى للجمهور مناقشتها .

التوصية هاء ـ ٢

المشاركة في عملية التخطيط

(أ) للوصول الى نهج ديمقراطي تتوفر له المشاركة القصوى ، ينبغي الاهتمام على وجه خاص بتنظيم التخطيط وانفاذ الخطط .

(ب) من الواجب ان تكون عملية التخطيط مرسومة على صورة تسمح باقصى قدر من المشاركة الشعبية .

(ج) ويمكن تحقيق ذلك بما يلي :

'١' تخصيص مزيد من الاهتمام لصياغة الوثائق التي يستند اليها في اتخاذ القرارات بحيث يصبح الرجل العادي اكثر قدرة على فهمها ، وذلك مثلا بالاكثار من الامثلة ، وبوصف المشاكل التي تنشأ بصدد البدائل المختلفة وباستعمال لغة تستطيع العامة ان تفهمها ؛

'٢' تقسيم عملية التخطيط الى مراحل تظهر فيها المواعيد التي ينبغي ان تتخذ فيها القرارات الهامة ، واتخاذ تدابير خاصة لاشراك مجموعة واسعة التنوع من المواطنين ؛

'٣' مساعدة المسؤولين في السلطات العامة ، بكل السبل الممكنة ، على القيام بمهمتهم الخطيرة ، مهمة اداة الاتصال بين السلطة والمواطن ، وذلك مثلا باعداد مواد للمناقشة ، وبتنظيم الاجتماعات العامة ، وزيارة المدارس ، وعقد المؤتمرات الصحفية ، الخ .. ؛

'٤' السعي الى اشراك النساء في تصميم المأوى والمرافق الاساسية والخدمات وفي توفير النقل وتحقيق الحصول على الخدمات المجتمعية .

التوصية هاء — ٣

عملية ذات اتجاهين

(أ) ان المشاركة الشعبية لا تعني مجرد حشد الناس لتنفيذ القرارات المستقلة الصادرة عن الحكومات والمهنيين : بل تتطلب المشاركة الاصغاء والاستجابة في كلا الاتجاهين .

(ب) تتطلب المشاركة الشعبية ، كيما تكون فعالة ، تدفق المعلومات على جميع الاطراف المعنية تدفقا حرا ، كما ينبغي ان تقوم على اساس تبادل التفاهم والثقة والثقافة .

(ج) ويمكن تحقيق ذلك عن طريق ما يلي :

' ١ ' سن تشريع يشجع المشاركة الشعبية ويتيح توفر المعلومات العامة للجمهور على نطاق واسع ؛

' ٢ ' تخصيص موارد لانماء المهارات داخل المجتمع لجعل المشاركة ، بصورة تدريجية ، اكثر فعالية ؛

' ٣ ' تقديم خدمات اعلامية والقيام ان امكن بتقديم خدمات المعونة القانونية لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم القانونية فيما يتعلق بقضايا المستوطنات البشرية ، وكذلك توفير المساعدة القانونية ؛

' ٤ ' هيئات الاستئناف والتحكيم للتوفيق بين المصلحة العامة والحقوق الفردية ؛

' ٥ ' استعمال وسائل الاعلام الجماهيرى على نطاق واسع لتكون وسيلة لمشاركة المواطنين وللحوار العام ؛

' ٦ ' اخضاع كافة القرارات الكبرى الخاصة بالتخطيط لما هو مناسب من عمليات التحقيق الشعبي ، مع التشديد بوجه خاص على حقوق قطاعات السكان الاقل حظا ؛

' ٧ ' اشراك الافراد المدربين تدريبا خاصا في العمل الاجتماعي والمجتمعي في ميدان المستوطنات البشرية .

التوصية هاء — ٤

الاشتراك الواسع

(أ) ان المشاركة الشعبية حق يجب ان يمنح لجميع قطاعات السكان ، بما فيهم اقل الفئات حظا .

(ب) ينبغي ان تجمع المشاركة الشعبية بين مختلف قطاعات السكان ، بما فيها تلك التي لم يسبق لها تقليديا ان اشتركت في عمليات التخطيط او اتخاذ القرارات .

(ج) وينبغي ايلاء اهتمام خاص الى ما يلي :

'١' توسيع وتعزيز دور المنظمات المجتمعية ، والمجموعات التطوعية ، والمنظمات العمالية ، ومنظمات المستأجرين والاحياء ؛

'٢' المساعدة في انشاء منظمات غير حكومية تكون مكرسة خاصة لقضايا المستوطنات البشرية ، وتشجيع المنظمات غير الحكومية القائمة على تركيز برامجها على القضايا المذكورة ؛

'٣' نزع المركزية عن مؤسسات التخطيط والادارة العامة وانشاء او تعزيز الهيئات المنتخبة محليا لضمان اتسام المشاركة الشعبية بالطابع الديمقراطي ؛

'٤' تأمين مشاركة نشطة من جانب الفئات التي تكون مشاركتها محدودة في العادة ؛

'٥' اتخاذ اجراءات من شأنها ان تيسر مشاركة الشباب والمعوقين والمسنين مشاركة نشطة .

التوصية هاء — ٥

الوان جديدة من المشاركة

(أ) ان المشاركة الشعبية ، دون غيرها من الجهود البشرية ، ليس بوسعها ان تكون في منأى عن الاتجاهات والتغيرات الجارية في المجتمع ، من حيث تأثير هذه الاتجاهات والتغيرات على العلاقات بين الحاكمين والمحكومين ، والفنيين والعامة ، والاقوياء والضعفاء .

(ب) ينبغي ان تستجيب الالوان الجديدة للمشاركة الشعبية لكل من احتياجات المجتمع الحديثة الظهور والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة . وينبغي للشعوب وحكوماتها اقامة اجهزة للمشاركة الشعبية تسهم في انماء الوعي بدور الانسان في تحويل المجتمع .

(ج) ومن مجالات الاهتمام الخاص ما يلي :

'١' العمل ، وخاصة في المناطق الحضرية السريعة التوسع ، على انشاء اسباب فعالة للاتصال بين الشعب وكافة مستويات الحكومة ، وكذلك انشاء اجهزة لتمكين الشعب من ان يكون له السيطرة والنفوذ الكاملان في رسم السياسة الخاصة بعمران المستوطنات البشرية وتنفيذها ؛

'٢' القيام في المدن الكبيرة والمتوسطة بانشاء مجالس للاحياء قادرة على مضاعفة المشاركة الشعبية في ادارة المدن ؛

'٣' التشجيع على انشاء منظمات للمزارعين والعمال الذين لا ارض لهم في المناطق الريفية ؛

'٤' الاعتراف بالدور المتغير للمرأة في المجتمع وتشجيع مشاركتها الكاملة في الانماء ؛

'٥' مسؤولية الشركات الواجبة امام الشعب ؛

'٦' البحوث التي تجرى للصالح العام وقانون الصالح العام ؛

'٧' القيام على نحو نشط ، بتشجيع جميع افراد الجمهور ودعمهم كي يتولد لديهم من الثقة بالنفس ، وكي يحصلوا من المهارة على ما يضمن مشاركتهم في تخطيط المستوطنات البشرية ، على كافة مستوياته ؛

التوصية هاء — ٦

تعبئة الموارد

(أ) المشاركة الشعبية حق انساني ، وواجب سياسي ، واداة جوهرية من ادوات الانماء القومي ، وخاصة حين تكون الموارد شحيحة ؛ ولا يمكن للاهلين ، ما لم تشجعهم على المشاركة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المناسبة ، ان يستشعروا أية رابطة بينهم وبين القرارات التي تؤثر نتائجها على حياتهم اليومية .

(ب) ينبغي للمشاركة الشعبية ، المستثارة على مستوى يتناسب مع مشاكل المستوطنات البشرية ، ان تكون ذات اثر على جميع القرارات المتعلقة بادارة المستوطنات البشرية ، وان تركز على وضع الموارد في خدمة تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة .

(ج) وينبغي ان توجه الجهود على وجه خاص الى مايلي :

' ١ ' تقييم الاحتياجات والاولويات الملموسة كشرط اساسي لخطط المستوطنات وبرامجها ؛

' ٢ ' تعزيز الاجراءات التي من شأنها ان تحفز الناس على اتخاذ القرارات والتصرف بمحض ارادتهم بدء مناسب من الحكومات وينبغي ان تعمل الحكومات على دعم المشاريع القائمة على الجهد الذاتي التي يضطلع السكان فيها بدور ملموس في تنفيذ خططها ؛

' ٣ ' تعريف المسائل التي يكون الاهلون انفسهم اقدر على تقريرها وعلى القيام بها لصالحهم وتحديد نطاق التدابير الحكومية تبعا لذلك ؛

' ٤ ' تحقيق اللامركزية في مؤسسات التخطيط واجهزة التنفيذ ، ولاسيما عمليات التنظيم ، الى اقصى قدر ممكن ، وذلك لتمكين الجماعات المحلية من التعرف على ما تحتاج اليه هي ذاتها وماهي قادرة على عمله ؛

' ٥ ' جعل المشاركة الشعبية على نطاق واسع ظاهرة متواصلة في العملية السياسية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالمتوسطنات البشرية ؛

التوصية هاء — ٦ (تابع)

'٦' استحداث آليات لضمان مشاركة الاهلين في الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، وبرامج للعمالة والتدريب على العمل وتوزيع السلع الاستهلاكية ؛

'٧' الانتفاع بالمشاركة الشعبية ، في انشاء المساكن بغية تيسير وجود اماكن للسكنى بالقدر الوافي .

"واو" — المؤسسات والتنظيم (البند ١٠ (و) من جدول الاعمال)

ديباجة

١ — لا يمكن وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج او تنفيذها دون وجود ادوات مناسبة وتكون هذه الادوات في ميدان المستوطنات البشرية ، على شكل مؤسسات سياسية او ادارية او تقنية ، وتشريع لتيسير التنفيذ ، واجهزة تنظيمية ؛ واجراءات رسمية ترمي الى الاستفادة من الموارد ، ولا سيما القدرات البشرية .

٢ — وينبغي تصميم المؤسسات الجديدة المعنية بالمستوطنات البشرية لتؤدي مجموعة متنوعة من الادوار ضمن عملية الانماء : ومن الادوار الهامة ترويج المفاهيم الجديدة وتأمين القيادة في المجالات غير المألوفة . كما ينبغي ان تكون المؤسسات قادرة على الاستجابة للتغيير ، وقادرة على تغيير انفسها ، وملائمة لتشجيع الاخرين على احداث التغيير .

٣ — وبسبب الرقعة الجغرافية التي تغطيها المستوطنات البشرية ، وتعقد هذه المستوطنات وديمومتها النسبية ، فانها تتطلب وجود مجموعة من المؤسسات متنوعة جدا . وتكون بعض العمليات اسلس ادارة اذا كان نطاقها صغيرا جدا ، بحيث تستفيد من مشاركة السكان فيها واهتمامهم بها كليا ؛ بينما تكتسب عمليات اخرى فوائد اكيدة من الاقتصاد والفعالية اللذين يتيحهما الحجم الكبير من اقتصاد النطاق وفعاليته . ولابد ، خاصة في مناطق المدن الكبرى الواسعة والمعقدة ، ان يبقى السعي مستمرا لايجاد مؤسسات انسب لتحقيق توازن مرض بين الحكم الفعال والمسؤولية امام المحكومين

٤ — ان المشاورات المشتركة بشأن المسائل التي تهم الجميع جوهرية لبلوغ الغايات والاهداف القومية للمستوطنات في النظم السياسية التي تتوزع فيها المسؤوليات والموارد على مختلف مستويات الحكم والوكالات الحكومية .

٥ — ولا تكون المؤسسات فعالة الا اذا اتيح لها الوصول الى الموارد اللازمة لعملياتها والسيطرة على هذه الموارد ، واتساع الهوة بين مهمة العديد من مؤسسات المستوطنات البشرية والموارد الموضوعة فعلا رهن تصرفها هو احد الاسباب الرئيسية للأزمة التي تسود التنظيم الحضري على نطاق واسع ، في البلدان الصناعية والنامية على السواء .

٦ — وينطبق هذا بصورة خاصة على المؤسسات التي تقوم بتلبية احتياجات الميزانية الانتاجية والمتكررة للمستوطنات البشرية والتي لها متطلبات خاصة جدا مثل الاستثمار الطويل الاجل والمردود المنخفض ، والتي ستصبح ، ما لم يكن تمويلها مناسبا او كافيا ، العقبة الرئيسية امام تنفيذ السياسات التي تتسم بحسن النية لولا ذلك .

٧ — وقد يستدعي تنفيذ برامج جديدة تشريعا جديدا يأذن بذلك التنفيذ . بيد ان احداث تغييرات تشريعية عملية شاقة تتمشى مع الاحتياجات المعلنة للمجتمع ، ولكن كثيرا ما تتم بعد تأخر طويل . ويصدق هذا ايضا على الانظمة والقوانين الداخلية — في مجالات التخطيط والبناء والسلامة مثلا — التي فات اوان كثير منها او التي لا تمت بصلة ابدا الى الاحتياجات الاساسية الحالية للسكان

٨ — كذلك فان التدريب على ممارسة المهن المتعلقة بتخطيط المستوطنات البشرية ، وممارسة تلك المهن ، بحاجة الى استعراض مستمر . وفي العالم الثالث تستفحل مشاكل المهن بقدر تأثر هذه المهن ، دون لزوم ، بالمفاهيم والممارسات السائدة في البلدان الصناعية ، وتفشل هذه المهن في ان تعكس ، على نحو كاف ، واقع مجتمعها واحتياجاته .

٩ — ويبقى الانسان نفسه ، في نهاية المطاف ، هو اكثر الموارد قيمة ؛ فتوجيه المبادرات الانسانية وادارة المهارات البشرية نحو تحقيق غايات التخطيط القومي مهمة لم تنل الاهتمام الكافي حتى الان ، سواء على الصعيد القومي او المحلي .

التوصية واو — ١

المؤسسات المعنية بالمستوطنات

(أ) يستدعي وضع سياسات واستراتيجيات فعالة للمستوطنات البشرية اجراء مشاورات ومفاوضات واتخاذ القرارات على جميع المستويات . فهذا ييسر تنفيذها وتركيز اهتمام الامة باسرها عليها ، وتدعيم سلطتها .

(ب) يجب ان تكون هناك مؤسسات على المستويات الوزارية القومية وغيرها من المستويات الحكومية المناسبة المسؤولة عن صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات المستوطنات للعمران القومي الاقليمي والمحلي .

(ج) اما الخصائص الرئيسية لمثل هذه المؤسسات فهي التالية:

'١' هوية مميزة ذات صلة بالاولوية المخصصة للمستوطنات البشرية في خطط الانماء ؛

'٢' تزعم المؤسسات الاخرى والجمهور عامة في الامور المتصلة بالمستوطنات ؛

'٣' تولي المسؤولية التنفيذية عن البرامج الخاصة بالمستوطنات ؛

'٤' اجراء مشاورات رسمية مع المؤسسات الاخرى المعنية بالمستوطنات ؛

'٥' استحداث واستخدام اساليب للميزنة المكانية يسترشد بها في التنسيق واقرار برامج الاستثمار الحكومي ؛

'٦' تولي المسؤولية عن تقييم السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالمستوطنات ورصدها وتوزيع المعلومات المجمعة عنها ؛

'٧' نيل نصيب كاف من موارد الميزانية وغيرها كي تتمكن من اداء ولايتها اداء فعالا .

التوصية واو — ٢

تنسيق المؤسسات المعنية بالتخطيط العمراني والاقتصادي

(أ) غالبا ما يتجاهل تخطيط الانماء الاقتصادي ، حتى عندما يشمل القطاعات الرئيسية للاقتصاد ، البعد المكاني الذي تنطوي عليه قضايا المستوطنات البشرية . وينتج بعض هذا عن صعوبات مفاهيمية ، وبعضه عن ما تتسم به المؤسسات القائمة من قوة استمرار .

(ب) ينبغي ان يتم تنسيق المؤسسات المعنية بالمستوطنات البشرية مع المؤسسات المسؤولة عن الانماء الاقتصادي والاجتماعي وعن السياسات والخطط المتصلة بالبيئة على الصعيد القومي ، وينبغي ان تكون مترابطة على اساس تعدد الاختصاصات .

(ج) ويمكن تحقيق ذلك عن طريق :

'١' تحقيق التنسيق المناسب بين الادارات الحكومية القومية وكذلك بين مختلف مستويات الحكومة ، عند الاقتضاء ؛

'٢' ضمان التمثيل الكافي لاحتياجات سكان المستوطنات البشرية وتطلعاتهم في الهيئات الرئيسية المسؤولة عن تقرير السياسة العامة ؛

'٣' تقديم دورات توجيهية ودورات لتجديد المعلومات وللتدريب اثناء الخدمة للموظفين الذين تمس القرارات التي يتخذونها المستوطنات البشرية .

التوصية واو — ٣

التغيير المؤسسي

(أ) ان كثيرا من المؤسسات التي تعالج شؤون المستوطنات البشرية لم تعد تصلح لتلبية ما اريد بها ، واصبحت ، في احيان كثيرة ، مقطوعة الصلة باحتياجات الجماعة وبالانماط الاجتماعية المتغيرة . وكثيرا ما تكون التشريعات والاساليب الادارية والترتيبات المالية قد اصبحت بالية ، وتكون الوظائف والحدود الادارية قد تغيرت ، وتفتت الصلاحيات ، وامست هياكل المؤسسات معوقة بدرجة مفرطة . وهذه النقائص تمثل عقبة كبرى دون وضع وتنفيذ سياسات توطين ناجعة .

(ب) ينبغي تكيف المؤسسات التي تعالج شؤون المستوطنات البشرية مع الظروف المتغيرة .

(ج) وينبغي بشكل خاص :

' ١ ' تقرير وسائل لاعادة النظر باستمرار في مؤسسات المستوطنات بغية ضمان قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع المحلي وفرصه ؛

' ٢ ' واعادة تنظيم المؤسسات التي تعالج شؤون المرافق الاساسية والخدمات العامة الجوهرية ، بقدر ما تقضي به ضرورة وفائها بوظيفتها ؛

' ٣ ' وتخصيص رقعة جغرافية للمؤسسات على قدر طبيعة الخدمة الواجبة التقديم والتكنولوجيا المستعملة في تلك الخدمة والطبيعة المتغيرة للعلاقات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف اجزاء الاقليم القومي ؛

' ٤ ' ومد المؤسسات بموارد مناسبة تعكس طبيعة الخدمة المقدمة والاثار الاوسع المترتبة على تقديم هذه الخدمة ؛

' ٥ ' وتطوير المؤسسات وتكيفها مع الاشكال التنظيمية والاجرائية الجديدة ، ودخولها في ترتيبات تعاون وتساند مع منظمات اخرى ، عامة وخاصة ، واستكشاف مناهج للتجديد .

التوصية واو — ٤

دور المؤسسات الخاصة

(أ) يلزم في بعض الاحيان انشاء مؤسسات جديدة عندما تكون المؤسسات القائمة غير قادرة على معالجة بعض مشاكل التوطين الخاصة ؛ بيد ان نزوع المؤسسات الى السرمدية، او النزوع الى خلق مؤسسات جديدة لا مبرر لها ، يمكن ان يؤدى على المدى الطويل الى خلق بيروقراطية لا داعي لها ، ومعوقة ، وتؤدى الى بقاء نفسها بنفسها .

(ب) ينبغي ان تزول المؤسسات التي تنشأ خصيصا لحل مشاكل قصيرة الاجل متى انجزت غرضها الاصلي .

(ج) ويمكن تحقيق ذلك عن طريق :

'١' تحويل المهام الى المؤسسات الدائمة على مراحل مخططة مسبقا ؛

'٢' وتحديد عمر المؤسسات المعنية في الوثائق الاولية المتعلقة بتنظيمها وميزانيتها ؛

'٣' وعدم تخصيصها باعتمادات اضافية الا بعد اعادة النظر في وظائفها بصورة دقيقة ؛

'٤' انشاء برامج تدريب خاصة لتمكين الجماعات المشتركة من الاضطلاع تدريجيا بمسؤوليات تنظيمية.

التوصية واو — ٥

حوافز مؤسسية للمشاركة

(أ) ان مؤسسات المستوطنات البشرية تكون اكثر فعالية لو اتيحت الوسائل لتحقيق حد اقصى من المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات في كافة السياسات والبرامج ؛

(ب) ينبغي ان يستهدف تصميم المؤسسات تشجيع وتسهيل المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات على كافة المستويات .

(ج) ويمكن تحقيق ذلك عن طريق :

'١' ازالة مركزية الادارة والتنظيم ، على المستويات القومية والاقليمية والمحلية ، على ان يكون ذلك منسجما مع رسم وتخطيط السياسة بصورة فعالة ، واستخدام الموارد البشرية الفنية المتاحة استخداما حصيفا ؛

'٢' وتزويد مختلف انماط المؤسسات بآلية تلقائية للتشاور فيما بينها على مختلف المستويات ؛

'٣' واشتراط محاسبة المؤسسات علنا على اعمالها ؛

'٤' وتسهيل قيام الحوار بين المسؤولين المنتخبين والهيئات الادارية ورجال الاختصاص .

التوصية واو — ٦

ادارة المستوطنات

(أ) في غالب الاحيان تتردى الاحوال في المستوطات البشرية بسرعة . ومن بين الامور التي ينجم عنها ذلك ، سوء الادارة ، وعدم الاستفادة الكافية من الموارد والتسهيلات والمرافق الاساسية الموجودة . الا ان هذه المثالب قابلة للتحاشي .

(ب) يجب تحسين المستوطنات عن طريق ادارة كافة الموارد ادارة تنطوى على قابلية الاستجابة وسعة الافق .

(ج) وينبغي تحقيق ذلك عن طريق :

'١' التقرير الواضح للمسؤوليات الادارية التي تقع على الحكومة بمستوياتها القومية والاقليمية والمحلية ؛

'٢' الادارة داخل اطار من الاهداف الاجتماعية ؛

'٣' منع المضاربة على احتياجات الناس الاساسية وتطلعاتهم ؛

'٤' صون التراث الثقافي والاجتماعي الفريد ؛

'٥' قيام الحكومة ببذل الجهود لصيانة او استصلاح المستوطنات ومرافقها خدمة لرفاهية الجمهور ؛

'٦' توفير المعلومات والحوافز للسكان لصيانة وتحسين منازلهم وجوارهم .

التوصية واو — ٧

الموارد البشرية

(أ) في معظم البلدان ، يحد عدم توفر المعارف والمهارات والموارد الفنية الكافية ، بصورة خطيرة ، من تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالمستوطنات البشرية .

(ب) ينبغي ان تنال مسالة توفير القدرات البحثية والحصول على المعارف والمعلومات المتصلة بالمستوطنات ونشرها اولوية عالية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عملية عمران المستوطنات.

(ج) ويتوجب التشديد بصفة خاصة على :

'١' انشاء مؤسسات قومية للبحث والانماء تكلف خصيصا بايجاد حلول افضل لمشاكل المستوطنات ضمن اطار شبكات المؤسسات الاقليمية والعالمية ؛

'٢' ووضع المشاريع التي تقدم نماذج عن الطرق الجديدة المبتكرة لاستخدام الموارد البشرية والمواد والتكنولوجيا المتوفرة عند السكان المحليين ؛

'٣' تدريب الموظفين من اهل البلد على كافة المستويات ، مع التشديد على تدريب المدراء وموظفي المستوى المتوسط ، وخاصة عن طريق التدريب العملي في موقع العمل ؛

'٤' وتبادل المعلومات المناسبة المعبر عنها بتعابير يفهمها اولئك الذين قد يحتاجون اليها .

لتوصية واو — ٨

رتيبات التمويل

(أ) ان عمران المستوطنات البشرية يستلزم متطلبات مالية خاصة ؛ وهي متطلبات لا تلبى دائما بسبب المضاربات والتضخم السريع وبسبب الافتقار الى الموارد المالية والمؤسسات المناسبة .

(ب) ان وجود مؤسسات مالية منفصلة وموارد مالية وافية ضرورى لتلبية متطلبات المستوطنات البشرية .

(ج) وينبغي ايلاء اهتمام خاص لما يلي :

'١' ضمان حماية المستثمرين والمشترين ، سواء كانوا من القطاع العام او الخاص ، ولا سيما الفئات الاكثر حرمانا ، من اضرار التضخم المالي وذلك بالتدابير النقدية وغيرها من الوسائل ؛

'٢' وتشجيع المشاريع المشتركة بين راس المال العام والخاص ، مع توفير ضمانات كافية لحماية المصلحة العامة ؛

'٣' واستخدام الاموال العامة بصورة انتقائية ، لاعطاء الاولوية الى المجالات التي ليس من المرجح توفر استثمارات خاصة لها ؛

'٤' والافادة الكاملة مما تنتجه الضمانات العامة للقروض والقروض الرهنية من اثر مضاعف الجداء ؛

'٥' وازالة العقبات المؤسسية التي تقف في طريق تمويل احتياجات الفقراء ؛

'٦' وتشجيع المشاريع المجتمعية وغيرها من الترتيبات المالية التعاونية ؛

'٧' واعتماد تدابير ضريبية وسياسات تسعيرية لتخفيف الفوارق بين ذوى الدخل العادى وذوى الدخل المنخفض ؛

'٨' والسهر على ان تسفر الانظمة الموضوعة لتمويل المرافق المجتمعية الاساسية عن توزيع منصف للتكاليف فيما بين المجتمعات المحلية وداخل كل منها ؛

التوصية واو — ٨ (تابع)

'٩' وتشجيع مؤسسات الادخار القومية الخاصة على تمويل القروض الرهنية التي تمنح للفئات ذات الدخل المنخفض ؛

'١٠' واتخاذ تدابير ضريبية مبتكرة لجعل الاعمار ذاتي التمويل .

التوصية واو — ٩

الوصول الى الناس

(أ) كثيرا ما تفشل البرامج التي تستهدف مساعدة المناطق الاقل نموا والفئات الاقل حظا ، في تحقيق اهدافها المرسومة وذلك لاسباب مختلفة : الاجراءات الادارية المعوقة او عدم كفاية المعلومات او افتقار المستفيدين المستهدفين الى الوعي ، او وجود متطلبات غير واقعية .

(ب) ينبغي تبسيط المؤسسات والاجراءات لضمان حصول المستفيدين المستهدفين على اكبر نصيب ممكن من الموارد والفوائد .

(ج) وينبغي التشديد بصورة خاصة على :

'١' الاخذ بعلنية اتخاذ المقررات وعلنية الحساب فيما يتعلق باستخدام الاموال ؛

'٢' وانشاء رقابة محلية اكبر في مجال تنظيم المستوطنا البشرية وادارتها ؛

'٣' وتقليص البيروقراطيات والنفقات العامة الى ادنى حد ممكن ؛

'٤' واستبعاد دور الوسطاء من مشاركة المواطنين .

التوصية واو — ١٠

القوانين والانظمة الخاصة بالمستوطنات

(أ) كثيرا ما تتسم القوانين والانظمة السارية والمتعلقة بالمستوطنات البشرية بالتعقد والجمود والخضوع لمصالح معينة . وهكذا فهي تجنح الى اعاقة الاصلاح ومنع التقدم .

(ب) ينبغي لاى اطار للتشريعات الخاصة بالمستوطنات ان يتضمن توجيها ووسيلة واضحين وواقعيين لتنفيذ السياسات

(ج) وينبغي ايلاء اهتمام خاص لما يلي :

'١' سن تشريع خاص لتنفيذ السياسات الخاصة بالمستوطنات ؛

'٢' وسن القوانين والانظمة لتحقيق الاهداف المحددة للمستوطنات البشرية ، وخدمة مصلحة المجتمع وحماية حقوق الافراد من المقررات التعسفية ؛

'٣' وضع قوانين وانظمة واقعية يسيرة الفهم ، تطبق تطبيقا فعالا ، وتعدل وتنقح بصورة دورية لكي تتفق مع احتياجات المجتمع المتغيرة .

الفصل الثالث

توصيات للتعاون الدولي

القرار الأول — برامج للتعاون الدولي

ان الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،

وقد نظر في الاهداف والبرامج والترتيبات المؤسسية المقترحة للتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية (A/CONF.70/6 و Add.1) ،

واذ يقدر الجهود التي بذلتها اللجنة التحضيرية والتي بذلها الفريق العامل المعني ببرامج التعاون الدولي في اعداد مشروع القرار المتعلق بالمواضيع الواردة في الوثيقة A/CONF.70/ C.1/L.9 ،

١ — يعتمد الديباجة والأجزاء من « أولا » الى « تاسعا » من مشروع القرار المتعلق ببرامج التعاون الدولي (١)

٢ — ويوصي الجمعية العامة للامم المتحدة بأن تنظر في دورتها الحادية والثلاثين في المرفق الملحق بهذا القرار، وبأن تبت نهائيا في الجزء « عاشرا » المتبقي(١) بشأن " الصلة التنظيمية "، مع العلم بأن البت في هذا الجزء سيقتضي اجراء ما يلزم من تغييرات في أجزاء القرار المتصلة بالأمر .

---

(١) انظر مرفق هذا القرار .

مرفـــق

ان الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،

اذ يشير الى قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالموضوع ، ولا سيما القرارات ٢٧١٨ (د—٢٥ و ٣٠٠١ (د—٢٧) و ٣٣٢٧ (د—٢٩) ،

واقتناعا منه بالحاجة الى العمل العاجل من اجل تحسين نوعية حياة جميع النـــاس في المستوطنات البشرية ،

ولما كان يدرك ان هذا العمل هو بالدرجة الاولى مـــن مسؤولية الحكومات ،

ولما كان على بينة من ان مشاكل المستوطنات البشرية تمثل مجالا رئيسيا من مجـــالات التعاون الدولي ، ينبغي تدعيمه من اجل العثور على حلول مـــلائمة ، قائمة على الانصاف والعدالة والتضامن وخاصة فيما بين البلدان النامية ،

وتسليما منه بأنه ينبغي للمجتمع الدولي ، على كلا المستويين العالمي والاقليمي ، أن يمد بالتشجيع والدعم الثمينين الحكومات المصممة على اتخاذ اجراءات فعالة لتحسين ظروف حياة الناس ، ولا سيما اعشرهم حظا ، في المستوطنات البشرية الريفية والحضرية ،

واعترافا منه بوجوب اعتبار المستوطنات البشرية والخطوات الواجب اتخاذها لتحسينها أحد المكونات الاساسية للانماء الاقتصادي الاجتماعي ،

[واعترافا منه بأن مشاكل المستوطنات ليست قابلة للفصل عن مشاكل الانماء والبيئـــة العالمية وانه ينبغي ، لذلك ، أن يقام على وجه الاستعجال نظام اقتصادي عالمي جديد ، مبـــني على أساس الاعلان وبرنامج العمل المعتمدين في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامـــة وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وغير ذلك من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة] ، (أ)

وادراكا منه للطابع القطاعي لمسؤوليات المنظمات الاعضاء في منظومة الامم المتحدة ،

ووعيا منه للحاجة الى بلوغ مزيد من التلاحم والفعالية في الانشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية داخل منظومة الامم المتحدة ، مع مراعاة المناقشات الجارية حاليا في اللجنة المخصصـــة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ،

واعترافا منه بأن من الواجب تحديد أولويات جديدة واستحداث أنشطة تكون ترجمـــة لمنطلقات شاملة ومتكاملة لحل مشاكل المستوطنات البشرية ،

(أ) أوصت اللجنة الاولى بأن تكون صياغة هذه الفقرة مماثلة لصيـــاغة الفقرة الواردة في اعلان فانكوفر .

واقتناعا منه بأن هناك ضرورة مطلقة للتعجيل بدمج وتدعيم قدرات منظومة الامم المتحدة في ميدان المستوطنات البشرية ،

ولما كان على بصيرة من وجوب اتخاذ خطوات عاجلة لضمان تعبئة أفضل للموارد المالية على جميع المستويات ، على هدف تحسين المستوطنات البشرية ،

واذ يعتقد :

(أ) ان المستوى الراهن للموارد المتاحة لأغراض الانماء ، ولا سيما لعمران المستوطنات البشرية ، انما هو مستوى واضح القصور عن الكفاية ؛

(ب) ان الفوارق الضخمة في الانماء الاجتماعي الاقتصادي داخل البلدان وفيما بينها قد أعاقت العمران الفعال للمستطوات البشرية ؛

[(ج) ان التبذير في استهلاك الموارد الطبيعية النادرة واستعمالها على غير وجهها ، ولا سيما الموارد التي تنفقها الحكومات على التسلح ، يحدان بصورة خطيرة من توفر موارد لأغراض الانماء] ، (أ)

يحث على اعتماد وتنفيذ التوصيات التالية بشأن التعاون الدولي :

أولا — توصيات للتعاون الدولي

١ — ينبغي أن ينظر الى التعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية على أنه أداة للانماء الاجتماعي الاقتصادي ؛

٢ — ان الدور الاساسي للمساعدة الانمائية الدولية هو دعم التدابير القومية . وعلى ذلك ينبغي ان تكون برامج التعاون الانمائي في ميدان المستوطنات البشرية قائمة على أساس السياسات والأولويات المقررة في التوصيات بشأن التدابير القومية ؛

٣ — ينبغي للبلدان ، وهي تلتمس التعاون الانمائي ، أن تعطي المستوطنات البشرية ما تستحقه من أولوية ؛

٤ — لا ينبغي للمؤسسات التي تقدم اليها طلبات المساعدة ان تخضع هذه الطلبات للتمييز ؛

٥ — ينبغي توفير التعاون التقني للبلدان التي تطلب المساعدة في رسم السياسات وادارة وتحسين المؤسسات ذات الصلة بالمستوطنات البشرية ؛

٦ — ينبغي توفير التعاون التقني للبلدان النامية التي تطلب المساعدة في مجال التعليم والتدريب والبحوث التطبيقية المتصل بالمستوطنات البشرية ؛

٧ — ينبغي توفير التعاون المالي والتقني في مجال الانماء للبلدان التي تطلب المساعدة لمشاريع الاسكان القائمة على الجهد الذاتي والتعاوني ، والانماء الريفي المتكامل ، والماء والنقل ، وما الى ذلك ؛

٨ — ينبغي لجميع الحكومات ان تنظر جديا في تقديم تبرعات الى مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية بالسرعة المستطاعة بغية تعجيل برامج العمل في ميدان المستوطنات البشرية ؛

٩ — تشكل المفاهيم والاولويات الآخذة في الظهور بصدد المستوطنات البشرية في البلدان النامية تحديات جديدة لسياسات وقدرات اجهزة المساعدة الانمائية في البلدان المانحة وللهيئات الدولية . ولذلك ينبغي ان تستجيب اجهزة المساعدة الانمائية المتعددة الاطراف والثنائية ، بصورة فعالة ، لطلبات المساعدة في ميدان المستوطنات البشرية ؛ ويجب ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات أعثر البلدان حظا وخاصة في توفير القروض الرهنية والمادية المنخفضة الفائدة والطويلة الاجل لتيسير تنفيذ انشطة المستوطنات البشرية في البلدان الاقل نموا ، التي لا تستطيع الوفاء بالمعايير الراهنة ؛

١٠ — ينبغي تدعيم شبكات المعلومات عند الحاجة ، وتنسيقها على نحو أفضل واقامة صلات أوثق على الصعيد الاقليمي بين مؤسسات المستوطنات البشرية ومعاهد البحوث في شتى البلدان ؛

١١ — تضطلع منظمات دولية كثيرة بأنشطة تتصل بالمستوطنات البشرية وعلى الوكالات المتخصصة والهيئات الاخرى المناسبة ، وخاصة اليونيسيف ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، واليونسكو ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمصرف العالمي ، أن تنظر جديا في توصيات مؤتمر الموئل على هدف تنفيذها ، كل في ميدان اختصاصه .

ثانيا — الهيئة العالمية الحكومية

١٢ — يوصي بأن تنشأ هيئة عالمية حكومية للمستوطنات البشرية تتألف من عدد لا يزيد على ٥٨ عضوا ، ينتقون على اساس التوزيع الجغرافي العادل ؛

١٣ — ويوصي ايضا بأن تكون للهيئة العالمية الحكومية المقاصد الرئيسية التالية :

(أ) ان تساعد البلدان والمناطق الاقليمية على زيادة وتحسين جهودها الخاصة لحل مشاكل المستوطنات البشرية ؛

(ب) ان تشجع على المزيد من التعاون الدولي من اجل زيادة توفر الموارد في البلدان والمناطق النامية ؛

(ج) ان تشجع على التصوير التكاملي للمستوطنات البشرية وعلى اتباع النهج الشمولي في معالجة مشاكل المستوطنات البشرية في جميع البلدان ؛

(د) ان تعزز التعاون ومشاريع المشاركة فيما بين البلدان والمناطق المتقدمة النمو والنامية ؛

١٤— ويوصي ايضا بأن تكون للهيئة العالمية الحكومية الوظائف والمسؤوليات الرئيسية التالية :

(أ) ان تضع وتعزز اهدافا مبدئية واولويات وتوجيهات بشأن برامج العمل الجارية والمخطط لها في ميدان المستوطنات البشرية بالصيغة الواردة لها في توصيات هذا المؤتمر والمعتمدة لاحقا من قبل الجمعية العامة ؛

(ب) ان تتبع عن كثب انشطة المنظمات الاعضاء في منظومة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى العاملة في ميدان المستوطنات البشرية ، وان تقترح ما قد يقتضيه الحال من طرق ووسائل يمكن بواسطتها خدمة مقاصد واهداف السياسة العامة في ميدان المستوطنات البشرية داخل منظومة الامم المتحدة على افضل وجه ؛

(ج) ان تقوم ، في اطار التوصيات المتعلقة بالتدابير القومية ، بدراسة الجديد من القضايا والمشاكل ، والجديد من الحلول خاصة ، في ميدان المستوطنات البشرية ، سواء منها تلك التي تتسم بطابع قومي حين تكون موضع اهتمام دول كثيرة ، وتلك التي تتسم بطابع اقليمي او دولي ؛

(د) ان تمارس التوجيه السياسي العام والاشراف على عمليات مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ؛

(هـ) ان تقوم ، دوريا ، باستعراض واقرار وجوه استخدام الاموال الموجودة تحت تصرفها للاضطلاع بالانشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية على المستويات العالمية والاقليمية ودون الاقليمية ؛

(و) ان تزود امانتها بالتوجيه العام .

١٥— ويوصي كذلك بأن تقدم الهيئة العالمية الحكومية المذكورة اعلاه تقارير الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي او الى الجمعية العامة عن طريقه ؛

ثالثا — أمانة المستوطنات البشرية

١٦— ويوصي بأن تنشأ امانة (صغيرة) وفعالة في الامم المتحدة لتكون بمثابة مركز للنشاط والتنسيق المتصلين بالمستوطنات البشرية داخل منظومة الامم المتحدة ؛

١٧— ويوصي ايضا بأن يرأس امانة المستوطنات البشرية مدير (تنفيذي) يسميه الأمين العام للامم المتحدة وتكون له رتبة (مساعد للامين العام) (وكيل للامين العام) ؛

١٨— ويوصي ايضا بأن يكون المدير (التنفيذي) مسؤولا عن ادارة الامانة التي ستكون لها المناصب وموارد الميزانية الموجودة فيما يلي (يقتضي الأمر مزيدا من الايضاح لتفسير ذلك تفسيرا دقيقا) :

(أ) مركز الاسكان والبناء والتخطيط في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ب) القسم المناسب من شعبة البرامج الاقتصادية والاجتماعية في برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، المعني مباشرة بالمستوطنات البشرية ، باستثناء المناصب التي يحتاج اليها برنامج شؤون البيئة ليضطلع بمسؤولياته عما لتخطيط المستوطنات البشرية من جوانب وآثار بيئية ؛

(ج) مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ؛

(د) المناصب المناسبة المختارة من الاقسام ذات الصلة بالأمر من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، وما يرتبط بهذه المناصب من موارد .

١٩ — ويوصي ايضا بأن يكون مما يناط بالامانة ، بقيادة مديرها (التنفيذي) ، المسؤوليات التالية :

(أ) ضمان الانسجام ، على المستوى المشترك بين الامانات ، بين البرامج التي تخطط لها المنظومة وتضطلع بها ؛

(ب) القيام ، في ظل توجيه الهيئة العالمية الحكومية ، بالمساعدة في تنسيق الأنشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية داخل منظومة الامم المتحدة ، وبمواصلة استعراض تنفيذها وبتقييم فعاليتها ؛

(ج) تنفيذ مشاريع لحساب برنامج الامم المتحدة الانمائي ؛

(د) القيام بوظيفة مركز لتبادل المعلومات بشأن المستوطنات البشرية على النطاق العالمي ؛

(هـ) تقديم الدعم المضموني للهيئة العالمية الحكومية ؛

(و) معالجة الشؤون الاقليمية ؛

(ز) تكملة موارد المناطق الاقليمية عندما يقتضي الحال ذلك ، ولا سيما في المجالات التي تستلزم التخصص ؛

(ح) تشجيع التعاون مع علماء العالم المهتمين بالمستوطنات البشرية ، واشراكهم في هذا المجال ؛

(ط) وضع دليل عالمي بأسماء خبراء استشاريين ومستشارين ، ومواصلة استيفائه ، لاستكمال المهارات المتوفرة داخل المنظومة ؛ والمساعدة في اختيار ذوي الخبرة على الصعيد العالمي لتوظيفهم ، مع ايلاء الاعتبار لمن يتوفر منهم في البلدان النامية ؛

(ى) بدء انشطة اعلامية واسعة النطاق تتصل بالمستوطنات البشرية ؛

(ك) العمل على زيادة استخدام المواد السمعية البصرية الخاصة بالمستوطنات البشرية استخداما متواصلا ؛

(ل) الاضطلاع بالمهام والمسؤوليات التي كانت الهيئات التشريعية المناسبة قد أوكلتها سابقا الى وحدات الامانات التي سيستوعبها الجهاز المركزى ؛

(م) تنفيذ البرامج الى ان يتم نقلها الى المنظمات الاقليمية ؛

٢٠— ويوصى ايضا بأن ينشأ فريق ممثلين تعينهم الحكومات على صعيد اقليمي لتعضيد الامين العام في ايفاء تنفيذ التوصيات المتعلقة بالهيكل الادارى المؤسسي المذكور أعلاه ؛

رابعا — التنظيم على الصعيد الاقليمي

٢١— ويوصى ايضا بأن تنظر كل من اللجان الاقتصادية الاقليمية في أمر انشاء لجنة حكومية لمنطقتها تعنى بالمستوطنات البشرية ، وتتألف من جميع الاعضاء ، حيثما لا تكون هذه اللجان قائمة من قبل ؛

٢٢— ويوصى ايضا بأن يتم انشاء لجان المناطق في اقرب وقت ممكن لتنسيق انشطتها مع الهيئة العالمية الحكومية ، وبأن تقدم كل منها تقاريرها عن طريق اللجنة الاقليمية الأم والى الهيئة العالمية الحكومية حيث يوصي ، لهذا الغرض ، بأن تمثل ، حكما ، بكبار مسؤوليها ؛

٢٣— ويوصى ايضا بأن يجرى تدريجيا نقل المسؤولية عن تنفيذ البرامج الاقليمية ودون الاقليمية الى المنظمات الاقليمية ؛

٢٤— ويوصى ايضا بأن تخدم كلا من لجان المناطق وحدة (صغيرة) من أمانة اللجنة الاقليمية الأم برئاسة موظف تنفيذى ، وبأن تنشأ هذه الوحدات خلال عام ١٩٧٧ ، وان تزود بالموارد الضرورية لتشغيلها ؛

٢٥— ويوصى ايضا بأن تكون لجان المناطق مسؤولة عن وضع السياسات والبرامج الاقليمية وعن تنفيذها النهائي ؛

٢٦— ويوصى ايضا بأن تتكون الموارد المتاحة لكل وحدة اقليمية ، من حيث المناصب والاعتمادات من تلك الموارد الموفرة قبلا من الميزانية العادية ومما أعيد وزعه من مجموع المناصب المتاحة للامانة المركزية [التبرعات الطوعية المقدمة الى مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، وكذلك من بعض الموارد المتاحة حاليا لكل منطقة اقليمية] ؛

٢٧— ويوصى ايضا بأن تكون الوظائف الرئيسية لجهاز الموظفين الاقليمي :

(أ) خدمة الهيئة الاقليمية الحكومية الموصوفة أعلاه ؛

(ب) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ البرامج داخل المناطق الاقليمية ؛

(ج) الحث على تعاون الممثلين الحكوميين ، النشط ، في الانشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية ؛

(د) مساعدة حكومات المنطقة الاقليمية في وضعها طلبات المساعدة من الهيئات الثنائية والمتعددة الاطراف المناسبة ؛

(هـ) اقامة روابط وثيقة مع المؤسسات المالية المناسبة على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، ومع ما يقابلها من اجهزة اقليمية ودون اقليمية تابعة للوكالات المتخصصة ؛

(و) صياغة وتنفيذ برامج ومشاريع اقليمية ودون اقليمية و/أو الاشراف عليها ؛

٢٨ — ويوصي ايضا بأن تقوم الاجهزة الاقليمية للمستوطنات البشرية ، بموافقة لجان المناطق ، بتحديد المؤسسات القومية والاقليمية المؤهلة اكثر من سواها لتوفير الخدمات والتدريب والمساعدة على البحوث في ميدان المستوطنات البشرية ؛

خامسا — الاختصاصات

٢٩ — ويوصي ايضا بأن تعالج انشطة وبرامج المستوطنات البشرية ، على كل من الصعيدين العالمي والاقليمي ، خاصة ، مجالات المواضيع الستة المبينة فيما يلي :

ألف — السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات

باء — تخطيط المستوطنات

جيم — المؤسسات والتنظيم

دال — المأوى والمرافق الاساسية والخدمات

هاء — الأرض

واو — المشاركة الشعبية

٣٠ — ويوصي ايضا بأن يتم تحديد سلم الاولويات داخل مجالات المواضيع العامة المذكورة اعلاه من قبل الهيئة العالمية الحكومية بالتشاور مع لجان المناطق والحكومات على اساس احتياجات ومشاكل المنطقة الاقليمية والبلدان الموجودة فيها ؛

٣١ — ويوصي ايضا بأن يجرى النظر على اساس من الاولوية في الوظائف التالية ، ذات الصلة بمجالات المواضيع المذكورة في الفقرة ٢٩ أعلاه :

(أ) تحديد المشاكل والحلول الممكنة ؛

(ب) وضع وتنفيذ السياسات ؛

(ج) التعليم والتدريب ؛

(د) تحديد واستحداث واستخدام التكنولوجيا المناسبة ، وكذلك الحد من استخدام التكنولوجيا الخطرة ؛

(هـ) تبادل المعلومات ، بما في ذلك المعلومات السمعية والبصرية ؛

(و) آليات التنفيذ ؛

(ز) المساعدة في تعبئة الموارد على الصعيدين القومي والدولي ؛

سادسا — الأولويات

٣٢— ويوصي ايضا بأن من الجوهري ، بالنظر الى كون الموارد المالية والتقنية والبشرية محدودة ، أن يتجلى في البرامج ، الحالية والجديدة على السواء ، حس واضح بالأولويات ، وأن يكون عدد المجالات المنتقاة لتركيز الجهود عليها محدودا ، وان تتوخى الحكمة في تخطيط تقسيم هذا النشاط الى مراحل ؛

٣٣— ويوصي كذلك بأن يكون هناك تقييم لفعالية برامج الامم المتحدة الحالية في مجال المستوطنات البشرية ، بغية كفالة انطباق هذه البرامج على الاولويات المبينة أعلاه ؛

سابعا — تساوق الجهود والتنسيق

٣٤— ويوصي بوجوب ان تبذل كافة المنظمات الاوثق اهتماما بالمستوطنات البشرية ، على كلا المستويين الاقليمي والعالمي ، جهودا دائبة حازمة للتنسيق بين برامجها ومشاريعها المعتزمة ؛

٣٥— ويوصي كذلك بوجوب تعزيز القائم حاليا من آليات لجنة التنسيق الادارية بغية ضمان ان يكون التنسيق في ميدان المستوطنات البشرية فعالا في منظومة الامم المتحدة برمتها ؛

ثامنا — الصلات مع المؤسسات المالية

٣٦— ويوصي بأن تقيم الامانات المهتمة بالمستوطنات البشرية صلات وثيقة مع المؤسسات المالية الرئيسية على الصعيدين الاقليمي والعالمي ، وخاصة مع المصارف الانمائية الاقليمية والمصرف الدولي للانشاء والتعمير ؛

٣٧— ويوصي كذلك بأن تقام ، على المستويات العالمية والاقليمية والقومية ، صلات خاصة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وبين وحدة المستوطنات البشرية ؛

تاسعا — التعاون مع المنظمات الخارجة عن نطاق منظومة الامم المتحدة

٣٨— ويوصي بالسعي ، على الصعيدين العالمي والاقليمي كليهما ، الى التعاون مع الجامعات والمعاهد البحثية والعلمية والمنظمات غير الحكومية والجماعات المتطوعة وما اليها ، للاستفادة استفادة كاملة من معارفها وخبرتها في ميدان المستوطنات البشرية . وينبغي ، على المستوى الدولي الحكومي ، اضفاء الصبغة الرسمية على هذا التعاون . اما على مستوى الامانات فينبغي تحقيقه باقامة علاقات عمل مناسبة ؛

عاشرا — الصلة التنظيمية (ب)

٣٩— ويوصي بأن تدمج وحدة المستوطنات البشرية :

(أ) في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامم المتحدة، وان يكون مديرها مسؤولا امام وكيل الامين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ؛

أو

(ب) في برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وان يكون مديرها مسؤولا امام المدير التنفيذي لبرنامج شؤون البيئة ؛

أو

(ج) انظر التذييل ، الاجزاء ١ — ٤ ؛

٤٠— ويوصي كذلك بأن يقام مقر الامانة المركزية في :

'١' نيويورك

أو

'٢' نيروبي

أو

'٣' مدينة ثالثة .

انظر التذييل ، الجزء ٥ .

(ب) ان اى مقرر يتخذ في شأن هذا الجزء من مشروع القرار سيكون ذا آثار معينة على الاجزاء المتصلة به من هذا القرار .

تذييل

اقتراحات تتصل بالمرفق

١ — فقرات للمنطوق اقترحتها سـرى لانكا

١— يوصي بأن تكون ادارة المستوطنات البشرية المقترحة مستقلة داخليا في طابعهـا ، على ان تؤدى عملها داخل اطار ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وأن تكون لها ترتيبـات عمل مع وكالات الامم المتحدة المتخصصة وان تعمل ايضا بتعاون وثيق مع برنامج الامم المتحدة لشـؤون البيئة ، وان تزيد تقوية اللجان الاقليمية للعمل بصورة اكثر فعالية في ميدان المستوطنات البشرية .

٢— ويوصى أيضا بأن توضع هذه المقترحات موضع التنفيذ في عام ١٩٧٧ بعد أن تقرها الجمعية العامة هذه السنة ، وبأن تقوم الجمعية العامة دوريا باستعراض الترتيبات المؤسسـية المذكورة اعلاه لتقرير اجراء تغييرات اذا كانت ضرورية .

٢ — تعديلات على مشروع القرار اقترحتها الفلبين

(أ) في الجزء " ثانيا " ، يكون نص الفقرة ١٢ كما يلي :

" ١— يوصي الجمعية العامة بأن يتولى مجلس ادارة برنامج الامم المتحـدة لشؤون البيئة ، الى جانب مهامه ، مهام الهيئة الدولية الحكومية للمستوطنات البشرية ، وبأن يغير اسمه ليصبح " مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والمسـتوطنات (البشرية)" .

(ب) في الجزء " ثانيا " ، يكون نص الأسطر الأولى من الفقرة ١٣ كما يلي :

" ويوصى أيضا بأن تكون لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشـؤون البيئة والمستوطنات (البشرية) ، بالاضافة الى المسؤوليات المنوطة بمجلس الادارة والمحـددة في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د — ٢٧) ، الاهداف التالية : "

(ج) في الجزء " ثانيا " ، تدرج فقرة جديدة بعد الفقرة ١٥ ، فيما يلي نصها :

" ويوصى بالنظر في امكانية عقد اجتماعات مجلس ادارة برنامج الامم المتحـدة لشؤون البيئة والمستوطنات (البشرية) بالتناوب في المناطق الاقليمية ."

(د) في الجزء " ثالثا " ، تضاف الجملة الجديدة التالية في نهاية الفقرة ١٧ :

" وتخضع هذه التسمية لموافقة الجمعية العامة ؛ "

(هـ) في الجزء "ثالثا" ، تحذف الفقرة الفرعية ١٨ (ج) .

(و) في الجزء "ثالثا"، تضاف فقرتان جديدتان برقمي ٢١ و ٢٢ على النحو التالي :

" ٢١ — وتحتفظ مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٢٧ (د — ٢٩) بهويتها المستقلة، على أن تقيم صلات وثيقة مع برنامج المستوطنات البشرية ومع المؤسسات المالية الرئيسية على الصعيدين الاقليمي والعالمي، ولا سيما مع المصارف الانمائية الاقليمية والمصرف الدولي للانشاء والتعمير. ويرأس المؤسسة مدير عام تكون له رتبة مساعد الامين العام، ويقوم الامين العام للأمم المتحدة بتسميته بالتشاور مع المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ؛ "

" ٢٢ — ويوصي ايضا بأن يقيم برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية صلات خاصة مع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي، على كل من الصعيدين العالمي والاقليمي ؛ "

(ز) وفي الجزء "رابعا"، الفقرة ٢٦، أعرب ممثل الفلبين عن تحفظه على ادراج الكلمات الواردة بين قوسين وهي " من التبرعات الطوعية المقدمة الى مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ."

٣ — مشروع قرار مقدم من الوفد الفرنسي

سيكون من اختصاص الجمعية العامة ان تحدد الهياكل والوسائل التي تسمح بالافادة على نحو كامل مما كان لمؤتمر فانكوفر من وقع ذي شأن على المستوطنات البشرية .

الا أن المؤتمر يوصي في الوقت الحاضر باعتماد المبادئ التالية :

١ — ان جميع المنظمات الاعضاء في منظومة الامم المتحدة تهمها مشاكل المستوطنات البشرية وعليها ان تضاعف جهودها لايلاء مزيد من الاعتبار للنقاط التي يلتقي فيها العمران الاقليمي والبيئة معا .

٢ — على المنظمات التالية، وهي التي بدأت فعلا بانتهاج هذا المنحى، ان تنظم شبكة وثيقة من علاقات العمل فيما بينها :

- برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة،
- مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية،
- مركز الاسكان والبناء والتخطيط التابع لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الامانة العامة للامم المتحدة .

٣ — ان هذه البرامج، وكذلك ما بين يديها من وسائل، يجب ان توضع موضع التنفيذ في حرص متزايد على تحقيق لامركزية اقليمية فعلية . على ان يقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٧ تقرير في هذا الشأن .

٤ — ولضمان العمل بهذه السياسة على المستوى الحكومي المشترك ، ينشأ مجلس مشترك بين الحكومات يكون تشكيله مطابقا لتشكيل مجلس الامم المتحدة لشؤون البيئة ، يقوم على التعاقب :

— في سنة ما ، بالنظر في شؤون البيئة ، عاملا في اطار ولاية مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

— وفي السنة الاخرى ، بالنظر في شؤون المستوطنات البشرية ، عاملا في اطار ولاية لجنة الاسكان والبناء والتخطيط الحالية التي سيتم الغاؤها .

٥ — وستدعى الحكومات الى المساهمة بنصيبها الفكرى والمادى في هذا المجهود ، والى اعانة المنظمات في عملها .

٦ — وعلى المؤسسات الدولية الاعضاء في منظومة الامم المتحدة ان تستعين بقدر المستطاع بالمنظمات غير الحكومية والهيئات العلمية غير الساعية الى الربح ، القادرة على الارتقاء بالمعارف وعلى تيسير اتخاذ تدابير محددة ، وسيكون مناسبا ، بوجه خاص ، ان يركزون ابطاء على تطوير شبكات الاعلام المتبادل ، انطلاقا من المستويات القومية والاقليمية .

٤ — يوغوسلافيا : مقترحات بشأن المواقف المتعلقة بالترتيبات المؤسسية في مجال التعاون الدولي

ينبغي ، لدى اتخاذ قرار بشأن الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالتعاون الدولي ، أن يؤخذ في الاعتبار ما يلي :

١ — ان المستوطنات البشرية جزء لا يتجزأ من البيئة ، وينبغي ان تنعكس هذه الحقيقة في الشكل الذى ينطبق به الطابع المؤسسي على التعاون الدولي . فبدون مستوطنات بشرية ، لابد أن تصبح البيئة مجرد مقولات تقنية وايكولوجية ، وان تمسي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مهملة . ولا يمكن وضع حلول طويلة الاجل لمشاكل المستوطنات البشرية خارج نطاق البيئة التي هي اطار هذه المستوطنات والشرط الاساسي لانتاج الكثير منها على نحو اقتصادى وطبيعي .

٢ — ومن الضرورى ، بناء على ذلك ، ضمان ان تصون مثل هذه الحلول المؤسسية سلامة البيئة والمستوطنات البشرية ؛ ومن الضرورى ايضا ان تعمد كافة الهيئات والمنظمات الداخلة في منظومة الامم المتحدة والتي تضطلع بأنشطة تتعلق بالمستوطنات البشرية والبيئية الى اقامة تعاون وثيق فيما بينها ، ولا سيما على المستويات الاقليمية .

٣ — وينبغي ان يكون تناول الحلول المتعلقة بالمستوطنات البشرية واتخاذ قرارات بشأنها داخل اطار اعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة وبالاشتراك الحثيث من جانب كل من : برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، ومركز الاسكان والبناء والتخطيط ، ومؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية .

٥ — معايير مقترحة لتحديد موقع الامانة المركزية : نصوص قدمتها الحكومات الى الفريق العامل المعني ببرامج التعاون الدولي فيما يتصل بالفقرة ٤٠ من الجزء عاشرا من مرفق القرار الأول (١)

" (أ) ضمان قيام صلة جغرافية وادارية فعالة مع ماهو قائم فعلا من مؤسسات الامم المتحدة التي ترتبط وظائفها ارتباطا وثيقا بوظائف المستوطنات البشرية ؛

" (ب) ضمان تقليل المختنقات البيروقراطية والتكاليف العامة الى أقصى درجة ممكنة؛

" (ج) تسهيل الاتصال لأغراض التعاون المالي والتقني وتيسير المدخلات التكنولوجية لتنفيذ البرامج الموضوعة ؛

" (د) النظر في امكانية اعادة تنظيم ماهو قائم من مؤسسات الامم المتحدة التي تعنى بالمستوطنات البشرية لانشاء امانة واحدة للمستوطنات البشرية ."

* * *

" اقامة أوثق اتصال ممكن بهيئات الامم المتحدة القائمة والتي تعد ذات أهمية أساسية للانشطة التنفيذية في مجال الاعمار ولاسيما برنامج الامم المتحدة الانمائي ومجموعة المصرف العالمي ."

* * *

" وينبغي ان يكون القرار المتعلق بتحديد موقع الوحدة المركزية مستلهما في المقام الاول من كفاية ووظيفة وطابع الاهداف على ان تؤخذ في الاعتبار بصفة خاصة نوعية تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة بهذه المسألة ."

* * *

" وينبغي أن تتضمن هذه المعايير ما يلي :

— كفاءة وفعالية التنفيذ

— كون الموقع متوسطا ."

* * *

---

(١) قدمت هذه النصوص وفقا لقرار اتخذه الفريق العامل بغية مساعدة فريق الصياغة النواة في امكانية اعداد معايير لتحديد موقع الامانة المركزية لامكان ادراجها في الفقرة ٤٠ (ب) . وقد قررت اللجنة الاولى في جلستها الرابعة عشرة ان تحيل الى الجمعية العامة أيا من هذه النصوص المتعلقة بالقرار . وقد صدق المؤتمر في جلسته الثامنة عشرة على قرار اللجنة هذا .

" وينبغي ان يكون مقر هذه الهيئة في المدينة التي يرى انها أنسب مدينة داخل الاطار العام للامم المتحدة ."

* * *

" وعلى الجمعية العامة ، حين تبت في أمر تحديد مقر الامانة المركزية ، أن تضع في اعتبارها القرار ٣٠٠٤ (د — ٢٧) المتخذ في ١٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٢ ، والذى اعلنت فيه عن اقتناعها " بأن استخدام آلية دولية لتعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعي لجميع الشعوب ، وفقا لما جاء في ديباجة ميثاق الامم المتحدة ، يقتضي أن يراعى في تحديد انشطة هيئات الامم المتحدة واجهزتها واماكن مقارها او أماناتها ، في جملة ما يراعى ، التوزيع الجغرافي العادل لهذه الانشطة او المقار أو الأمانات ."

٦ — تحفظات قدمتها بعض الحكومات على مرفق مشروع القرار الأول

١ — أعرب ممثلو الارجنتين وبوليفيا والجمهورية الدومينيكية وغرينادا وغواتيما وفنزويلا وكوبا والمكسيك وهند وراس عن تأييدهم للقرار مع التحفظات التالية : فقد كان من رأيهم أنه ينبغي الاستعاضة عن الفقرة ٢٩ بالنص التالي :

" ويوصي أيضا بأن تصنف أنشطة وبرامج المستوطنات البشرية ، على كل من الصعيدين العالمي والاقليمي ، في مجموعات مناسبة في اطار المجالات التالية :

(أ) تحديد المشاكل والحلول الممكنة ؛

(ب) وضع وتطبيق السياسات العامة ؛

(ج) التعليم والتدريب ؛

(د) تعيين واستنباط واستخدام التكنولوجيا المناسبة والحد من التكنولوجيات الخطرة ؛

(هـ) تبادل المعلومات ، بما في ذلك المعلومات السمعية البصرية ؛

(و) آلية التنفيذ ؛

(ز) المساعدة في حشد الموارد على الصعيدين القومي والدولي ."

٢ — وأعرب ممثلو الارجنتين واكوادور والجمهورية الدومينيكية وغواتيمالا وكوبا والمكسيك وهند وراس عن تأييدهم للقرار مع التحفظات التالية : فقد كان من رأيهم أن من الضرورى اضافة جملة أخرى للفقرة ٢١ بحيث يصبح نصها كما يلي :

" ويوصي أيضا بأن تنظر كل من اللجان الاقتصادية والاقليمية في أمر انشاء لجنة حكومية لمنطقتها تعنى بالمستوطنات البشرية ، وتتألف من جميع الأعضاء ، حيثما لا تكون هذه اللجان قائمة من قبل . وعلى كل منطقة ، لتحقيق هذا الغرض ، أن تنظر في امكانية

عقد اجتماع اقليمي على أعلى المستويات تحدد فيه التوجيهات العامة للعمل في المنطقة وان ترسل تقريرا عن نتائج مداولاته الى الجمعية العامة في دورتها العادية الحادية والثلاثين ."

٣ — واعرب الوفد البلجيكي عن رغبته في التعليق على الفقرة ٣٨ من الجزء تاسعا التي تتناول المساهمة التي يمكن ان تقدمها المنظمات غير الحكومية وقال ان هناك العديد من هذه المنظمات المختلفة التي يتصل بعضها بالمستوطنات البشرية . وانه ينبغي استرعاء الانتباه الى اكثر هذه المنظمات قدرة على المساهمة الفعالة والايجابية ، واضاف ان هذا ينطبق ايضا على المنظمات الدولية والسلطات المحلية التي تضطلع تقليديا بدور بالغ الاهمية في مجال " الموئل ". وضرب على ذلك مثلا بهيئتين هما : الاتحاد العالمي للمدن المتآئمة والاتحاد الدولي للسلطات المحلية . ونظرا لتأييد وفود عديدة لوجهة النظر هذه ، فقد طلب الوفد البلجيكي ادراج هذا التعليق في التقرير.

٤ — واعرب ممثلا تشاد وغابون عن تأييدهما للقرار مع التحفظات التالية . فقد كان من رأيهما انه تنبغي اضافة ما يلي الى الديباجة :

" واذ يلاحظ استمرار تفاقم عدم التساوى في الانماء بين البلدان الثرية والبلدان النامية ،"

كما كان من رأيهما أنه تنبغي اضافة فقرة جديدة الى الجزء "اولا" يكون نصها كما يلي :

" ويوصي الجمعية العامة للامم المتحدة بالحصول من البلدان الثرية على تعهد مسبق ومحدد بشأن اسهامها اسهاما ذا شأن في تحسين المستوطنات البشرية في البلدان النامية . وهذا الاسهام يمكن ان يترجم ، حسيا ، بنقل الموارد على الصعيد المالي والمادى والانساني . "

٥ — واعرب ممثلو الجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك عن تأييدهم للقرار مع التحفظات التالية ، فقد اقترحوا اضافة الى الفقرة ٣٧ يكون نصها كما يلي :

" وعلى الجمعية العامة ، حين تبت في أمر تحديد المقر المركزى للامانة العالمية ، ان تضع في اعتبارها القرار ٣٠٠٤ (د — ٢٧) المتخذ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ ، والذى اعلنت فيه اقتناعها ، بان استخدام آلية دولية لتعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعي لجميع الشعوب ، وفقا لما جاء في ديباجة ميثاق الامم المتحدة ، يقتضي أن يراعى في تحديد انشطة هيئات الامم المتحدة واجهزتها وأماكن مقارها أو اماناتها ، في جملة ما يراعى ، التوزيع الجغرافي العادل لهذه الانشطة أو المقار أو الامانات ." "

٦ — وتحفظ وفد كوبا بشأن الجزء " خامسا " لأنه يرى انه كان ينبغي ، كما سبق ان قيل في الوثيقة الاساسية التي أعدتها الامانة (A/CONF.70/6)، وضع البرامج المذكورة في الفقرة ٣١ بوصفها برامج ذات اولوية بشأن المستوطنات البشرية على الصعيد العالمي ، وترك المواضيع المذكورة في الفقرة ٢٩ من هذه الوثيقة لتكون مواضيع ذات أولوية تحدد على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي والقومي .

٧— وحرص الوفد الفرنسي على الاعراب عن التحفظات التالية على الوثيقة التي اعتمدتها اللجنة الاولى في ١٠ حزيران/يونيه لاحالتها الى الهيئة العامة للمؤتمر :

(أ) فالوفد الفرنسي يرى ان الوثيقة بمجموعها ، وخاصة في ديباجتها ، تسجل عددا من البديهيات التي يضعف تعدادها من أهمية النص . وهو كذلك يأسف لورود موضوعات فيها ليست من اختصاص المؤتمر ويجرى نقاشها في محافل اخرى . وهو بهذه المناسبة يذكر بالتحفظات التي حدث أن اضطرت الى ابدائها بشأن هذه الموضوعات .

(ب) اما في موضوع المشاريع المؤسسية فان الوفد الفرنسي يذكر بأن من رأيه في الاوضاع الراهنة ، انه يفترض في الاجهزة القائمة حاليا في منظومة الامم المتحدة ان تستطيع ، دون انشاء أية اجهزة جديدة او تعيين موظفين جدد ، اذا أقامت صلات افضل ، أن تؤمن دفعة جديدة لدراسة المشاكل التي تطرحها المستوطنات البشرية وحلها التدريجي .

(ج) ولا يستطيع الوفد الفرنسي ، من جهة اخرى ، ان يؤيد مشاريع تهدف الى الجمع ، في اجهزة موحدة ، بين اجهزة موظفين يفد بعض موظفيها من اجهزة تمولها اشتراكات الزامية وبعضهم الآخر من اجهزة تعتمد على التبرعات . وهو يخشى في هذه الفرضية ، المصاعب والفوضى المستمرة .

(د) وفي رأى الوفد الفرنسي ان الوثيقة المذكورة لم تشر اشارة كافية الى المؤازرة التي يمكن ان تحصل عليها المؤسسات القائمة من قيام تعاون اكبر مع الهيئات العلمية والمهنية ومع روابط المدن والمجتمعات المتنوعة في انحاء العالم .

٨— وتبنى الوفد البلجيكي التحفظات التي أبداها الوفد الفرنسي حول النص المذكور أعلاه .

٩— واعرب ممثلو بابوا — غينيا الجديدة وجامايكا وغرينادا والفلبين والهند عن تأييدهم للقرار ولكنهم رأوا انه ينبغي حذف الفقرة ١٨ (ج) بسبب ما يلي :

(أ) ان الفقرة ١٤ (د) سبق ان اوضحت علاقة الهيئة الدولية الحكومية المشار اليها في الفقرة ١٢ من الفرع 'ثانيا' .

(ب) وانه كان من المفروض ان ينظر في ادراج البند ١٨ (ج) على اساس تقرير تقدمه الامانة العامة ، ولكن ذلك التقرير لم يرد على الاطلاق . وكان من رأى مقدمي هذا التحفظ انه يجب ان تكون مؤسسة الموئل والمستوطنات البشرية منظمة نابضة بالحياة قادرة على العمل كمؤسسة مصرفية وان لا تغرق في خضم بيروقراطية المؤسسة الدولية الحكومية .

١٠— وأبدى ممثلو بابوا — غينيا الجديدة وترينيداد وتوباغو وجامايكا وغرينادا تحفظات حيال الفقرة ١ من الجزء ' أولا ' وقالوا انهم يتمنون لو اعيدت صياغتها على النحو التالي :

" ينبغي ان ينظر الى التعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية على انه أداة للانماء الاجتماعي والاقتصادي مع المراعاة الواجبة لتأثير هذا الانماء على البيئة " .

١١— وأبدت غرينادا تحفظات حيال الفقرة ٩ ، قائلة انها ترى ان ليس من الضرورى تقييد " أقل البلدان نموا " بعدم قدرتها على الوفاء بالمعايير السارية .

١٢— وعلى حين اعرب وفد ايطاليا عن تأييده للقرار أعرب ايضا عن بعض التحفظات على اساس ان قرار عرض الجزء " عاشرا " المتبقى على الجمعية العامة للبت فيه بصفة نهائية لم يأخذ في الاعتبار ضرورة اجراء مزيد من التحليل والتوضيح للاتجاهات التي أدى المؤتمر الى ظهورها بشأن مسألة الترتيبات المؤسسية الجديدة كيما يتيسر للجمعية العامة الحصول على كافة العناصر اللازمة لتمكينها من اتخاذ افضل قرار ممكن من حيث الفعالية والقدرة على التنفيذ . ومن اجل العمل على اجراء مزيد من التحليل لطبيعة وآثار المقترحات والبدائل الواردة في الجزء عاشرا من مشروع القرار المذكور اعلاه أوحى الوفد الايطالي بانشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض وبأن تتألف هذه اللجنة مما لا يزيد على ٥٨ عضوا على اساس التوزيع الجغرافي العادل .

١٣— وأبدى وفد اليابان تحفظه حيال الفقرة ٢٠ بسبب غموض طبيعة فريق الممثلين المقترح وعلاقته بالامين العام ومسؤوليته بوصفه المسؤول الادارى الاول في الامم المتحدة ، وايضا بالنظر الى الطابع العام للتوصيات المتعلقة بالهياكل المؤسسية الادارية المشار اليها في هذا القرار ، الأمر الذى يجعل من العسير تنفيذها عمليا .

١٤— وأعرب ممثل كينيا عن تأييده للقرار مع التحفظات التالية : ان وفد كينيا انما اشترك في اتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه بسبب ضيق الوقت المتوفر لمناقشة مختلف التعديلات التي جرى او سيجرى التقدم بها في اللجنة . وقد كان يفضل ان يجرى النظر في التعديلات التالية من بين التعديلات الاخرى التي اقترحت من قبل او التي قدمت او سيجرى تقديمها ، وذلك للاسباب المذكورة مع كل منها :

(ا) ان تدمج الفقرتان ٥ و ٦ على النحو التالي وان يعاد ترقيم الفقرات الاخرى تبعا لذلك :

" ٥ — ينبغي توفير التمكاون التقني للبلدان التي تطلب المساعدة في رسم السياسات ، والادارة وتحسين المؤسسات ، والتعليم ، والتدريب ، والبحوث التطبيقية المتصلة بالمستوطنات البشرية " .

وهذه مسألة صياغة صرفة بغية تحقيق الايجاز .

(ب) ان تحذف من الفقرة ٩ الجملة الاخيرة الواردة بين معقوفتين وهي [وخاصة ... بالمعايير الراهنة]

وكان من رأى كينيا انه ينبغي ، عند معالجة المشاكل البيئية ، ان تكون أقل البلدان حظا لا أقل البلدان نموا ، هي البلدان التي تحظى بالتركيز والأولوية . ذلك ان أى بلد من أقل البلدان نموا يعاني من مشكلة بيئية سيكون من بين مجموعة أقل البلدان حظا .

(ج) ان تحذف من الفقرة ١٢ ، الجملة الاخيرة الواردة بين معقوفتين وهي [وتحل محله ... والتخطيط الحالية]

ذلك انه ، نظرا الى ان اللجنة قد قررت عدم اتخاذ قرار بشأن الفقرتين ٣٩ و ٤٠ واحالة المسألة الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، فان الجملة الواردة بين معقوفتين تصبح محابية للمركز ومن ثم ينبغي حذفها حتى تظل الفقرة حيادية .

(د) ان تضاف في الفقرة ١٩ (ج) ، بين كلمتي " مشاريع " و " لحساب " ، عبارة " متعلقة بالمستوطنات البشرية " .

وليس هذا الا مجرد توضيح لما تعتقد كينيا انه مقصود في الوثيقة .

١٥ — واعرب ممثل الكويت عن تأييده للقرار مع ابداء التحفظات التالية :

(أ) ينبغي ان يكون نص الفقرة ١ كما يلي :

" ينبغي ان ينظر الى التعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية على انه أداة للانماء الاجتماعي الاقتصادي ، وينبغي ان يكون قائما على اعتبارات بيئية سليمة " .

(ب) وينبغي أن يكون نص الفقرة ٣ كما يلي :

" ينبغي للبلدان ، وهي تلتمس التعاون الانمائي والبيئي ، ان تعطى الاولوية الواجبة للمستوطنات البشرية "

(ج) وفي الفقرة ١٢ تحذف العبارة الواردة ضمن معقوفتين .

(د) وينبغي ان يكون نص الفقرة الفرعية ١٩ (ج) كما يلي :

" تنفيذ مشاريع المستوطنات البشرية لحساب برنامج الامم المتحدة الانمائي " .

(هـ) وفي الفقرة ٣٠ يستعاض عن كلمة " بالاشتراك " بكلمة " بالتشاور " .

١٦ — واعربت المكسيك تؤيدها الدول الاعضاء في مجموعة دول امريكا اللاتينية عن تأييدها للقرار مع التحفظات التالية : فقد اقترحت حذف الفقرتين ٣٠ و ٣١ واضافة فقرة جديدة تحمل الرقم ٣٠ ويكون نصها كما يلي :

" ويوصى ايضا بأن يجرى تحديد سلم اولويات البرامج والمشاريع ، في كل من مجالات العمل المبينة في الفقرة ٢٨ اعلاه ، من قبل كل منطقة اقليمية ، وفقا للاحتياجات والمشاكل التي تستبينها هي نفسها " .

١٧ — واعرب ممثل الجمهورية العربية الليبية عن تأييده للقرار مع التحفظات التالية بشأن الفقرة ٤ من الجزء أولا :

" ان وفد الجمهورية العربية الليبية يعتقد بضرورة ان تكون هذه الوثيقة حجر اساس متين للتعاون الدولي ، هذا التعاون الذى تسعى اليه جميع الدول المحبة للسلام . وما منطوق الفقرة (٤) هذه الا تأكيدا لضرورة التعاون وتقديم المساعدة من قبل المؤسسات بدون تمييز للعقيدة ونوعية الحكم بأية دولة ، غير ان الوفد الليبي يرى في هذه الفقرة غموضا كان يجب ان يوضح ، ألا وهو ان تقديم المساعدة من قبل المؤسسات لأية دولة

ينبغي ان يكون خاضعا للشروط التالية : انتهاج هذه الدولة لسياسة سلمية وتقيدها بمبادئ وميثاق الامم المتحدة وان لاتكون قد أدينت من قبل الامم المتحدة لأعمالها العدوانية وسياستها العنصرية ، حتى يكون بذلك قد ساهمت في الضغط عليها لكي تمتثل لقرارات الامم المتحدة . وعليه يود الوفد الليبي لو كان بالامكان اضافة الجملة التالية الى نهاية الفقرة ٤ حتى تصبح الفقرة اكثر وضوحا وشمولا . وحتى لايكون التمييز قاصرا على الاعمال التي تقوم على اساس اللون والعقيدة والديانة وشكل الحكم وانما يشمل ايضا الاعمال التي تدل على عدم تقيد الدول بميثاق ومبادئ الامم المتحدة . . .

الاضافة المقترحة كانت على الوجه التالي :

"ما عدا طلبات البلدان التي ترتكب اعمالا عدوانية وانواعا من التمييز العنصري أدانتها قرارات الأمم المتحدة ."

١٨ — واعرب ممثل نيوزيلندا عن تأييده للقرار مع ابداء التحفظات التالية :

(أ) تحذف الفقرة ٤ من الجزء اولا ؛

(ب) تحذف كلمة " تدريجيا " من الفقرة ٢٣ من الجزء ثانيا .

١٩ — واعرب ممثل باكستان عن تأييده للقرار ولكنه اعرب عن رغبته في الاشارة الى ان الفقرات ذات الصلة في الاجزاء 'اولا' الى 'عاشرا' ستغير حسب الاقتضاء بناء على ما تقرره الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بشأن الجزء 'عاشرا' . وقال ان باكستان ترى ايضا انه تنبغي الاستعاضة عن الفقرة السابعة والفقرة الفرعية (ج) من الفقرة الاخيرة من ديباجة القرار بفقرتين مناسبتين من فقرات اعلان المبادئ .

٢٠ — واعرب ممثل البرتغال عن تأييده للقرار مع التحفظات التالية :

(أ) <u>في الجزء 'اولا' ، الفقرة ٧</u>

يضاف الى نهاية الفقرة : " . . . وغير ذلك من المرافق العامة الاساسية ."

(ب) <u>في الديباجة ، الفقرة الحادية عشرة</u>

تضاف كلمة " تنسيق " على النحو التالي : " بتدعيم وتعزيز وتنسيق . . . على وجه السرعة ."

(ج) <u>في الجزء 'رابعا' ، الفقرة ٢٦</u>

تحذف كلمة " الطوعية " الواردة بعد كلمة " المتبرعات " في السطر الثالث من الفقرة .

(د) <u>في الجزء 'عاشرا' ، الفقرة ٤٠</u>

تعدل الفقرة لتصبح بالصيغة التالية :

" ويوصي كذلك بأن تكون الامانة المركزية لوحدة المستوطنات البشرية في مدينة تناسب اغراض هذه الوحدة بالنظر الى الانشطة العالمية والحاجة الى التنسيق داخل اطار منظمة الامم المتحدة .

٢١ — واعرب ممثل السنغال عن تأييده للقرار مع التحفظات التالية :

الجزء ثانيا

(أ) تستخدم المؤسسات القائمة الان في الامم المتحدة لتفادي ازدواجية العمل وتكاثر الاجهزة الجديدة في منظومة الامم المتحدة ، وكذلك نظرا للافتقار الى الموارد المالية .

(ب) وبالنظر الى هذه الاعتبارات ، ليس من الضروري انشاء هيئة عالمية حكومية جديدة كتلك المقترحة في الجزء 'ثانيا' ، بل ينبغي ان تظل اهداف هذه الهيئة من اختصاص مجلس ادارة الامم المتحدة لشؤون البيئة .

الجزء ثالثا

(ج) ان تشكيل امانة المستوطنات البشرية المقترحة في الجزء 'ثالثا' ينبغي ان يبدأ من اعادة تشكيل مركز الاسكان والبناء والتخطيط في الامم المتحدة وتقوية هذا المركز .

(د) ولا يجب ان يكون للمدير التنفيذي الذي سيرأس هذه الامانة منصب مساعد للامين العام او وكيل للامين العام .

(هـ) ويجب ان تظل مؤسسة الامم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية تابعة لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

٢٢ — واعرب ممثل اوغندا عن تأييده للقرار مع التحفظات التالية :

(أ) في الفقرة ٢١ ، يستعاض عن العبارة "تتألف من جميع الاعضاء ... من قبل" بعبارة "بعد اجراء مشاورات مناسبة مع الحكومات الاعضاء" .

(ب) تعاد صياغة الفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٢٧ على النحو التالي :

"اقامة روابط وثيقة مع المؤسسات المالية المناسبة على الصعيدين الاقليمي والعالمي ومع الوكالات المتخصصة" .

٢٣ — واضاف وفد اوغندا ايضا :

" انه ينبغي للتقرير ان يعكس حقيقة ان اوغندا قد اقترحت تعديلا على نص الجزء عاشرا بكامله بحيث يستعاض عن ذكر قرارات الصلة الخاصة والموقع بفكرة ألا يتضمن هذا الفرع الذي يجب ان يعنون : "الصلات الجغرافية والادارية" ، سوى تعريف عام للمعايير لتمكين الجمعية العامة من البت في صلاحية الموقع والصلة .

" ولكن بما ان الفريق النواة قد تلقى عدة اقتراحات اخرى بشأن المعايير فقد قرر ادراج التعديلات المقترحة من اوغندا في فقرة فرعية جديدة تسمى (ب) في الفقرة ٤٠ من الجزء عاشرا .

٢٤ — وأعرب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عن تأييده للاطار العام للقرار مع تحفظات حيال الفقرات التالية :

(أ) الفقرة السابعة من الديباجة ؛

(ب) الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة ؛

(ج) صيغة العبارة الواقعة بين معقوفتين في الفقرة ٩ ؛

(د) والفقرتان ١٧ و ١٩ ؛ تحتفظ بموقفها بالنسبة الى رتبة المدير التنفيذى ؛

(هـ) والفقرة ٢٠ .

وكان من رأى المملكة المتحدة ايضا انه تنبغي اضافة العبارة الواردة بين معقوفتين في الفقرة ١٢ .

٢٥ — واعرب ممثل يوغوسلافيا عن تأييده للقرار مع التحفظات التالية :

في الفقرة الرابعة من الديباجة : (أ) في السطر قبل الاخير ، تحذف كلمة " وخاصة " ؛ (ب) في نهاية الفقرة ، تضاف عبارة " وكذلك فيما بين البلدان النامية ". وفي الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة قبل الاخيرة من الديباجة ، تحذف المعقوفتان . وفي الفقرة ٢٩ من الجزء خامسا يضاف ما يلي :

(ز) البحث

(ح) الاعلام

القرار الثاني — برامج للتعاون الدولي : الآثار المالية

ان الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،

يرجو الامين العام للامم المتحدة ان يقدم للجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بالاضافة الى تقرير المؤتمر، ورقة عمل عن الآثار المالية المترتبة على الترتيبات المؤسسية البديلة المقترحة في الوثيقة A/CONF.70/C.1/L.9 .

القرار الثالث — ظروف حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة

ان مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،

عملا بمبادئ المؤتمر وأهدافه ،

واذ يقلقه أن الفلسطينيين قد أرغموا على ترك ديارهم الأصلية ،

واذ يدرك ما سينجم عن التدمير المتعمد لموئلهم الحضارى من تهديد للسلم والأمن الدوليين ،

واذ يذكر بالتوصية التي اتخذت في المؤتمر التحضيرى الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (طهران ، ١٤ — ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٥) ،

يوصي بأن تطلب الجمعية العامة الى الامين العام للامم المتحدة ، في دورتها الحادية والثلاثين ، اعداد وتقديم تقرير الى الدورة الثانية والثلاثين عن أحوال معيشة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

القرار الرابع — الاجتماعات الاقليمية ودون الاقليمية

ان مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،

اعترافا منه بتشابك العوامل التي تؤثر في التعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية ،

ولما كان يعتبر أن من الضرورى الوصول الى تحديد أدق للشكل الذى يمكن به العثور على حل لمشاكل المستوطنات البشرية على الصعيد الاقليمي ،

وكان يعترف بأن لكل منطقة اقليمية خصائص مختلفة ينبغي أن تراعى في مجال التعاون الدولي ،

وكان يعتبر ايضا أن الاطارين الاقليمي ودون الاقليمي يوفران مزايا عملية لمناقشة المشاكل المشتركة بين البلدان ،

ولما كان عميق الاقتناع بأن من الضرورى ان تقوم الحكومات والهيئات الدولية باجراء فورى لحل مشاكل المستوطنات البشرية ،

يوصي بأن يقوم الامين العام للامم المتحدة بالدعوة ، في اطار اللجان الاقتصادية الاقليمية ، الى اجتماعات اقليمية تعقد اذا أمكن قبل الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة أو قبل الدورة التالية للجمعية العامة اذا لم يتيسر ذلك ، وتوضع فيها توجيهات لتنسيق النهج الواجب الاتباع داخل كل واحدة من المناطق الاقليمية ، لتناول مشاكل المستوطنات البشرية ، وابلاغ الجمعية العامة بنتائج مداولاتها .

القرار الخامس — استخدام المواد السمعية البصرية في فترة ما بعد مؤتمر الموئل

ان الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،

اذ هو مقتنع بأن المواد السمعية البصرية وغيرها من المواد المعدة لمؤتمر الموئل تشكل

موردا ذا قيمة مستمرة للقيام ، على نحو فعال ، بتنفيذ التوصيات بشأن التدابير القومية ، وبرامج التعاون الدولي وتحقيق الاهداف التي رسمها المؤتمر في ميدان المستوطنات البشرية ،

واذ يسلم بأن الانتفاع العاجل والفعال من مورد المعلومات الذى أوجده مؤتمر الموئل جوهرى لجني اعظم الفائدة من الاستثمار الكبير في هذا المورد ، ولا سيما عنصره السمعي البصرى ؛

واذ يضع فى اعتباره امكانية نشوء مراكز سمعية بصرية اقليمية مقترنة بتدابير اقليمية للتبادل التدريبي والتعليمي والبحثي والاعلامي ؛

واذ يعرب عن تقديره لعرض جامعة كولومبيا البريطانية بأن تتيح ، لفترة اقصاها خمس سنوات ، كافة الخدمات والمرافق لخزن وصيانة وتوزيع وزيادة المواد السمعية البصرية المعدة لمؤتمر الموئل ؛

واذ يلاحظ ان المقرر ١٧١ (د — ٤) الذى اتخذه مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٧٦ في دورته الرابعة في نيروبي قد أوصى بما يلي :

" أن ينظر الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بعين التأييد في العرض المقدم من حكومة كندا بشأن استخدام ونشر المواد السمعية البصرية المعدة للمؤتمر، في فترة ما بعد المؤتمر ؛

١ — يوصي بأن تنشىء الجمعية العامة مركزا اعلاميا للمواد السمعية البصرية المتعلقة بالمستوطنات البشرية ؛

٢ — ويدعو كافة المشتركين في مؤتمر الموئل لأن ينقلوا ، على النحو المناسب ، الى الأمين العام للامم المتحدة ، أو الى من يسميه من وكلاء ، النسخ السلبية وحقوق النشر الدولية لمواد هم السمعية البصرية المعدة للمؤتمر والمتاحة له ؛

٣ — ويوصي بأن تفوض الجمعية العامة للامم المتحدة الامين العام للامم المتحدة بأن يعقد اتفاقا مع جامعة كولومبيا البريطانية لحفظ ونسخ واستخدام وزيادة المواد لفترة اقصاها خمس سنوات ؛

٤ — وتفوض الامين العام للامم المتحدة بأن يعقد اتفاقا مؤقتا مناسبا مع جامعة كولومبيا البريطانية للقيام ، بصورة مؤقتة ، بحفظ المواد الاعلامية المتأتية عن مؤتمر الموئل والعناية بها وادارتها ، ريثما تبت الجمعية العامة نهائيا في هذا القرار .

الفصل الرابع
قرارات أخرى

القرار السادس — مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه

ان الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،

اذ يضع في اعتباره توصيات مؤتمر الامم المتحدة لشؤون البيئة المعقود في ستوكهولم في حزيران/يونيه ١٩٧٢ ،

واذ يشير الى قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٧٦١ جيم (د — ٥٤) المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٣ و ١٩٧٩ (د — ٥٩) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٥ و ١٩٨٢ (د — ٦٠) المؤرخ في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٧٦ و ١٩٨٣ (د — ٦٠) المؤرخ في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٦ ،

واذ يشير ايضا الى قرار الجمعية العامة ٣٥١٣ (د — ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ والذى يرحب بمقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي الدعوة الى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه في الارجنتين في عام ١٩٧٧ ،

واذ يحيط علما بتوصيته بشأن التدابير القومية بأن ينظر مؤتمر الامم المتحدة المقبل المعني بالمياه في تقرير اهداف يمكن قياسها نوعا وكما لتوفير المياه المأمونة لكافة مجموعات السكان بحلول تاريخ معين ،

واذ يحيط علما ايضا بتوصياته بشأن التدابير القومية فيما يتعلق ببرامج توفير المياه وادارتها وتوزيعها في المناطق الحضرية والريفية ،

١ — يرحب بانعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه في مار ديل بلاتا ، الارجنتين ، في آذار/مارس ١٩٧٧ ؛

٢ — ويحث الحكومات كافة على دعم مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه والمشاركة فيه وفي عملية التحضير له مشاركة كاملة ، بما في ذلك الاجتماعات الاقليمية ، من اجل ضمان تحقيق اهدافه ؛

٣ — ويوصي المجلس الاقتصادى والاجتماعي بأن يطلب الى الامين العام والوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية الاخرى ولا سيما منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة واليونسكو ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، مواصلة الدعم التقني لاعمال الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه ؛

ويوصي ايضا المجلس الاقتصادى والاجتماعي باحالة وثائق الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية وقراراته ذات الصلة بالأمر الى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه .

القرار السابع — الاعـــــراب عن الشـكر

ان مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ،

اذ يقر بأهمية ما لمنظومة الامم المتحدة من انشطة دولية ترمي الى تحسين نوعية الحيـــاة في المستوطنات البشرية ، باتباع نهج متكامل ،

واقتناعا منه بأن الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية الذى انعقد فـــــي فانكوفر في الفترة من ٣١ ايار/مايو الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ يمثل اسهاما قيما في جهـــود المجتمع الدولي لايجاد وسيلة مناسبة لتحسين ظروف الحياة في المستوطنات البشـرية ،

١ — يعرب عن تقديره العميق لحكومة وشعب كندا ، ومقاطعة كولومبيا البريطانيـــــة ولا سيما مدينة فانكوفر لاتاحتهما الفرصة لعقد هذا المؤتمر ولما أبدياه من حفاوة بالغة وما قدمـــاه من اسهام في انجاح اعماله ؛

٢ — ويعرب ايضا عن تقديره العميق وتهانيه الصادقة لرئيس المؤتمر لما أبداه من جهد ، وروح طيبة ، وحصافة ، ومهارة في ادارة اعمال المؤتمر .

الباب الثاني

معلومات عن خلفية المؤتمر

الفصل الخامس

الاعـــداد للمؤتمـــر

١ — اتخذ قرار عقد الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(١) من قبل الجمعيـــة العامة في عام ١٩٧٢ في دورتها السابعة والعشرين (٢) . وقبلت الجمعية العامة أيضا عـــرض حكومة كندا استضافة المؤتمر .

٢ — ورغبة منها في الحفاظ على زخم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (المعقود فـي ستوكهولم في الفترة من ٥ الى ١٢ حزيران/يونيه ١٩٧٢)(٣) ، بيّنت الجمعية أن الاعداد للمؤتمر يجب أن يدفع الى استعراض السياسات والبرامج الموضوعة للمستوطنات البشرية على الصعيديـــن القومي والدولي ، وأن يسفر عن اختيار ودعم مجموعة من المشاريع الارشادية المتعلقـة بالمستوطنات البشرية التي ترعاها البلدان المنفردة والأمم المتحدة . وفي الدورة الثامنة والعشرين أكـــدت الجمعية العامة أن المقصد الرئيسي للمؤتمر يجب أن يكون اتخاذه وسيلة عملية لتبادل المعلومـات عن حلول لمشاكل المستوطنات البشرية ، في ضوء مجموعة واسعة من المعطيات البيئية وغيرهـــا ، وعلى نحو يمكن أن يفضي بالحكومات والمنظمات الدولية الى وضع سياسات واجراءات في هـــذا الصدد .

٣ — وأنشأت الجمعية العامة أيضا لجنة تحضيرية لاسداء المشورة الى الأمين العام تتألف مـن ممثلين من أصحاب المؤهلات العالية تعيّنهم حكومات الدول الأعضاء الـ ٥٦ التالية : اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، استراليا ، اكـــوادور ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، اندونيسيا ، أوروغواى ، اوغنـدا ، ايـران ، ايطاليـــا ، باكستان ، البرازيل ، بوروندى ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، جامايكـا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهوريـــة الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، رومانيـــا ، زائير ، زامبيا ، السويد ، سيراليون ، العراق ، غابون ، غانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنلنـــدا ، فولتا العليا ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، ماليزيا ، مصر ، المكسيـــك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريـــا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، واليونان . وقد اشترك عدد مـن البلدان بصفة مراقب في العملية التحضيرية بكاملها .

---

(١) أقرت الجمعية العامة هذا العنوان في دورتها التاسعة والعشرين بمقتضـــى قرارها ٣٣٢٥ (د — ٢٩) .

(٢) قرار الجمعية العامة ٣٠٠١ (د — ٢٧) .

(٣) أنظر A/CONF.48/14/Rev.1، الفصل الثاني ، التوصية ٢ — ٢ .

٤ — وطلب الى الأمين العام أن يضطلع بالمسؤولية الشاملة عن المؤتمر ، وأن ينشئ على الفور أمانة صغيرة للمؤتمر ، وأن يعيّن أمينا عاما للمؤتمر يقدم تقاريره عن طريق المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ويعمل بالتعاون الوثيق مع وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، ومع الامناء التنفيذيين للجان الاقتصادية الاقليمية ، والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة (٤) .

٥ — وفي نيسان /ابريل ١٩٧٤ عيّن الأمين العام للأمم المتحدة السيد انريك بينا لوسا من كولومبيا أمينا عاما للمؤتمر .

٦ — وفي الفترة من ٢٨ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٧٤ أجرت اللجنة التحضيرية مشاورات غير رسمية في مقر الأمم المتحدة لتوفير الارشادات للعملية التحضيرية للمؤتمر . وعقدت الدورة الاولى للجنة في المقر في الفترة من ١٥ الى ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ وذلك للنظر بوجه عام في الجدول الزمني واطار المضمون والبرامج السمعية البصرية وغير ذلك من جوانب العملية التحضيرية (٥) . وفي الدورة الأولى المستأنفة المعقودة بالمقر في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٧٥ أيدت اللجنة أن يكون الهيكل المقترح عبارة عن الهيئة العامة للمؤتمر وثلاث لجان ، وأوصت أن يتضمن جدول الأعمال المقترح ، بالاضافة الى المسائل الاجرائية ، البنود التالية :

(أولا) : اعلان المبادئ ؛ (ثانيا) : توصيات بشأن تدابير قومية : (أ) السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات ، (ب) تخطيط المستوطنات ، (ج) المأوى والمرافق الأساسية والخدمات ، (د) الأرض ، (هـ) المشاركة الشعبية ، (و) والمؤسسات والتنظيم ؛ (ثالثا) : برامج للتعاون الدولي (٦) .

٧ — وفي الدورة الثانية المعقودة بالمقر في الفترة من ١٢ الى ٢٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ استعرضت اللجنة التحضيرية مشروع اعلان المبادئ ومشروع التوصيات بشأن التدابير القومية ، والبرامج المقترحة للتعاون الدولي ، وكذلك الترتيبات التقنية والاجراءات الخاصة المتعلقة باستخدام العروض السمعية البصرية . واتفقت أيضا على رفع توصية بشأن مشروع النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر (٧) .

٨ — وقد عقدت الدورة الثالثة والنهائية للجنة التحضيرية في فانكوفر في ٢٦ ايار/مايو ١٩٧٦ لاستعراض وثائق المؤتمر ولتناول أية مسائل اجرائية متبقية . وأجرت اللجنة بعض التعديلات على النظام الداخلي المؤقت واعتمدت المبادئ التوجيهية التقنية لاستعمال العروض السمعية البصرية .

---

(٤) قرار الجمعية العامة ٣١٢٨ (د — ٢٨) .

(٥) انظر A/CONF.70/PC/11 .

(٦) انظر A/CONF.70/PC/18 .

(٧) انظر A/CONF.70/PC/28 .

مشروع الوثيقة المعنونة " برامج التعاون الدولي : اضافة " الذى أعده الأمين العام للمؤتمر ، واسترعت انتباه المؤتمر الى حقيقة أن اللجنة لم تناقش مشروع الوثيقة هذا وانه مقدم على مسؤولية الأمين العام . وتلى هذه الدورة يومان من الاجتماعات غير الرسمية جرت فيها مشاورات سابقة للمؤتمر .

اجتماعات اللجنة التحضيرية ، عقد في لندن في الفترة من ١٠ الى ١٢ شباط/ فبراير ١٩٧٥ اجتماع خاص ضم خبراء استشاريين دوليين لاستعراض المقترحات الطويلة الأجل بشأن الابحاث المتعلقة بالمستوطنات البشرية ، كما عقد في دوبروفنيك في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ ايار/مايو ١٩٧٥ اجتماع لخبراء استشاريين لمحاولة وضع أساس فكرى لعلم جديد متعدد التخصصات للمستوطنات البشرية . وكذلك عقد في جنيف في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ اجتماع لخبراء دوليين فيما يتصل باعلان للمبادئ وبالتعاون الدولي .

١٠ — ونظمت اللجان الاقليمية المعنية بالاشتراك مع أمانة مؤتمر الموئل في عام ١٩٧٥ ثلاثة مؤتمرات تحضيرية اقليمية : لآسيا في طهران في الفترة من ١٤ الى ١٩ حزيران/يونيه ؛ ولافريقيا في القاهرة في الفترة من ٢١ الى ٢٦ حزيران/يونيه ؛ ولاميركا اللاتينية في كراكاس في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه الى ٤ تموز/يوليه . بالاضافة الى ذلك أجريت في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ١٩٧٥ مشاورات اقليمية تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لاوروبا .

١١ — ونظمت ، بالاقتران مع برنامج العروض السمعية والبصرية ، أربع حلقات تدريبية في عام ١٩٧٥ لمنتجي الافلام المعينين من الدول الاعضاء : واحدة لاميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مكسيكو سيتي في الفترة من ٢٧ نيسان/ابريل الى ٣ ايار/مايو ؛ وواحدة لافريقيا في أديس أبابا في الفترة من ٤ الى ١٠ ايار/مايو ؛ وحلقة لآسيا والشرق الأوسط في بانكوك في الفترة من ٧ الى ١٧ ايار/مايو ؛ وحلقة لاوروبا والبلدان الاخرى في جنيف في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر . وفضلا عن المساعدة التقنية ، تمت تلبية ٨١ طلبا للحصول على مساعدة مالية أو تقنية أو كليهما وذلك الى حد أقصاه ١٠٠٠٠ دولار لكل بلد وقدم ١٢٣ بلدا ما مجموعه ٢٣٦ من العروض السمعية البصرية . هذا علاوة على ١٣ عرض قدمتها المنظمات الحكومية الدولية وغيرها ومن بينها منظمات التحرير القومي .

١٢ — وقدم ١١٠ من البلدان تقارير قومية عممت على كافة الدول الاعضاء . وحدد ٢٧ بلدا مشاريع ارشادية موجودة في مواقعها ، ليقوم المشتركون من البلدان الاخرى بزيارتها .

١٣ — وزار الأمين العام للمؤتمر ٩٦ بلدا — بعضها في أكثر من مناسبة لتبادل الآراء مع كبار المسؤولين الحكوميين فيها حول قضايا المؤتمر . وكذلك قام أعضاء اخرون من أمانة مؤتمر الموئل بزيارات مماثلة الى جميع البلدان النامية تقريبا .

١٤ — وتألفت الوثائق المتعلقة بالمضمون المعدة للمؤتمر من ثلاث وثائق (٨) عن السياسة العامة

---

(٨) A/CONF.70/4-6 و Add.1.

كل واحدة منها تتناول واحدا من بنود جدول الأعمال المؤقت المتعلقة بالمضمون ، ومن أربع دراسات داعمة(٩) تشرح القضايا ذات الصلة بالموضوع وتحللها ومن ١٣ دراسة للخلفية التاريخية من اعداد الخبراء الاستشاريين الأفراد والمنظمات ، المنفردة(١٠) ، وعلاوة على ذلك ، تم اعداد وتوزيع العديد من الوثائق الاخرى المتعلقة بالمضمون ، وكذلك من المواد الاعلامية . واتخذت الترتيبات اللازمة لطبع ثبت بالمراجع المتعلقة بالمستوطنات البشرية وموجز للتقارير القومية وملحق احصائي للاستعراض العالمي للمستوطنات البشرية .

١٥— وبمقتضى قرار الجمعية العامة(١١) ، وجهت الدعوات الى جميع الدول المشتركة في المؤتمر ، والى ممثلي المنظمات التي تلقت دعوة دائمة من الجمعية العامة للاشتراك بصفة مراقب في دورات وأعمال المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة ؛ والى ممثلي حركات التحرر القومي التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية وتمنحها في منطقتها صفة المراقب ؛ والى الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك الى أجهزة الأمم المتحدة المهتمة بالمؤتمر والتي ستمثل فيه ، والى المنظمات الاقليمية الحكومية التي ستمثل بمراقبين والى المنظمات غير الحكومية المعنية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ والى المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية مباشرة ذات الطابع الدولي الأصيل والتي أبدت بحلول ٢٩ شباط/فبراير ١٩٧٦ رغبتها في أن تكون ممثلة بمراقبين في المؤتمر .

١٦— وعقد عديد من الاجتماعات القومية والمتعددة الجنسيات في كافة أرجاء العالم واضطلعت هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بأنشطة لها صلة بالمستوطنات البشرية . وتم تحديد ٢٩ شباط/فبراير موعدا لتركيز التعريف بقضايا المستوطنات البشرية وبالمؤتمر وكجزء من البرنامج الاعلامي تم في جميع انحاء العالم ، توزيع عشرة آلاف نسخة من مواد معرض الوئل الذي تألف من ٢٧ ملصقة لوحية ومن كتيبات مرافقة ،

١٧— وقدمت تقارير مرحلية الى الدورات الأولى (١٢) والثانية(١٣) والثالثة(١٤) والرابعة(١٥) لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . وفوّض المجلس ، في دورته الثانية ، المدير

---

(٩) A/CONF.70/A/1-4.

(١٠) A/CONF.70/B/1-11، BP 1 and 2.

(١١) القرار ٣٤٣٨ (د — ٣٠) .

(١٢) UNEP/GC/6 و Add.1.

(١٣) UNEP/GC/18 و Corr.1.

(١٤) UNEP/GC/35.

(١٥) UNEP/GC/63.

التنفيذى باستعمال مبلغ لا يزيد على ٥ر١ مليون دولار لسنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ من موارد صندوق البيئة ، وأقر في دورته الثالثة ، تخصيص مبلغ اضافي قدره ٥ر١ مليون دولار لدعم برنامج العروض السمعية والبصرية .

١٨ — وقدم الأمين العام تقارير الى الدورات الثامنة والعشرين (١٦) والتاسعة والعشرين (١٧) والثلاثين (١٨) للجمعية العامة .

١٩ — وطلبت الجمعية العامة في دورتها الثلاثين الى الأمين العام أن يقدم ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، تقريرا عن نتائج المؤتمر الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين وأن يجرى الترتيبات اللازمة للاعمال التحضيرية التي سيلزم الاضطلاع بها بعد المؤتمر لتسهيل قيام الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بالنظر في توصيات المؤتمر (١٩) .

---

(١٦) A/9268.

(١٧) A/9729.

(١٨) A/10234.

(١٩) قرار الجمعية العامة ٣٤٣٨ (د — ٣٠) .

الباب الثالث

أعمـــال المؤتمـــر

الفصل السادس

الحضور

٢٠٣ — انعقد المؤتمر : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فانكوفر بكندا ، في الفترة من ٣١ ايار/مايو الى ١١ حزيران يونيه ١٩٧٦ .

٢٠٤ — واشترك في المؤتمر ممثلو الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، اوروغواى ، أوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، البهاما ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سويسرا ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا — بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، موناكو ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

٢٠٥ — كما اشترك في المؤتمر بالاضافة الى ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلوا حركات التحرير القومي التالية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية : المؤتمر القومي الافريقي ؛ المجلس القومي الافريقي ؛ ومؤتمر الوحدويين الافريقيين في آزانيا .

٢٠٦ — وحضر الأمين العام للامم المتحدة الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ، كما حضرها أيضا ممثل عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وممثلون عن اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومركز الامم المتحدة للانماء الاقليمي ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ،

ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، وجامعة الأمم المتحدة ، وبرنامج الأغذية العالمي .

٢٤ــ وشارك في المؤتمر كذلك ممثلو الوكالات المتخصصة التالية : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية .

٢٥ــ وشارك فيه أيضا مراقبون عن المنظمات الدولية الحكومية التالية : مصرف الانماء الافريقي ، ومصرف الانماء الآسيوى ، ومصرف الانماء للبلدان الامريكية ، والمركز الديمغرافي بالقاهرة ، وامانة الكومنولث ، ولجنة المجتمعات الاوربية ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ومجلس اوروبا ، وأمانة المؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الدول الامريكية ، ومعهد البلدان الامريكية للعلوم الزراعية ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والانماء .

الفصل السابع

افتتـــاح المؤتمر وانتخاب الرئيس

٢٦— افتتح المؤتمر الأمين العام للامم المتحدة الذى قال ان المؤتمر يمثل خطوة رئيسية في عملية حل المشاكل العالمية التي تواجه البشرية وان القصد من ورائه هو القيام بعمل ايجابي لمنفعة الأجيال القادمة والعمل بصورة فعالة على أن تصبح الأمم المتحدة ، كما يقول الميثاق ، مركزا لتنسيق الاجراءات التي تتخذها الدول . ورحب الأمين العام بسعادة السيد جول ليجيه الحاكم العام لكندا وبالسيد بيير ايليوت ترودو رئيس وزراء كندا ، وأعرب عن عميق امتنان الأمم المتحدة لحكومة وشعب كندا وللسلطات المدنية في فانكوفر ومقاطعة كولومبيا البريطانية ولمواطنيها لما أبدوه من حفاوة وما قدموه من مساهمات كبيرة في الاعداد للمؤتمر .

٢٧— وأكد الحاكم العام في ترحيبه بالوفود أن المؤتمر كان ثمرة لمؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية لعام ١٩٧٢ وأن كلا المؤتمرين يرمي الى المواءمة بين البشرية وبين بيئتها . ورحب باسم الشعب الكندى بكافة الوفود وأعرب عن اعتزازه بأن بلده كان له شرف استضافة أكبر مؤتمر في تاريخ الأمم المتحدة .

٢٨— أما السيد ترودو فقد قال ، في معرض ترحيبه الحار بجميع المشتركين في المؤتمر ، " انه يجرى الآن خلق عالم جديد ، اذ لا يمكن بعد الآن لأية أمة أن تعيش في عزلة منطوية على نفسها محتضنة كل ممتلكاتها وحارمة الآخرين منها . وأعلن أن الاحتياجات البشرية والتقنيات الحديثة تتطلب قدرا أكبر من انفتاح الأمم على بعضها بعضا بالنظر الى اننا دخلنا عن طواعية أو عن غير طواعية عهدا يتسم بوحدة المصالح وهو أمر حيوى لبقاء الأنواع . وهذا في رأيي هو معنى هذا الاجتماع التاريخي . "

٢٩— وشدد السيد ترودو على ما يتسم به المؤتمر من الحاح قائلا ان علاقة الانسان ببيئته كانت لفترة طويلة من الزمن موضوع مناقشة نظرية الى حد ما ، ولقد آن لهذه المناقشة أن تؤول الى الناس. ورحب على وجه الخصوص بالالتزام المشبوب بالحماس من جانب الشباب بالتطور البشرى وبايجاد بيئة طبيعية صحيحة . وقال ان الشباب يجتمعون جنبا الى جنب مع المؤتمر في منتدى الموئل وان قرب الاجتماعين يبشر بالأمل في أن يكون فيهما فائدة ونفع متبادل . وقال انه سيرقب بشغف ما يمكن أن يحدثه المشتركون في المنتدى من تصدعات في جدران المخاوف القديمة والمحافظة المتزمتة " .

٣٠— ولاحظ انه كان للايثار وجود وانه آخذ في التزايد على الرغم من أنه ليس أكثر الظواهر الدولية تطورا ، وما المنظمات الدولية ، التي تعتبر الأمم المتحدة أكبرها طموحا وقيمة ، وما المؤتمرات الدولية ، كتلك المؤتمرات التي عقدت في ستوكهولم وبوخارست وروما ، الا دلائل على هذا الايثار . وأعرب عن اقتناعه بأن مؤتمر فانكوفر سيشكل نقطة تحول أشد أهمية بالنظر الى ما له من طبيعة أساسية مطلقة . وقال انه يستشف بأن الشعور بالالحاح على نطاق واسع ومتزايد والذى بدا على أشده في المؤتمرات الدولية الأخيرة يتبدى صدره أشد وأكثر بروزا في مؤتمر الموئل .

٣١ـ وقال " ان المستوطنات البشرية لها من الصلات الوثيقة بالوجود ذاته ، وتمثل من الواقع ما هو ملموس وواسع النطاق ، وتتصف بشدة التعقيد وبكثرة المطالب ، وتحوى من المسائل التي تمس الحقوق والرغبات والحاجات والأماني ، ومبتلاة بأوجه الظلم والقصور ، بحيث لا يمكن ان يعالجها التجرد التأني للباحث النظرى المنقطع للبحث." فموئل الانسان مجال يحدث فيه تدخل مستمر واعادة ترتيب دائمة . وفي هذا المجال الذى لا يزال غير ثابت ويتلمس طريقه ، سيظل هناك ارتجال دائم وحلول توضع على عجل . وأعلن انه " من الضرورى والحتمي أن يمضي ذلك على هذا النحو " ، اذ أن المسألة التي هي قيد المناقشة انما هي مسألة وجود بذاته ، مسألة المكان والزمان التي لا يستطيع المرء أن يظل متخذا حيالها موقف لا مبالاة . ولاحظ وجود " روح السرعة المحمومة " في المؤتمر وقال انه لم يعد هناك وقت للتأمل في مشاكل العالم أو لدراسة ثمار كل حل ممكن دراسة دقيقة متمعنة .

٣٢ـ وتابع كلامه قائلا ان الانسان أنشأ عبر القرون مهان ونصبا معمارية رائعة ، غير أن مظهر مساكن الانسان وأحوالها تدعو ، في العديد من الحالات ، الى الأسف الشديد بل انها تعتبر لا انسانية اذا قيست بالمثل المتمسك بها على نطاق عالمي ، وقال " ان هذا هو التناقض الكامن في حالة الانسان . اننا واعون ولكن وعينا غير تام . واننا أحرار ولكن حريتنا منقوصة ، واننا عقلانيون ولكن عقلانيتنا غير كافية ."

٣٣ـ وقال ان هذا الغموض يفسر سبب امكانية انقلاب معظم الاختراعات المتصلة بالتقدم ضد البشرية ، والسبب الذى يجعل الأساليب الرشيدة والآلات " أشياء غير معقولة بدرجة لا تطاق "، عندما ينظر اليها من زاوية نفسية واجتماعية وايكولوجية . لقد كان منظمو الموئل على حق في رأيهم بأن أمم العالم تملك الآن الوسائل لحل مشاكل المستوطنات البشرية " فلدى البشرية تراث تقني وآلي ثرى ثراء غير عادى ، ولكنها تسيء فهمه وادارته ولا تنتفع به " .

٣٤ـ وأضاف ان دراسات الخلفية التاريخية المعدة للمؤتمر شددت على الجانب الديمغرافي للمستوطنات البشرية ، وبذلت جهودا شاقة لتبيّن الطبيعة المأساوية التي تتصف بها الاختلالات السكانية في كل مكان والناجمة عن الافراط في التحضر ونمو المدن بلا ضابط . وركزت هذه الدراسات على التوترات الناجمة عن العيش في المناطق المغلقة ، عن تردى المناخ الاجتماعي ، وتفكك الحياة الريفية ، وتلاشي الأراضي الزراعية باتساع المدن وضواحيها وبتردى البيئة ترديا واسع النطاق ، وتدمير موارد الغذاء الحالية والمقبلة ، وافتقار وسائل النقل الى التنظيم ، والافراط في استهلاك الطاقة ، والتكاليف الباهظة للخدمات والمضاربة التي لا ضابط لها ، والمنافسة التي لا ترحم ، أى أنها ركزت على جميع أوجه الاختلال التي تلعب دورا في تقويض المستوطنات البشرية .

٣٥ـ واستدرك فقال ان الموضوع الرئيسي لهذه الدراسات كان عدد الناس الموجودين حاليا على الأرض وما يترتب على ذلك من نتائج حتمية ألا وهي أن سكان العالم سيتضاعفون في غضون ٣٠ عاما فيبلغون ٦٫٥ بليون نسمة . وقد قيل وكتب الكثير عن النتائج المترتبة على الانفجار السكاني العالمي ، منها ما يثير الهلع ومنها ما يدعو الى الاطمئنان . وتراوحت الآراء بين نقيضين هما التشاؤم الشديد والتفاؤل بلا تحفظ . وقال انه شخصيا يرى أن من السخف التفكير والعمل وكأن هذه الأعداد الهائلة من الناس على الأرض غير مفرطة . فأعداد الناس قد بدأت تشكل بالفعل مشاكل لا حصر لها

فيما يتعلق بالمأوى ووسائل النقل ، والغذاء وماء الشرب ، والتعليم ، والعمالة ، والحكم ، وبكل شيء ذى وجود ملموس . ان الموئل سيعالج مسألة الاعداد الهائلة من بدايتها حتى نهايتها ".

٣٦ — وقال ان المشاكل النفسية التي تثيرها مسألة الأعداد الهائلة مشاكل بالغة الخطورة. ويتعين على البشرية ، من الآن فصاعدا ، أن تعيد تعريف نفسها من حيث العلاقة الحميمة القائمة بين الجماعات والأفراد الذين أخذوا جميعا يتحولون الى جيران . فحتى القرن الأخير ظلت بين الجيران مسافة معقولة ، بيد أنهم قد أصبحوا الآن ، وبسبب النمو السكاني أكثر قربا . وأضاف أننا لا نستطيع أن نتصور مدى عدم الراحة التي سيعاني منها الجيران القريبون في المستقبل . وخلص الى القول ان " تيلاد دى ساردان " يقول في " الطاقة البشرية " تحابّوا أو تفانوا " ضيفا أننا قد وصلنا في التطور البشرى الى مرحلة حاسمة ليس فيها أمامنا من طريق مفتوح سوى أن نتجه الى عاطفة مشتركة هي " مؤامرة " حب . انه تآمر الرجال مع الرجال وتآمر الكون مع بشرية أكثر عدلا ؛ وفي هذا يكمن خلاص المستوطنات البشرية والأمل الذى يحدو مؤتمر الموئل ."

٣٧ — ومضى الى القول ان الأمين العام للأمم المتحدة قال ان المؤتمر جزء رئيسي من أجزاء العملية التي تضطلع بها الأمم المتحدة الآن ، ألا وهي اعادة بناء الهيكل الأساسي للصلات الدولية . ويتطلب هذا استحداث مناهج جديدة لمعالجة مشاكل العالم ، تقوم على الترابط ما بين الشعوب والمشاكل . ويمثل هذا المؤتمر مجموعة متكاملة من كافة مجالات الاهتمام التي بحثها المجتمع الدولي منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم . وبالاضافة الى المؤتمرات الأخرى للأمم المتحدة ، يشكل مؤتمر فانكوفر جزءا من استراتيجية منسقة جديدة لتحقيق الدعوة الى وضع نظام اقتصادى واجتماعي جديد أكثر انصافا .

٣٨ — وقال ان أحد الأغراض الرئيسية للمؤتمر جعل المزيد من الناس يدركون ادراكا شديدا الحاجة الى ابتكار أشكال جديدة للتنظيم الاجتماعي . وشدد على ما تتصف به مشاكل الموئل من تعقيد وعلى انعدام السياسات المتعمّدة في الماضي لتلبية الحاجات البشرية .

٣٩ — وقال ان أحد المقاصد الرئيسية للمؤتمر هو وضع أنماط أفضل للتنظيم الاجتماعي . ولاحظ أن آثار عدم ملاءمة السياسات والبرامج السابقة كانت واضحة كل الوضوح . وأكد أهمية العوامل الرئيسية التالية :

— ان ثلث أو ما ينوف على ثلث مجموع سكان المناطق الحضرية من العالم النامي يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستقطنات .

— ان نسبة كبيرة من سكان البلدان الأقل نموا لا تتوفر لديهم مياه على مسافة مائة متر من منازلهم . وهذه الحالة تشكل عبئا خاصا على الملايين من النساء والأطفال .

— ان ما ينوف على نصف جميع سكان البلدان النامية ليست لديهم كهرباء في منازلهم ويفتقرون الى مصدر الاضاءة الكافي بعد غروب الشمس .

٤٠ــ وأضاف أن احتمالات المستقبل ، التي يؤكدها الانفجار الديموغرافي تمام التأكيد ، تتطلب ممارسة أكثر اتساقا لمسؤولية استخدام الموارد ، وأشار الى أن هناك من المسؤوليات أكثر مما هو مستفاد به في ميدان المستوطنات البشرية وان طريقة التحضر وليس التحضر ذاته هي سبب المشكلات . وأعرب عن أمله في أن تضع مبادئ وتوصيات المؤتمر معايير دنيا للاسكان اللائق لجميع الناس .

٤١ــ وبعد أن شدد على ما للمؤتمر من طابع فريد يقف في حد ذاته دليلا على اعتراف الحكومات بالطبيعة الملحة لمشاكل المستوطنات البشرية ، شدد على وجوب أن يكون الدافع الرئيسي نابعا عن السلطات القومية. وقال ان المساعدة الدولية لا يمكن الا ان تكون مكملة للتدابير القومية ، وأضاف انه سيتم توضيح الآثار التقنية والادارية بعد فراغ المؤتمر من صياغة توصياته .

٤٢ــ وأردف يقول انه ينبغي أن تكون لمؤتمر الموئل رسالة تبعث على الأمل . فمن الممكن أن يكون المؤتمر معلما بارزا على طريق الترابط في العالم وشاهدا على وصايتنا على المستقبل .

٤٣ــ هذا وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، انتخب السيد بارني دانسون (كندا) رئيسا للمؤتمر بالتزكية .

٤٤ــ وتكلم الرئيس في المؤتمر فقال ان المؤتمر يتيح فرصة فريدة لتجاوز الخلافات السياسية والعقائدية وتحسين الحالة البشرية . ومع أن المبادئ الموضوعة للمؤتمر مبادئ سامية ومع أن أهدافه طويلة الأجل فان الحاجة تقوم الى تحقيق أهداف واقعية اذا أريد الابقاء على اولئك الذين يتوقعون من المؤتمر أن يحقق لهم قدرا أكبر من الكرامة الانسانية والعيش الكريم وأضاف انه لا يسع المؤتمر ، في الوقت المتاح له ، أن يحل جميع مشاكل العالم ، وعليه ، كيما يعمل بفعالية ، أن يقر بما لاجهزة الامم المتحدة الاخرى من اختصاصات في مجالاتها المعنية .

٤٥ــ وقال ان الافتقار الى الارادة السياسية وليس الافتقار الى الموارد هو الذى يحول دون تحسين أحوال الفقراء . واستشهد بقول لباربرا وورد مفاده أن فقراء العالم يدركون ان فقرهم ليس نتيجة لارادة الهية وانما نتيجة اختيار بشرى . وأشار الرئيس الى من تغيبوا عن المؤتمر بسبب وجود قدر من الشك في مدى فعالية مثل هذه المؤتمرات . فقال ان هذا يؤكد ضرورة معالجة المشاكل المعروضة على المؤتمر على نحو متروّ وعملي ، وانه يمكن ، اذا تحقق ذلك ، أن يكون مؤتمر الموئل بداية جديدة للبشرية .

٤٦ــ وفي الجلسة العامة الثانية المعقودة في ٣١ أيار/مايو تكلم رئيس اللجنة التحضيرية الاب جورج موهوهو (كينيا) فقال ان المؤتمر يشهد بداية حقبة جديدة من تاريخ البشرية وأضاف أن الهيئة الصنعية تمر بأزمة لم يسبق لها مثيل وانه يجب اتخاذ قرارات حاسمة . وذكر أن الاعداد للمؤتمر كان اعدادا دقيقا وكاملا وأكد على عملية المشاورات المستمرة بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية اثناء الفترة التحضيرية . ثم قدم جدول الاعمال المقترح وادلى بتعليق على مضمونة .

٤٧ــ وبعد ان اشار الى الوثائق الاساسية المقدمة من اللجنة الى المؤتمر ، لاحظ ان اللجنة التحضيرية قد أقرت منذ البداية انه يجب ، بسبب طبيعة مسألة المستوطنات البشرية ، ان تكون النتيجة الرئيسية للمؤتمر هي صدور توصيات بشأن التدابير القومية توضع داخل اطار دولي من المبادئ

المتفق عليها . وقال ان مسألة المستوطنات البشرية تشمل مجموعة كبيرة من الموضوعات وان المرء قد يتعرض اذا حاول الالمام بكل شيء لخطر فقدان كل شيء . واضاف ان هذا المؤتمر يعالج معا كافة الجوانب التي تمت معالجتها في مؤتمرات ستوكهولم ، وروما ، وبوخارست ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع للتجارة والانماء المعقود في نيروبي ، وانه يجب ان يكون المؤتمر فعالا وموجها نحو ايجاد الحلول .

٤٨ــ وافتتح المؤتمر السيد انيريك بينالوسا أمين عام المؤتمر بتوجيه الشكر الى اللجنة المؤلفة من ٥٦ عضوا التي امضت عامين في الاعداد للمؤتمر . وكتعبير عن امتنانه قدم لرئيس اللجنة التحضيرية مطرقة الرئاسة التي كان قد استخدمها على أفضل وجه .

٤٩ــ وقال السيد بينالوسا أن المؤتمر هو " نهاية وبداية " مهمة طويلة شاقة ومعقدة حددتها الامم المتحدة لنفسها ، وهو ينعقد في واحد من أجمل الاماكن في العالم يتمتع بكافة التسهيلات التكنولوجية والعلمية ، وذلك لمناقشة حالة ما ينوف على نصف سكان العالم الذين يكافحون يوميا من أجل البقاء في ظروف متردية من الفاقة التي هي من صنع الانسان .

٥٠ــ واضاف ان التجربة تحمل على الاعتراف بمدى تأثير المباني الحضرية الموروثة على الحياة البشرية . وأشار الى أن المباني التي يجرى تشييدها الآن بتكاليف ضخمة ولا سيما في البلدان الفقيرة ، تتسم بالعديد من " الخصائص السلبية " ، والى انها ستصنع حياة الاجيال القادمة سواء شاء المرء ذلك أم أباه. واعلن ان الازمة التي تواجه العالم الآن ليست أزمة " البيئة الانسانية المبنية " فحسب وانما ايضا ازمة شبكات النقل غير الكافية والتلوث والاكتظاظ في المناطق الحضرية ؛ انها " ازمة تنظيم اجتماعي وازمة الحضارة ذاتها . "

٥١ــ وقضى السيد بينالوسا يقول ان البلدان القليلة غير الممثلة ، لسوء الحظ ، في المؤتمر يمكنها ايضا أن تفيد من مداولاته ، ذلك أن نجاح المؤتمر لن يقاس هنا في فانكوفر وانما سيقاس في خطط وسياسات وبرامج المستقبل المستهدفة اقامة شبكات أفضل من المستوطنات البشرية .

٥٢ــ وأضاف ان مؤتمر الموئل يسير قدما "بالرؤية العالمية " لمؤتمر ستوكهولم ولكنه يلقي نظرة أكثر تفحصا على الحقائق الراهنة فيما يتصل باحتياجات الانسان فهو يواجه " الحاجة الحتمية لا الى احترام الارض فحسب وانما ايضا لاعادة صنعها : أى اعادة تشكيل البيئة البشرية بموازين ايكولوجية جديدة ، وبموازين اجتماعية جديدة أكثر انصافا في المقام الأول " .

٥٣ــ واردف يقول ان الرد على هذا التحدى رد سياسي ، وانه مهمة تتطلب عملا جماعيا من جانب الحكومات والشعوب على السواء واضاف أن وجود ذلك العدد الكبير من ممثلي المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام في فانكوفر الآن أمر مشجع لانه لا بد من أن تحظى القرارات الحكومية بتأييد رأى عام مطلع . وستقتضي هذه العملية من الخبراء والتقنيين ان يوائموا بين معرفتهم وخبرتهم الفنية والاهداف والتوقعات الجديدة .

٥٤ــ وقال ان ضرورة وضع سياسات قومية للمستوطنات البشرية وترتيبات مؤسسية جديدة لتنفيذها أمر ذو أهمية قصوى . فمن غير المحتمل أن يكون بالامكان تنفيذ السياسات الجديدة عن طريق الهياكل القائمة لانها ، كما يتضح من الحالة الراهنة للازمة ، قد فشلت على كافة المستويات ــ القومية والدولية ــ .

٥٥— وشدد السيد بينالوسا على ثلاث مسائل رئيسية معروضة على المؤتمر هي : (١) النمو السكاني السريع المطرد وما يترتب عليه من اختلال في التوازن بين الريف والحضر ناجم عن الهجرة الى المدن ؛ (٢) والفوارق المتزايدة في الدخل والفرص داخل المجتمعات والمناطق الاقليمية ؛ (٣) والافتقار الى قيود كافية على استعمال الارض والنمو الحضرى .

٥٦— وتابع كلامه يقول ان ما يقرب من ٣٠٠ مليون فرد من البلدان النامية قد هاجروا الى المدن خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية وانهم قد فعلوا ذلك رغم الظروف الداعية الى الاسف الشديد السائدة في كثير من هذه المدن . وذكر انه سيتعين ان تسعى سياسات المستوطنات البشرية الى ايجاد توازن جديد بين المدينة والقرية يؤدى الى وضع حد للعزلة والتناثر الريفيين فتقييد النمو السكاني لا يمكن أن يكون الرد على التحدى الذى تفرضه المستوطنات البشرية لأن الاشخاص الذين سيطالبون ، خلال السنوات العشرين القادمة ، بالاسكان والخدمات والوظائف قد ولدوا بالفعل .

٥٧— وفيما يتعلق بالظلم الاجتماعي والتباين في الدخل ومستويات المعيشة قال السيد بينالوسا أن معظم البلدان النامية قد قبلت الحقيقة القاسية المتمثلة في انها لن تستطيع في المستقبل المرئي ان توفر لغالبية سكانها ما يقرب من المستويات القائمة في اوروبا وامريكا الشمالية . واشار الى انه يجرى الآن في البلدان النامية ، ولا سيما في المراكز الحضرية ، ظهور " مجتمعات مؤلفة من طبقتين " اقليات صغيرة تتمتع بمستويات معيشة مرتفعة ، والغالبية الكبرى المحرومة من الضروريات الأساسية . وذكر ان عدم الانصاف القائم داخل المجتمعات لا يقل عن ذلك القائم في المجال الدولي .

٥٨— وفيما يتعلق بمسألة استخدام الارض ، ولا سيما من حيث علاقة ذلك بالمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات على المستويات المحلية والاقليمية والقومية ، قال ان السؤال الاهم في هذا الشأن هو ما اذا كان النمو الحضرى سيستمر في كونه عملية تلقائية فوضوية أم انه سيجرى تخطيطه بغية تلبية احتياجات المجتمعات المحلية . وثمة سؤال آخر هو ما اذا كانت الارض ستظل تعامل بوصفها سلعة من السلع ووسيلة للمضاربات المالية أم انها ستصبح خاضعة للتنظيم والتخطيط من قبل المجتمعات المحلية . واوضح أن طريقة الرد على هذين السؤالين ستساعد على تحديد شكل البيئة البشرية وان ذلك سيكون أكثر مهام هذا الجيل والجيل القادم اتساما بطابع الالحاح .

٥٩— وتابع كلامه يقول ان العالم قد يكون ضاق ذرعا بمشاكله المتعددة وان كثرة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة قد جعلتها لا تقوى على الاضطلاع بمسؤوليات جديدة بيد أن العالم لا يستطيع ، لهذه الأسباب ذاتها ، أن يتجنب مواجهة هذه المشاكل . واضاف السيد بينالوسا قائلا انه لن يتيسر على الاطلاق حل مشاكل المستوطنات البشرية حلا كاملا لانها تتغير وفقا للاحتياجات والمطالب والتطلعات والقدرات الاجتماعية المتطورة . وأعلن ان هذا المؤتمر ليس الا محاولة للشروع في ايجاد ردود لهذه التحديات العديدة .

٦٠— وفي الجلسة العامة الثانية تكلم سعادة السيد لويس ايتشيفيريا الفاريز رئيس جمهورية المكسيك فأشار الى أن حق جميع الاشخاص في الحصول على مستوى معيشة لائق الذى اعلنته

الجمعية العامة في اعلان حقوق الانسان منذ ٢٨ سنة خلت لا يزال بعيدا عن ان يصبح حقيقة واقعة . وشدد على أهمية عملية التحضر التي قال انه " لن يتسنى حلها على الاطلاق مادمنا ننظر اليها على انها شيء مستقل " . وقال ان " المشكلة الحضرية ، في حد ذاتها ، ليست سببا بل نتيجة ، وهي ليست أصل الأزمة وانما وليدة لها ؛ وليست اساسها المضموني وانما مجرد أثرلها وبمعنى آخر انه لن يكون هناك حل ايجابي ما لم تتم معالجة المشكلة ككل " وان الجهود القومية وحدها لا يمكن أن تصحح " الظواهر التي يمكن اصلها الهيكلي خارج حدودنا . فلن يمكن تقديم ردود وجيهة لهذه الاسئلة مادمنا خاضعين للنظام غير المنطقي السائد في العلاقات الدولية . ولهذا فمن الضروري أن نشق الطريق قدما بجهودنا الرامية الى وضع نظام جديد يقوم على أساس التضامن والتعاون " . واوضح ان هذه هي الفلسفة الاساسية لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

٦١ــ ثم فرق بين مشكلة التحضر في البلدان الصناعية وبين المشكلة في البلدان النامية . وقال انها في الحالة الثانية " نتيجة اثارة توقعات زائفة وليست وليدة تغير اجتماعي أو اقتصادي " . كما انها " نتيجة لنظام غريب ولاقتصاد مفروض يخضع لمصالح متروبولية تقوم على أساس تجميع الثروة والسلطة وعلى الحضارة والتبذير " .

٦٢ــ وأعرب الرئيس ايتشيفيريا عن رأيه في ان توقف اقامة المستوطنات البشرية الواقعة على أطراف المدن انما هو نتيجة لعملية نقل الموارد من منطقة الى اخرى على الصعيدين القومي والدولي " ، في مقابل تعويض غير منصف يحدده جانب واحد . "

٦٣ــ واردف يقول ان الهامشية والبطالة هما نتيجة للاستعمار الداخلي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، وحذر من مغبة فرض " حلول لا تنسجم " مع الاحتياجات الحقيقية للسواد الأعظم من البشرية . وربط حل مشاكل المستوطنات البشرية بتحديد أسعار الاغذية والحضارات الدولية . وحذر ايضا من اتباع مناهج جزئية لمعالجة المشاكل التي تؤثر في جماهير العالم العريضة ، وأعرب عن معارضته للقيام على مستوى عالمي بتطبيق انماط من التعاون غريبة على كثير من البلدان . وقال انه لن يكون بوسع مؤتمر المستوطنات البشرية أن يصل الى حلول رئيسية الا في اطار هذا البحث عن نظام أكثر انصافا وتوازنا . "

٦٤ــ ودعا الى اتباع " التخطيط الديمقراطي " الذي يقف على النقيض من التصميم القسري . ومضى الرئيس كذلك يقول ان المؤتمر جزء من مناقشة العصر الهائلة حول انقسام العالم الى اغنياء وفقراء . وحذر ايضا من الخطر المتمثل في كون احتمالات اقامة نظام اقتصادي دولي جديد آخذة في التضاؤل ، وساق مثالا على ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الاخير للتجارة والانماء . ورغم انه لاحظ ان جميع المبادرات الاخيرة لبلدان العالم الثالث التي استهدفت تلبية المطالب الجديدة فيما يتصل بالعدالة لم تلق ترحيبا حارا من جانب " مراكز القوى العالمية " ، شدد على خطورة اي موقف يتسم بقصر النظر من قبل البلدان الصناعية وقال انه " لا يمكن الابقاء على قواعد الحياة الدولية الحالية " . ولكنه كرر ايمانه بالمفاوضات كوسيلة لخلق مجالات من التفاهم بين الايديولوجيات المختلفة والمصالح المتضاربة . وأضاف انه لن يكون بوسعنا ان نقاوم الاختلالات الداخلية في مجتمعاتنا الا اذا انشأنا دولا عصرية راسخة وذات فعالية " . ويجب أن تتوفر لدينا الرغبة

في ايجاد ادوات محددة لتحقيق التضامن في الامور التكنولوجية ، والمالية ، والصناعية ، والتجارية اذا كنا نريد ان نحرز تقدما نحو تحقيق أهدافنا الطموحة فيما يتعلق باصلاح النظام العالمي .

٦٥— وضى يقول ان الأمم المتحدة تواجه الآن اختيارين : " اما أن تنظر الى دورها كمجرد ادارة لنظام عتيق تخطته الاحداث وجعله التكوين الجديد لغالبية أعضائها نظاما باليا ، أو أن تقر بالتزامها بتغيير أسلوبها . ولن يؤدى غير الاختيار الثاني الى تحقيق السلم .

٦٦— الدكتور مصطفي كمال طلبه المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة : قال انه لم يكن هناك ، منذ انشاء الامم المتحدة ، سوى القليل من المناسبات التي ادرجت فيها في جدول الاعمال الدولي مسائل بمثل هذه الدرجة من الاهمية . وأضاف ان المؤتمر يمثل ثمرة سنوات عديدة من الاعداد والاستثمار من جانب المجتمع الدولي ؛ وذكر أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ينتظر من المؤتمر ان يحدث تحولا في الرؤية كيما يتسنى التركيز بشدة على ما للمستوطنات البشرية من طابع يتسم بالالحاح ، ومن ثم العمل على وضع استراتيجية منسقة لتناول المشاكل التي تواجه مدن العالم ، كبيرها وصغيرها ، قراه .

٦٧— وضى يقول انه يرى ان المؤتمر سيكون له تأثير عميق على تفكير العالم وممارساته في السنوات العشرين القادمة أو نحو ذلك ، وانه يأمل ان يتيح المؤتمر فرصة لاجراء اعادة توجيه اساسية للنهج المتبع ازاء مسألة ذات أهمية أساسية فيما يتصل برفاهية البشرية في المستقبل .

٦٨— واردف يقول ان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة يرى ان المشاكل الناجمة في اطار المستوطنات البشرية ، وان تكن مشاكل رئيسية ، ليست الا جزءا من المشاكل المستقبلة بالبيئة ككل ؛ وانه يجب ايضا النظر الى الكفاح في سبيل تحسين المستوطنات البشرية في الاطار الاوسع للنظام الاقتصادى الدولي الجديد . وقال السيد طلبه في ختام كلامه ان هذا المؤتمر يمكن ان يسجل في التاريخ بوصفه معلما بارزا في جهود الانسان لا من أجل جعل هذه الأرض مكانا أفضل للحياة فحسب وانما ايضا لجعل الحياة جديرة بأن يعيشها الانسان ، وانه لا بد ، لكي يتحقق هذا ، من أن تساند القرارات النبيلة المتخذة في هذا المؤتمر ارادة سياسية لا تتزعزع من جانب الحكومات .

الفصل الثامن

اعتماد جدول الاعمال والنظام الداخلي

٦٩ — في الجلسة العامة الثانية المعقودة في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، اعتمد المؤتمر النظام الداخلي المؤقت المتضمن في الوثيقة A/CONF.70/3/Rev.1 بوصفه نظامه الداخلي .

٧٠ — وفيما يتعلق بالمادة ١٨ قرر المؤتمر أن يكون الوقت المسموح به للبيانات المدلى بها في الجلسات العامة بما في ذلك العروض بالكبسولات أو الرسائل المقدمة من رؤساء الدول ، هو ١٥ دقيقة لممثلي الحكومات ، و ١٠ دقائق لبقية المتكلمين الاخرين (١) . وفيما يتصل بالمادة ٤٠ قرر المؤتمر التخلي عن طلب اجراء اقتراع سرى وانتخاب اعضاء المكتب بالتزكية (٢) .

٧١ — وتم اعتماد جدول الاعمال التالي (كما هو وارد في الوثيقة A/CONF.70/1) :

١ — افتتاح المؤتمر

٢ — انتخاب الرئيس

٣ — اعتماد النظام الداخلي

٤ — اعتماد جدول الاعمال

٥ — تشكيل اللجان

٦ — انتخاب غير الرئيس من أعضاء المكتب

٧ — وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

٨ — المناقشة العامة

٩ — اعلان المبادئ

١٠ — توصيات بشأن التدابير القومية

(أ) السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات

---

(١) انظر A/CONF.70/PC/28 ، الفقرة ١٦٩ (و) ؛ و A/CONF.70/7 الفقرة ٤ والحاشية (١) في المادة ١٨ .

(٢) انظر A/CONF.70/7 ، الفقرة ٤ ، والحاشية (٣) في المادة ٤٠ .

(ب) تخطيط المستوطنات

(ج) المأوى والمرافق الاساسية والخدمات

(د) الارض

(هـ) المشاركة الشعبية

(و) المؤسسات والتنظيم

١١ — برامج للتعاون الدولي

١٢ — اعتماد تقرير المؤتمر .

الفصل التاسع

انشاء اللجان وتوزيع بنـود جدول الاعمـــــال

٧٢ — وعملا بالمادة ٤٢ من النظام الداخلي ، عمد المؤتمر في جلسته العامة الثانية الى انشاء ثلاث لجان من المؤتمر بكامل هيئته سميت اللجنة الاولي واللجنة الثانية واللجنة الثالثة على التوالي .

٧٣ — وأقر المؤتمر التوزيع التالي للبنود :

(أ) للنظر في الجلسات العامة مباشرة ، البنود من ١ الى ٨ والبند ١٢ ؛

(ب) للجنة الاولي ، البندان ٩ و ١١ (اعلان المبادئ ، وبرامج للتعاون الدولي) ؛

(ج) للجنة الثانية ، البنود ١٠ (أ) و (ب) و (و) (السياسات والاستراتيجيـــات الخاصة بالمستوطنات ، وتخطيط المستوطنات ، والمؤسسات والتنظيم) ؛

(د) للجنة الثالثة ، البنود ١٠ (ج) و (د) و (هـ) (المأوى ، والمرافق الاساسية ، والخدمات ؛ والارض ؛ والمشاركة الشعبية) .

٧٤ — ويرد في الفصلين الثاني عشر والرابع عشر ادناه سرد لاعمال اللجان والتدابير التي اتخذها المؤتمر بشأن تقارير اللجان .

٧٥ — وعمد المؤتمر ، بناء على اقتراح قدمه الرئيس على أساس المشاورات التي اجراها مع الوفود المعنية ، وعملا بالمادة ٤ من النظام الداخلي ، الى تعيين لجنة لوثائق التفويض تتألف مـــن الدول التسع التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، باكستان ، بلجيكا ، الجمهريـة العربية الليبية ، فنزويلا ، كوستاريكا ، مالي ، منغوليا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الفصل العاشـــر

انتخاب غير الرئيس من أعضاء مكتـــب المؤتمـــر

٧٦ — في الجلسة العامة الثانية انتخب المؤتمر ٣٣ نائبا للرئيس من الدول التالية : ٨ من افريقيا : اوغندا ، الجمهورية العربية الليبية ، زائير ، زامبيا ، غابون ، الكونغو ، موريتانيا ، نيجيريـــا ؛ و ٨ من آسيا : باكستان ، تايلند ، الجمهورية العربية السورية ، سرى لانكا ، العراق ، الفلبين ، الهند ، اليابان ؛ و ٥ من اوروبا الشرقية : الاتحاد السوفياتـــى ، تشيكوسلوفاكيـــــــا ، الجمهوريـــة الديمقراطيـــة الألمانيـــة ، رومانيا ، هنغاريا ؛ و ٦ من امريكا اللاتينية : بوليفيا ، ترينيداد وتوباغو ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، كوبا ، المكسيك ؛ و ٦ من اوروبا الغربية ودول اخرى : استراليا ، المانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، تركيا ، سويسرا ، النمســـــا ، اليونان .

٧٧ — وانتخب المؤتمر أيضا السيد ادولف سيبوروفسكي (بولندا) مقررا عاما ، والاب جـــــورج موهوهو (كينيا) رئيسا للجنة الأولى ، والسيد هوماهون جابرى الانصارى (ايران) رئيسا للجنـــة الثانية ، والسيد ديبوغو آريا (فنزويلا) رئيسا للجنة الثالثة . وقد انتخب جميع هؤلاء بالتزكيـة .

٧٨ — وعملا بالنظام الداخلي للمؤتمر انتخبت اللجان نواب رؤسائها ومقرريها على النحو التالي :

اللجنة الأولى : نواب الرئيس : السيد حكمت الحديثي (العراق) ، والسيد انطونيـــو دى ليون (بنما) ، والدكتور دوسان ستيفانوفيـــــك (يوغوسلافيا) ؛ المقررة : كيرستين اولدفيلت (السويد) .

اللجنة الثانية : نواب الرئيس : البروفسور الدكتور امرى بيرينيي (هنغاريا) والسيد عيسى كانا (تشاد) ، والسيد ثور سكريندو (النرويج) ؛ المقرر : السيد ايستون دوغلاس(جامايكا) .

اللجنة الثالثة : نواب الرئيس : السيد ف . أ كورول (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكيـــة السوفياتية) ،، والامير ماسيتسيلا (سوازيلند) ، والسيـــد اى . دومنغيز باسيير (اسبانيا) ؛ المقرر : الدكتـــور عبد الله س . البنيان (المملكة العربية السعودية) .

الفصل الحادى عشـر

موجـز المناقشـــة العامـــة

٧٩ — جرت المناقشة العامة خلال الفترة من ٣١ ايار/مايو الى ٨ حزيران/يونيه على امتـداد ١٤ جلسة عامة . واشترك في المناقشة ١٤٩ من ممثلي وفود البلدان والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات وبرامج الامم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية . وعمد ٨٠ متكلما الى استخدام كبسـولات الأفلام السمعية البصرية بالاضافة الى كلماتهم . وتلي على المؤتمر بيان نيابة عن عدد من المنظمات غير الحكومية المشتركة في منتـدى الموئل . وفي ٩ حزيران/يونيه تلي على المؤتمر أيضا بيان نيابـة عن مؤتمر الموئل للاطفال والشباب .

٨٠ — ووجهت رسائل خاصة عن طريق ممثلي رؤساء دول اسبانيا والامارات العربية المتحدة وايران وبنن وبوليفيا وبيرو وتشاد وتونس ورومانيا وسرى لانكا والعراق والفلبين وليبيريا وليسوتو ومصر والمغرب وموريتانيا والولايات المتحدة الامريكية ومجلس وزراء الاتحاد السوفياتي . كما تليت رسالة من قداسة البابا بول السادس . وأعربت هذه الرسائل عن الشكر للحكومة المضيفة وأكدت الاهمية البالغة للمؤتمر بوصفه محفلا عالميا لبدء عمليـة معالجة حالة تنطوى على خطورة ومأساة بالنسبة الى مئات الملايـين من الأشخاص . وأعربت هذه الرسائل أيضا عن التمسك بمقاصد الأمم المتحدة والثقة في قدرتها علـى اتخاذ تدابير جماعية لحسم الازمة التي تواجه البشرية بأجمعها الآن وعن الأمل في أن تتمكـن البشرية من مواجهة التحديات المتمثلة في النمو السكاني وتصاعد تطلعات شعوب العالم .

٨١ — ومن الملامح الفريدة التي تميّزت بها المناقشة العامة استخدام كبسولات الأفلام السمعيـة البصرية التي لم تقتصر على تقديم صورة مثيرة للفوارق والصعوبات التي تواجه الناس في جميع أنحـاء العالم وانما تعدت ذلك أيضا الى توضيح العزم والتصميم العميقين من جانب كل امة على السعـي الى ايجاد حلول لمشاكلها الخاصة . وقد ووجه أعضاء الوفود ، لأول مرة في مؤتمر عالمي بصـورة حية للمجتمع البشرى ولكفاحه من أجل البقاء ومن أجل حياة أفضل ، في كل مكان على سطح هـذا الكوكب . وقد وفر هذا صورة عامة لم يسبق لها مثيل لما يواجهه البشر في جميع أنحاء العالم من مآس وما يقاسونه من بؤس وما يحرزونه من نجاح وأضفى على المناقشة العامة بعـدا لا ينسى . وقد شـدد كثير من أعضاء الوفود على ضرورة حفظ العناصر السمعية البصرية للمؤتمر وتأمين نشرها على أوسـع نطاق ممكن .

مجالات الاهتمام الرئيسية

٨٢ — لم يدخل السواد الأعظم من البلدان في عملية الاعمار والتحضر السريعة الا في الآونـة الاخيرة . وتعزى الحالة الراهنة لهذه البلدان الى حد كبير الى كونها نتيجة للفترات الـتي تعرضت فيها للسيطرة والاستغلال الأجنبيين . وتتميز هذه الحالة بوجه عام بوجود ضغوط شـديدة للغاية ناجمة عن النمو السكاني ، ومجالات الاحجاف في الانماء واوجه الضعف في القواعد الاقتصادية

القومية ، ونقص الموارد ، والحاجة الملحة الى تحسين جوانب أساسية في نوعية الحياة مثل الأحوال الصحية ، والتغذية ، وامدادات المياه ، والمأوى الأساسي ، واسكان من لا مأوى لهم ، وفرص العمالة .

٨٣ — وهناك مجموعة أخرى من البلدان التي تتمتع الآن بمستوى عال من الانماء الاقتصادى . وقد مرت هذه المجموعة بعمليات التحضر الرئيسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والجزء الأول من القرن العشرين . أما عن مستوى التحضر فيها ، وكذلك مستوى كل من التكنولوجيا المتاحة ، والموارد فهي مستويات مرتفعة جدا بوجه عام . بيد أن هذه البلدان تواجه الآن نتائج عمليات التحضر العشوائية في الماضي والضغوط البيئية المتزايدة .

٨٤ — وهناك ، أخيرا ، مجموعة ثالثة من البلدان التي لحقت بها ابّان الحرب العالمية الثانية اضرار جسيمة بسبب الحرب والتي جمعت بين عمليات التخطيط العمراني المنسّق المتقدم نسبيا وتنفيذ هذه العمليات .

٨٥ — واتفق الرأى على أن طرق ووسائل حل المشكلات الحالية يختلف من مجموعة لاخرى من هذه المجموعات الثلاث ويختلف أيضا من دولة الى أخرى وذلك وفقا للنظم الاجتماعية والسياسية في كل منها في جملة أمور . الا أن هناك قاسما مشتركا وهو الادراك العام للتحدى الكامن في الاعمار وتعقده ، ووجود اعتراف عام بالحاجة الملحة الى تحسين نوعية الحياة والى تقاسم أكثر مساواة وعدالة للموارد والى تحسين الأحوال المعيشية لمجموعات السكان الأقل حظا .

٨٦ — وتحدث جميع المتكلمين عن التحديات التي تواجه البشرية في المجالات المترابطة المتمثلة في النمو السكاني ، والانماء الاقتصادى ، والتغيرات الاجتماعية ، والتحضر ، والتطور البيئي فقد موا تقييما عاما لأسبابها وآثارها وشرحوا الشروط الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواجب توفرها على الصعيدين الدولي والقومي للنجاح في مواجهة وحل هذه التحديات الهائلة . وقام معظم المتكلمين بتحليل الحالات والظروف السائدة حاليا في بلدانهم . وأشاروا الى التدابير المتخذة بالفعل أى المنوى اتخاذها والى الصعوبات الخاصة التي يواجهونها في عملية التحضر وفي تنفيذ برامج وسياسات الاسكان .

٨٧ — وكانت خلفية الفقر المدقع والانحطاط البشرى التي تتعرض لها غالبية البشر ، في عالم يتسم بوجود تفاوتات صارخة في الفرص الاقتصادية والاجتماعية موضع تشديد مستمر . وقيل ان المستوطنات البشرية انما تمثل جانبا واحدا من مشكلة أعمق جذورا بكثير وهي ظروف الحياة التي يتعين على أكثر من ثلاثة أرباع البشرية أن يعيشوا فيها . ولهذا فان من الضرورى ، عند اعداد استراتيجيات لاجراء تغييرات في المستوطنات البشرية أن يتم توفير كافة الاحتياجات الأساسية الاخرى الأغذية ، والماء ، والعمل ، والصحة ، والتعليم . وليست هذه المشاكل ، كما أكد كثير من المتكلمين ، مقتصرة على البلدان النامية ، بل ان حلها على نحو فعال ، أمر لا يقل عنه أهمية بالنسبة الى البلدان المتقدمة النمو . وقيل أن المؤتمر ليس حدثا منعزلا كما انه لا تناول مشكلة مستقلة قائمة بذاتها ولكنه يعني بالمحاولات المبذولة على الصعيد العالمي من قبل الامم المتحدة وأعضائها منفردين لتحسين نوعية الحياة للبشرية قاطبة في اطار نظام اقتصادى دولي جديد . وأعرب متكلمون كثيرون عن قلقهم ازاء بطء هذه العملية وقصر الوقت المتاح .

٨٨ — ونظرا الى الفوارق الاقتصادية القائمة داخل الدول وفيما بينها ، فان ظروف الاسكان في العالم تختلف اختلافا كبيرا جدا . وقد أكد كثير من المتكلمين أن ثمة حاجة لاتخاذ تدابير عاجلة لتغيير الظروف السلبية والخطيرة التي تسود المستوطنات البشرية في المناطق الريفية والحضرية في العالم أجمع ، وان ذلك يضفي على الموضوع طابعا سياسيا الى جانب طابعها التقني .

٨٩ — ان " الانفجار السكاني " الذى حدث على امتداد السنوات الثلاثين الماضية ، وكون تضاعف عدد سكان العالم مرة أخرى في حكم المؤكد خلال السنوات الثلاثين القادمة يشكلان سببا بارزا آخر للقلق . وكما أشير في المؤتمر ، فان ما يقرب من ثلاثمائة مليون شخص في البلدان النامية انتقلوا منذ عام ١٩٥٠ الى مناطق حضرية ولم يترتب على ذلك في كثير من الحالات سوى استبدال الفقر الريفي بالفقر الحضرى ، والتسبب في ازدحام مفرط محزن ، والحاق أضرار خطيرة بالصناعات الزراعية . وليس تحديد السكان ، في حد ذاته ، حلا لهذه المشكلة ، ذلك أن اولئك الذين يقتضي الأمر توفير الاحتياجات الضرورية لحياة كريمة لهم قد ولدوا بالفعل . فما كان يوصف " بأزمة تنظيم اجتماعي بل وأزمة الحضارة ذاتها " قد ظهر بالفعل ، وهي أزمة قائمة الآن ويتعين ايجاد حل لها . ويشكل واقع عدد السكان ونسبة نموهم احدى الحقائق الحتمية الأساسية لمسألة المستوطنات البشرية .

٩٠ — وقد نظر كثير من المتكلمين الى هذه المشكلة في اطار التوزيع غير العادل للدخل داخل الدول . وذكر البعض أن تجربة بلدانهم تدل على أن توزيع القوى المنتجة وخلق أقطاب نمو جديدة كانا أفعل وسيلة للتحكم في توزيع السكان والتشجيع على اقامة توازن في الظروف المعيشية بين مختلف المناطق . وأعرب آخرون عن رأى مفاده انه ينبغي في حالات البلدان الأقل نموا أن تتمثل الخطوات الأولى في استحداث صناعات ثانوية في المناطق الريفية واقامة شبكة من المدن السوقية .

٩١ — وفيما يتصل بالتوزيع غير المتساوى للسكان والفرص داخل البلدان ، أشير الى أن ما يقرب من ستين في المائة من سكان البلدان النامية يعيشون في مناطق ريفية دون أن يتوفر لهم ، في كثير من الحالات ، رأس المال والتعليم والتكنولوجيا اللازمة لتحسين احوالهم . وعلى حين تحدث بعض المتكلمين عن فائدة اعادة توطين العمال الزراعيين في مناطق اخرى واسداء المشورة الأساسية لهم فيما يتعلق بصون التربة واستخدام الارض ، أكد آخرون ان هذه التدابير اما مستحيلة أو غير عملية في بلدانهم . وعلى هذا يكون واقع الفقر والبؤس العميق الجذور في المناطق الريفية من الجوانب الرئيسية لمشكلة المستوطنات البشرية التي لا ينبغي النظر اليها بمعزل عن المشكلة ، والتي ينبغي في الوقت ذاته عدم تجاهلها . وقد جرى التشديد مرارا على الحاجة الى التوازن في التخطيط الحضرى والريفي .

٩٢ — وعلى حين عمدت الغالبية العظمى من المتكلمين الى التشديد بصفة خاصة على الحاجة الى تخطيط قومي وارادة سياسية قوية ذكر آخرون ان الادارة المحلية الفعالة كانت أهم عامل في بلدانهم ، بينما رأى متكلمون آخرون أن هناك ترابطا شديدا بين الاثنين واقروا بأهمية وفائدة المخططات المحلية ومشاريع المساعدة الذاتية المعمول بها داخل اطار قومي أوسع . وأشار كثير

من المتكلمين الى أن الهياكل المؤسسية القائمة على الصعيدين القومي والمحلي انها آلية غير كافية لمعالجة مشاكل المستوطنات البشرية . وكان هناك اتفاق واسع النطاق على انه لا يمكن للعمران العشوائي غير المخطط الذى كان قائما في الماضي أن يستمر اذا أريد حل هذه الأزمة . وعلى الرغم من أنه كان هناك خلاف حول الأساليب — ولا سيما بشأن دور الصناعة في القطاع الخاص وبشأن حقوق الملكية — فان الاتفاق حول هذه النقطة الأساسية كان عاما .

٩٣ — بيد أن المشكلة ليست مشكلة موارد مالية وتخطيط فحسب . فلقد غلب على الجوانب الاجتماعية للمستوطنات البشرية في الماضي أن كانت موضع تجاهل ، كما ذكر مرات متكررة ، وعواقب ذلك بادية لا تخفى على أحد . فلقد ظهر أن القيم والتقاليد الاجتماعية القديمة عجزت في الغالب عن الصمود أمام قوة ضغوط الأعداد الغفيرة وفقرها ، وسقطت تحت وقع التكنولوجيات الحديثة والانتاج الواسع النطاق . لذلك كان على أى سياسة قومية ، اذا أريد لها أن تكون فعالة ، أن تكون تعبيرا لا عن الأولويات القومية فحسب بل أيضا عن القيم الحضارية والاجتماعية التي ترص بنيان المجتمع وتمنحه ما يختص به من وشائج التلاحم والقوة .

٩٤ — ونوّه كثير من المتكلمين بأن المشاكل التقنية ، على أهميتها الواضحة ، لا تبلغ من الأهمية ما تبلغه المشاكل السياسية . ولذلك كان الالتزام السياسي هو الخطوة الأولى الجوهرية في وضع السياسة الاسكانية ، وكان من الجوهرى أيضا أن يشارك المواطنون الأفراد بدور في العملية بمجموعها . وألح متكلمون عديدون أيضا على أن السكن اللائق المعتدل الثمن والبيئة المعاشية الصالحة حقان أساسيان من حقوق الانسان ينبغي على كل دولة أن تضمنهما وتوفرهما . وقالوا أن السكنى وثيقة الصلة أيضا بالعمل ، وأن عمران المستوطنات البشرية يجب أن يكون وليد سياسة اجتماعية تضع في اعتبارها متطلبات انتاج الموارد الأساسية وصناعات أخرى . وعلى ذلك فان الغاء الفوارق في أحوال السكنى يعني ضمنا اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لدعم المحرومين من المال وغيره . واذن فالسياسة الاسكانية وثيقة الارتباط بالسياسات الاجتماعية العامة .

٩٥ — وشدد عدد من المتكلمين على أن من الواجب الاعتراف بأهمية برامج التجديد الملائمة لما هو موجود من المناطق الحضرية ، وان كان الغالب أن ينصب معظم الاهتمام على توسيع المدن وعلى برامج العمران الجديدة . وقيل كذلك أن الخطر يكمن في مشاريع التجديد الحضرى التي لا تبالغ بالهياكل المجتمعية القائمة التي ، من ثم ، غالبا ما تلحق بها الاضرار وتؤدى الى آثار اجتماعية وخيمة . ولعل مقارنة الكلفة بالفائدة في هذه المسألة الاجتماعية الاقتصادية المعقدة تثبت انه ينبغي اعتبار التجديد السليم للموجود من الثروة السكنية مكونا هاما من مكونات سياسات التحضير والاسكان العامة .

٩٦ — ولكن المستوطنة البشرية ، كما شدد الكثيرون على القول ، يجب أن تجمع ، اذا أريد لها النجاح والكفاءة ، بين مختلف عناصر المرافق الأساسية التقنية وبين كل ما هو ضرورى من وظائف وخدمات النظام الاقتصادى والاجتماعي . وفي العديد من البلدان لا وجود لهذه المرافق الأساسية التي تؤمن المواصلات الكفؤة والماء وتصريف الفضلات والعمالة والفرص الاجتماعية ، وسيكون من الضرورى خلقها . واذن ففي قلب المشكلة تكمن قضية الانماء ، ومهمة تضييق الفجوة الواسعة التي لا تزال تفصل أغلبية الانسانية عن أقليتها . وبدون ذلك ليس من سبيل الى حل مشاكل سكان الريف المتناثرين ، وضواحي الأحياء ، وتلوّث المدن ، والاخطار التي تهدد الصحة ، وما اليها .

٩٧ — واسترعى بعض المتكلمين الانتباه الى الثنائية التي تظهر دائما في المناطق الحضرية السريعة النمو ، فهناك من جهة نقص في اليد العاملة الماهرة وهناك من جهة أخرى أعداد متسارعة التزايد من العاطلين غير المهرة الذين هاجروا الى هذه المدن . وفي هذا الصدد ، ضرب المتكلمون أمثلة تظهر المهاجرين سكان المستقطنات ، الذين يمثلون طاقة اجتماعية عالية جدا ، منهمكين في أشكال مختلفة من عمليات التشييد بالجهد الذاتي ومن الأنشطة الاقتصادية التي تمثل الخطوة الأولى على طريق التدريب المهني المؤدى الى نشوء قوة عمل حضرية .

٩٨ — وهناك قضية هامة أخرى هي قضية الأرض . وفي هذا الموضوع أيّد عدد كبير من المتكلمين الملكية العامة للأرض أو هيمنة السلطات العامة على الأرض أو فرض الضريبة على فضل قيمتها بحيث يمكن للمكاسب التي ولدتها الأنشطة المجتمعية أن تسترد كوفاء من المضاربة بالأراضي ، التي ذهب الكثيرون الى انها مصدر رئيسي من مصادر مشكلة المستوطنات . الا أن آخرين أيدوا الأخذ بسياسة قومية تحمي المجتمع من المضاربات المسرفة مع صيانة حقوق الملكية الخاصة في الوقت ذاته . وكان هناك اتفاق عام في الرأى على أن استخدام الأرض واساءة استخدامها مشكلة رئيسية ، ولا سيما في ضوء الحاجة الى مضاعفة انتاج الأغذية خلال السنوات الثلاثين القادمة ، وخاصة في البلدان النامية .

٩٩ — وقال متكلمون عديدون انه ربما أفضت العنصرية والاستغلال وترسيخ الامتيازات الى التحكم في الأرض على وجه يناقض تطلعات الأهليين ، لا سيما حين يمارس التحكم نظام استعمارى أو غريب . وأشار بعض المتكلمين ، في هذا الصدد ، اشارة خاصة الى الظروف القائمة في افريقيا الجنوبية وروديسيا ، وناميبيا وفلسطين . وقالوا ان حق الشعوب في ممارسة السيطرة الكاملة على أراضيهم هو شرط لابد منه لوضع سياسات صائبة للمستوطنات البشرية . وقالوا انه ينبغي تعزيز الحق الذى يتمتع به الآن أهالي البلاد الأصليون كيما يتسنى لهم الاضطلاع بمسؤولية السيطرة على وسائل الاستحواز على أراضيهم .

١٠٠ — وأعرب عدد من الممثلين عن اهتمامهم بمصير الشعب الفلسطيني ومستقبله . وبيّن ممثل منظمة التحرير الفلسطينية موقف المنظمة ووصف محنة شعبه المحروم مما يعتبره مستوطنته البشرية المشروعة ، أما ممثل اسرائيل فقد كانت حجته أن لا علاقة لهذه القضية بموضوع المؤتمر ، وأشار الى انجازات حكومته في سعيها الى الوصول الى حل انساني لمشكلة اللاجئين .

١٠١ — وأعرب بعض الممثلين عن وجهات نظرهم المختلفة فيما يتعلق بمنطقة الصحراء الغربية وشعبها .

١٠٢ — وشدد رئيس وفد قبرص على مشاكل الاستيطان التي قال انها تنبع من الغزو التركي واحتلال جزء من قبرص وطرد ثلث السكان من مساكنهم وما ترتب على ذلك من الام بشرية كبيرة . وأشار ممثل تركيا الى ما عاناه القبارصة الاتراك طوال السنوات الاثنتى عشر الماضية والى ما وصفه بالاعمال غير الدستورية من جانب القبارصة الاتراك فقال انه يرفض هذه الادعاءات التي لا أساس لها وانه لا يمكن تسوية مشكلة قبرص الا من خلال المحادثات بين الطائفتين .

المجالات والحلول الخاصة بالسياسات

١٠٣ — بينما تتفاوت اهتمامات الأمم والمجتمعات بالمستوطنات البشرية تفاوتا كبيرا ، تبدو بعض الخبرات بصورة عامة مشتركة وذات أهمية بالنسبة للمستقبل . ومن المظاهر الملحوظة التي يتسم بها عصرنا أن ثمة اعترافا عالميا الآن بمسؤولية الدولة عن توفير المساكن لمواطنيها أو مساعدتهم في توفيرها . ومع أن الأساليب المستخدمة شديدة التباين مثلما تتباين الظروف ، فانه لا خلاف على المبدأ . وأن الاجماع على هذه النقطة خليق بالاهتمام .

١٠٤ — وأشار معظم المتكلمين الى خبرة بلدانهم في مجالات معينة من مجالات ميدان المستوطنات البشرية . وشدد كثيرون على الحاجة الى المشاركة والتعاون الشعبيتين في التخطيط مثلما جرى التشديد على الحاجة الى تطوير تقنيات المساكن المنخفضة التكاليف باستخدام الموارد والتكنولوجيا المحلية . وأشير أيضا الى توفير الأرض والخدمات والتسهيلات الأساسية ، والى تقديم القروض دون فائدة من أجل البناء والتجديد ، والى انماء صناعة البناء والتدريب المهني واستحداث مشاريع موسعة لتدريب المخططين والمديرين والعاملين في الشؤون الاجتماعية ، والى يسر الحصول من البلدان الأخرى على الأساليب الحديثة . وأكد كثير من الوفود على الدور الحاسم لانتشار التكنولوجيا الحديثة . وجرى على وجه الخصوص التنويه بما تنطوى عليه تكنولوجيا التوابع الأرضية من امكانات لمجموعة واسعة من مشاريع تخطيط المستوطنات البشرية . وقدم اقتراح بانشاء " فرقة التكنولوجيا " لتدريب الموظفين المحليين والعمل معهم في المشاكل المستجدة والمعقدة المتعلقة بادارة المستوطنات البشرية .

١٠٥ — وشدد بعض ممثلي الدول وممثلي المنظمات غير الحكومية على وجوب توخي الحرص حيال انشاء شبكات القوة الكهربائية الكبيرة القائمة على الطاقة النووية كما جرى الاعراب عن الشكوك في سلامة القوة النووية وامكانية استخدامها على نحو عطي وقيمتها الاقتصادية . وأوصى البعض بالاستثمار في مجال استحداث أنواع أخرى من الطاقة ، بما فيها الرياح والطاقة الشمسية والمائية .

١٠٦ — وقد أولى كثير من المتكلمين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية لتكنولوجيات البناء بالاهتمام . وأشار بعضهم الى أن التكنولوجيات الصناعية الحديثة ، وان كانت تيسر تحقيق معدل مرتفع من الانتاج الواسع النطاق للمساكن وما يتصل بها من مرافق ، قد تشكل فخّا اقتصاديا في البلدان التي تنوء بفائض من اليد العاملة المتوفرة ، وهي أقل كلفة من الطرائق القائمة على استخدام الآلات ، وقالوا أن الانتاج بالجملة ، الذى يبرره الطلب الشعبي ، يضع المهندسين المعماريين والمخططين أمام تحد يفرض عليهم أن يجدوا تصاميم جديدة وحلولا جمالية جديدة لحماية المناطق السكنية المتوسعة من الرقابة ومن الضخامة التي تجردها من الطابع الانساني . وأكد آخرون على ضرورة تحسين وتعصير التكنولوجيات المحلية والتقليدية ، لا سيما وان ذلك هو أكثر الحلول واقعية وعملية في العديد من البلدان النامية . وأشار البعض أيضا الى أن تكنولوجيا البناء ، حتى في أكثر البلدان تقدما من الناحية الصناعية ، لم تجار ، في تقدمها ، التكنولوجيات الأخرى ، وما تزال تكاليفها عالية .

١٠٧ — وكان هناك شعور عام بأن الأولوية المهيمنة هي لاسكان المشرّدين ومساعدة أقل الناس

حظا ، وانه قد تم احراز تقدم في هذا الصدد في عدة بلدان عبر طرائق جديدة لتصميم وبناء المساكن المنخفضة التكاليف . وأكد عدة متكلمين على أهمية المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية في تبادل المعرفة والخبرات . وأشار أحدهم بوجه الخصوص الى امكانيات جامعة الأمم المتحدة في مجال البحوث المتعلقة بالموئل .

١٠٨ــ وكان أحد الموضوعات الرئيسية التي دار حولها النقاش هو الاقتناع بأن الاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات لن تنجح ــ ولم تنجح حتى الآن ــ الا في الأحوال التي تشكل فيها جزءا من استراتيجيات اجتماعية اقتصادية أوسع . ثم عمد عدد من المتكلمين من البلدان الأوروبية الى الاشارة بوجه خاص الى برامج اعادة البناء الضخمة التي نفذت بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي نجحت بسبب قوة تصميم كافة المعنيين على استعادة الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأممهم وزيادة انمائها . وقالوا في تبرير التصميم على استعادة القيم الحضارية للتراث القومي لأممهم بأنه تلبية للحاجة الروحية للمجتمع ، وللحاجة الى احتفاظ كل أمة بهويتها القومية . وتكلم آخرون عن مشاكل التحضر الجديدة التي خلقتها الهجرات من المناطق الريفية ، وعن محاولاتهم لالتوفير المأوى للمهاجرين فحسب بل أيضا لايلاء أهمية أعظم لمسألة جعل احوال المعيشة والعمالة في المناطق الريفية أكثر اغراء . وأكد البعض على ضرورة التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاصة في الصناعة .

١٠٩ــ وقد أدى عدم ادراج العوامل الايكولوجية والبيئية في تخطيط المستوطنات البشرية في الماضي الى تردى أحوال المناطق الحضرية في البلدان النامية والمتقدمة يشكل تهديدا واضحا لصحة سكان هذه المناطق وسعادتهم وللنظم الايكولوجية بمعنى أوسع . وقد أشار العديد من المتكلمين الى التوترات الاجتماعية التي خلقتها التجمعات الحضرية الضخمة ، وقالوا أن من المحتم أيضا أن تزداد هذه التوترات كثيرا مع ازدياد عدد التجمعات وكثافاتها ما لم تتخذ اجراءات جذرية . ولكنه ، حتى حين يعترف بالحاجة الى مثل هذه التدابير ، فان الموارد المالية والتقنية اللازمة تكون غير متوفرة في كثير من الحالات .

١١٠ــ وشدد المتكلمون مرة بعد أخرى على أن الشرط الأساسي لانماء المستوطنات البشرية هو اشراك المواطنين أنفسهم في تخطيط وتنفيذ سكنهم وبيئة عملهم ؛ وانه ، ينبغي في هذا الصدد التأكيد على أهمية الديمقراطية المحلية ؛ فالمواطنون ينبغي أن تضمن لهم الوسيلة التي يستطيعون بها أن يشاركوا وان يؤثروا في القرارات المتصلة باستخدام الأراضي ، وبالبيئة ، وبكمية البناء ونوعيته ، وبالتمويل والمواصلات . وينبغي أيضا تشجيع المنظمات غير الحكومية ، كنقابات العمال وتنظيمات المقيمين والمستأجرين على الاشتراك في عملية اتخاذ القرارات . وركز كثير من المتكلمين على ضرورة الاعتراف بدور وحقوق النساء والأطفال والمسنين في انشاء كل مستوطنة بشرية وفي الحياة فيها .

التعاون الدولي

١١١ــ وكان هناك تسليم عام بضرورة ادخال تحسين كبير على التعاون الدولي ، غير أن المتكلمين اختلفوا في أى الوسائل هي الأنجع . فقد تكلم بعضهم عن أهمية وجود المزيد من خبراء الأمم

المتحدة ؛ ونبّه آخرون التعاون على الصعيد الاقليمي بدلا منه على مستوى العالم ؛ وكان البعض حذرا فيما يتعلق بالنظر في انشاء أية أجهزة دولية جديدة قبل أن تزداد الاحتياجات وضوحا ؛ وتحدث البعض عن الحاجة الى هيئة جديدة يمكن أن تضم معا جميع الانشطة المتصلة بشؤون المستوطنات البشرية ، المبعثرة حاليا بين العديد من الوكالات والبرامج ؛ وأعربت عدة بلدان عن استعدادها لاستضافة مثل هذه الهيئة ، في حين أعرب عدد من الوفود عن الرأى القائل بأن مسائل المستوطنات ينبغي أن تبقى في برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . ورأى البعض أيضا أن مركز الاسكان والبناء والتخطيط بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هو أنسب هيئة ؛ ورأوا أن يكون لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة دور أساسي . وأعرب رئيس ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ورئيس برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة عن اهتمامهما واستعدادهما للعناية بالبرامج الموحدة الخاصة بالمستوطنات البشرية كجزء من أعمال منظمتيهما .

١١٢ — وكان هناك اتفاق عام على أن احتمال نجاح التعاون الدولي هو أعظم ما يكون في مجال تبادل المعلومات والمعرفة على صورة أفضل ، غير أن كثيرا من المتكلمين كرروا القول بأن قضايا المستوطنات لا يمكن فيهمها وحلها الا بوصفها جزءا من استراتيجية انمائية عامة ومتماسكة وشاملة وطموحة . وألح عدة متكلمين أيضا على مبدأ الاعتماد على الجهد الذاتي والبرامج القومية العاجلة . وأشار البعض الى أن الانفاق على الأسلحة ، وقد فاق كثيرا ما ينفق على التعليم والصحة والاسكان ، هو عقبة مستمرة في سبيل تحقيق هذه الأهداف . واعتبر بعض المتكلمين أن التعاون بين الخبراء هو أنجع أنواع التعاون قاطبة ، وأن الحاجة الى المهندسين المعماريين والمخططين والمهندسين والمساحين المدربين هي من أمس حاجات البلدان النامية ؛ وأن قلة قليلة من هذه البلدان ، في الوقت الحاضر ، تملك الموارد اللازمة للاضطلاع بهذا الأمر .

١١٣ — وأشار بعض المتكلمين الى أن هناك مجالا بعينه لتعاون دولي أكبر ، وهذا المجال هو برامج الاغاثة في حالات الكوارث الطبيعية ، ولا سيما في التخطيط قبل وقوع الكوارث الطبيعية ؛ فان مجرد جسامة الخسائر التي تسببها مثل هذه الكوارث يدل على أن هذا المجال ينبغي أن يكون من أهم مجالات التعاون الدولي والتفاعل المستمر بين الخبرات .

١١٤ — وشدد بعض المتكلمين كذلك على أن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تسهم اسهاما ذا شأن في مسائل المستوطنات البشرية ، بما لها من مجموعة واسعة من الاهتمامات وما لديها من موارد كبيرة من الموظفين وقدرة تقنية ومعرفة بحالات معينة يمكن الانتفاع بها على الصعيدين الدولي والقومي ، وقالوا ان من شأن انضمام هذه المنظمات الى جهود الحكومات أن يساعد على تأمين اشتراك الشعب في التغييرات الاجتماعية والأنشطة الانمائية وقبوله ودعمه لها .

الفصـــل الثاني عشـــر

اعـلان المبادئ

ألف ـ تقريـر اللجنـة الأولـــى

القسم الأول

تنظيم العمل

١١٥ـ أحال المؤتمر ، في جلسته الثانية المعقودة في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، الى اللجنـــة الأولى البند ٩ من جدول الأعمال " اعلان المبادئ " .

١١٦ـ ونظرت اللجنة في البند ٩ في جلساتها من الثانية الى الرابعة وفي جلستها الرابعـــة عشرة . وكان أمام اللجنة مشروع اعلان المبادئ (A/CONF.70/4) الذى أعدته الأمانة العامـــة والتعديلات التي قدمت عليه (A/CONF.70/C.1/L.2 و Add.1-5) .

انشاء فريق عامل

١١٧ـ وفي جلستها الثانية قررت اللجنة ، دون تصويت ، أن تنشئ فريقا عاملا يقوم بالنظر فـــي مشروع اعلان المبادئ (A/CONF.70/4) والتعديلات التي قدمت عليه(CONF.70/C.1/L.2 و Add.1-5). وقد اجتمع الفريق العامل برئاسة السيـــد ك . سناغز (ترينيداد وتوباغو) ، وكان يتكون من نواة تضم ممثلين اثنين عن كل منطقة اقليمية (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليـــا ، والامارات العربية المتحدة ، واوغندا ، وايران ، وجامايكا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وزامبيا ، والمكسيك ، وهنغاريا ؛ وفيما بعد حلت تشيكوسلوفاكيا ونيجيريا محل اوغندا وهنغاريا) . علـــى أن الاشتراك في الفريق كان مفتوحا لجميع أعضاء اللجنة . وعقد الفريق العامل ثماني جلســـات ، وتلقت اللجنة في جلستها الرابعة عشرة تقرير الفريق العامل(A/CONF.70/C.1/L.11)

موجز المناقشة العامة

١١٨ـ أيد كثير من الممثلين مشروع اعلان المبادئ الوارد في الوثيقة A/CONF.70/4 ، من حيـث الهيكل العام والصيغة العامة في حين اقترحت تعديلات كثيرة على نقاط معينة فيه . وكان هنـاك تأكيد على الحاجة الى اعلان مقبول قبولا عاما ، كما أكد على أن في المستطاع جعله يبدو أكثـــر ايجابية . واقترحت بعض الوفود أن يشار الى الاعلان باسم " اعلان فانكوفر للمستوطنات البشرية ". وكان الرأى أن هناك حاجة ماسة الى اتخاذ اجراءات في مجال المستوطنات البشرية . وانه ينبغـي للمؤسسات المالية القومية والدولية أن تزيد من دعمها لهذا النوع من الأنشطة .

١١٩ـ وأكد ممثلون عديدون أهمية النظام الاقتصادى الدولي الجديد بالنسبة الى المستوطنـات البشرية وأهمية دمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنات البشرية . وشدد عدد كبير مـن

الممثلين على أن مشاكل المستوطنات البشرية ليست معزولة عن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية للبلدان كما لا يمكن فصلها عن العلاقات الاقتصادية الدولية .

١٢٠ — ورؤى أن هناك حاجة لاعادة ترتيب جزئية للأولويات حسبما هي مدرجة في الديباجة . ونوقشت مسألة تزايد السكان وتوزيعهم بوجه خاص . وكان هناك تأكيد على وجوب تشجيع كافة فئات السكان ، بما فيهم الشباب والنساء ، على المشاركة الكاملة في وضع وتنفيذ السياسات والخطط المتعلقة بالمستوطنات البشرية ، مع ايلاء حاجاتهم الخاصة اهتماما استثنائيا . وقيل انه ينبغي ادراك احتياجات السكان في الحاضر وفي المستقبل ، ولا سيما احتياجات الاطفال والشباب والمسنين والمعوقين . وكان من رأى البعض أيضا أن هناك حاجة لتأمين حقوق جميع المهاجرين . وأشار البعض الى انه سيكون من المفيد لفت الانتباه الى : (أ) الانماء الريفي وتحقيق الانسجام بين البنى الحضرية والريفية ؛ (ب) الصون والمياه والطاقة والأغذية والصحة ؛ (ج) الحفاظ بوجه خاص على البقاع التاريخية ، وتجديد المستوطنات البشرية الموجودة كبديل عن تعمير مستوطنات جديدة ؛ (د) التعليم والتدريب في مجال المستوطنات البشرية .

١٢١ — وشدّد كثير من الممثلين على ضرورة السلم ونزع السلاح ، فيما يتعلق بما يمكن من اعادة توزيع الموارد الموفرة على هذا النحو للانماء توزيعا نافعا . وأشار البعض الى احتمال تهديم البيئة عن طريق التكاثر النووى .

١٢٢ — ولفت عدد من الممثلين الانتباه الى الهجرة القسرية ، ونقل الناس من أماكنهم وطردهم من أوطانهم بدوافع سياسية ، وكذلك الى ضرورة مكافحة الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصرى بجميع أشكالها .

١٢٣ — وتم التأكيد بوجه عام على الحاجة الى استكمال التدابير القومية في مجال المستوطنات البشرية بأنشطة على المستويين الدولي والاقليمي . كذلك جرى الاعتراف بالدور الهام الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية .

القسم الثانـــي

قرار اللجنـــــة

١٢٤ ــ قررت اللجنة في جلستها الرابعة عشرة احالة الوثائق التالية الى الهيئة العامة للمؤتمر للنظر فيهـــا :

(أ) A/CONF.70/4 ــ مشروع اعلان المبادىء ؛

(ب) A/CONF.70/C.1/L.2 و Add.1-5 : تعديلات على مشروع اعلان المبادىء ؛

(ج) A/CONF.70/C.1/L.11 : تقرير الفريق العامل المعني باعلان المبادىء ؛

والجدير بالذكر أن ممثل ايران أعلن ، نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين ويصدد مشروع الصيغة المنقحة للفقرة ١٦ كما هو متضمن في الفقرة ٧ من تقرير الفريق العامل ، أن مجموعة السبعة والسبعين قررت الاحتفاظ بالصيغة الأصلية للفقـــرة كمـا تتضمنها الوثيقـة A/CONF.70/C.1/WG.1/CRP.1 .

(د) A/CONF.70/C.1/WG./CRP.1 و Corr.1 : مشـروع اعـــلان المبادىء المقدم مـــن مجموعة السبعة والسبعين ؛

وتجدر الاشارة الى أن ممثل العراق أعلن أن الوثيقـــة A/CONF.70/C.1/WG.1/ CRP.1/Corr.1 يجب أن يكون نصها على النحو التالي :

" المشار اليها في القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة " .

باء ــ الاجراءات المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر

١٢٥ ــ في الجلسة ١٨ نظر المؤتمر في تقرير اللجنة (A/CONF.70/14) وقدمت السيدة كيرستيـــن أولدفيلت (السويد) التقرير وقالت انه ، بالنظر الى تعذر توصل الفريق العامل الى اتفاق بشـــأن اعلان المبادىء فان اللجنة قد قررت ، بسبب ضيق الوقت ، أن تحيل الى المؤتمر الوثائق المدرجـــة في القسم الثاني من التقرير .

١٢٦ ــ وأحاط المؤتمر علما بالقسم الأول من التقرير ، ثم نظر على الفور في القسم الثاني .

١٢٧ ــ وأشار ممثل الفلبين الى مشـــروع الاعـــلان المقـــدم من مجموعـــة السبعة والسبعيـــن (A/CONF.70/C.1/WG.1/CRP.1 و Corr.1) وقـــال ان المجموعة ترى أن تكون هذه الوثيقة أساســـا للاجراء الذى يتخذه المؤتمر . وعرض مشروع الاعلان فقال انه ينبغي ادخال تعديلات معينة عليـه : فينبغي أن يصبح العنوان " اعلان فانكوفر بشأن المستوطنات البشرية ، ١٩٧٦ " ، كما ينبغـــي أن تضاف في الفقرة الفرعية الأخيرة في الفقرة السابعة من الديباجة بعد عبارة " الناشئة عن عوامـــل سياسية " عبارة " وعنصرية واقتصادية " ، كما ينبغي أيضا أن تضاف الى الفقرة ٤ من الجزء ثانيا عبارة

" المشار اليها في القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة " ، وكذلك ينبغي أن تصبح الفقرة ١٢ من الجزء ثانيا على النحو التالي :

" يتوجب الحؤول دون تبديد الموارد واستخدامها على غير وجهها في الحروب والتسلح . وعلى جميع البلدان أن تلتزم التزاما قاطعا بالعمل على تحقيق نزع للسلاح عام وكامل في ظل رقابة دولية دقيقة وفعالة ، وخاصة في ميدان نزع السلاح النووى . ويتوجب استخدام جزء من الموارد المتوفرة على هذا النحو بطريقة تحقق نوعية حياة أفضل للبشر ، وخاصة لشعوب البلدان النامية " .

وينبغي أن تستبدل كلمة " البائعين " في الفقرة ١٩ من الجزء ثالثا بكلمة " المشترين " . وقال ممثل الفلبين أن الوثيقة المقدمة من مجموعة السبعة والسبعين تأخذ في الاعتبار وجهات نظر وفود أخرى . واقترح أن يعتمد باتفاق الآراء مشروع الاعلان بصيغته المنقحة شفويا .

١٢٨ — وقال ممثل استراليا انه لم يتم ادراج التعديلات التي اقترحتها مجموعة الدول الأوروبية الغربية ودول أخرى في مشروع الاعلان المعروض على المؤتمر وأن أيا من أحكام هذا الاعلان لم يحظ بالقبول العام . واقترح أن يجرى النظر في كل فقرة منها على حدة . وقال ممثل ايرلندا أن وفده قد اقترح في مرحلة مبكرة اجراء عدد من التعديلات التي لم يتم ادراج أى منها . واقترح ممثل الاتحاد السوفياتي أن يعتمد المؤتمر الفقرات التي تم الاتفاق عليها في الفريق العامل وأن يمضي بعد ذلك الى النظر في الفقرات التي لا تزال موضع خلاف . واقترح ممثل الولايات المتحدة يؤيده ممثلا مصر والاتحاد السوفياتي اجراء تصويت واحد بنداء الأصوات على مشروع القرار بكامله . وقال ممثل النرويج أنه يفضل اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٤ المعدلة من الجزء ثانيا .

١٢٩ — وقد تم قبول اقتراح الولايات المتحدة .

١٣٠ — وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، الأردن ، افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواى ، أوغندا ، ايران ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،

مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، هايتي ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، باراغواي ، البرتغال ، السويد ، سويسرا ، فيجي ، كولومبيا ، النمسا ، هندوراس ، اليابان .

١٣١ — وهكذا اعتمد الاعلان بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل ١٥ صوتا وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت . (للاطلاع على النص انظر الفصل الأول) .

١٣٢ — وقال ممثل كندا ان وفده قد صوت ببالغ الأسف ضد مشروع الاعلان لأنه لا يستطيع الموافقة على الاشارة الضمنية الواضحة في الفقرة ٤ من الجزء ثانيا الى قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د — ٣٠) . وأضاف ان كندا لم ولن توافق على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية وأنها قد صوتت ضد مشروع الاعلان لهذا السبب وذكر أن معظم الجزء المتبقي يتسم بكونه ملهما ورائعا .

١٣٣ — وقال ممثل اليابان ان وفده قد امتنع عن التصويت بسبب الاشارة الواردة الى نظام اقتصادي دولي جديد في خمس فقرات . وأضاف ان وفده كان يمكنه أن يصوت في صالح الفقرة ٤ من الجزء ثانيا في اطار موقف اليابان وقت اعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٣٧٩ (د — ٣٠) . وصرح بأنه يحزن وفده أنه لم يتم اعتماد اعلان المبادئ باتفاق الآراء .

١٣٤ — وقال ممثل الجمهورية الدومينيكية أن تصويت وفده في صالح الاعلان انما يقوم على أساس الفهم بأن الفقرة ٤ من الجزء ثانيا تعني تأييد قرارات الجمعية العامة بالصيغة التي اعتمدت عليها وهذا يعني اعادة تأكيد تصويت بلده ضد القرار ٣٣٧٩ (د — ٣٠) ، وتأييده لاسرائيل .

١٣٥ — وأعرب ممثل الكرسي الرسولي عن ارتياحه لأنه قد أمكن تقريبا اعتماد الاعلان باتفاق الآراء . وأشار الى أنه قد تضمن توصيات تتسم في المقام الأول بالايجابية الشديدة وقال ان تصويت وفده لا يعني عدم اكتراث الكنيسة الكاثوليكية الرومانية بالقيم الاخلاقية . وأعلن عن المساهمة بمبلغ ٥٠ ألف دولار في صندوق المستوطنات البشرية .

١٣٦ — وقال ممثل سويسرا أن وفده قد امتنع عن التصويت بسبب معارضته للفقرة ٤ من الجزء ثانيا وللقرار ٣٣٧٩ (د — ٣٠) ، كما أنه لا يوافق أيضا على صياغة الفقرتين ٥ و ١٥ من الجزء ثانيا ، والفقرة ٢٢ من الجزء ثالثا . وأضاف أن بلده يحتفظ أيضا بموقفه ازاء الفقرتين ١٤ و ٢٤ من الجزء ثالثا المتعلقتين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد كما يحتفظ بموقفه من الفقرتين ٨ و ١٧ من الجزء ثانيا فيما يتصل بالسيادة القومية على الموارد الطبيعية والاستثمارات الأجنبية .

١٣٧ — وقال ممثل الأرجنتين انه على الرغم من أن وفده قد صوت في صالح الاعلان فانه لا يوافق

تمام الموافقة على صياغة الفقرة المعدلة من الديباجة والمتعلقة بالهجرة القسرية وعلى صياغة الفقرة ٤ من الجزء ثانيا . وأضاف ان وفده يشعر بالأسف لعدم امكان التوصل الى اتفاق في الآراء .

١٣٨ — وقال ممثل اسرائيل ان العمل الشاق الذى قامت به كل من اللجنة التحضيرية والأمانة على امتداد سنتين قد انتهى الى لا شيء والى عدم التوصل الى اتفاق في الرأى لا لشيء الا بسبب أقلية صغيرة تصر على أن تحشر الأفكار المتسلطة عليها في أفواه الآخرين . وقال لو أنه قد اجريت تصويتات منفصلة لصوت وفده ضد الفقرة المعدلة من الديباجة المتصلة بالهجرة القسرية وضد الفقرتين ١٥ و ١٦ من الجزء ثانيا . وصرح أن وفده قد صوت ضد الاعلان بكامله لأن الفقرة ٤ من الجزء ثانيا غير مقبولة تماما نظرا لكونها جزءا من حملة كراهية ضد اسرائيل .

١٣٩ — وقال ممثل اسبانيا ان وفده كان يمكنه أن يوافق على الاعلان بكامله باستثناء الفقرة ٤ من الجزء ثانيا وأن وفده قد امتنع عن التصويت نتيجة لذلك .

١٤٠ — وأعرب ممثل الامارات العربية المتحدة عن شكره لجميع الوفود التي شاركت في اعداد الاعلان ، وقال ان مجموعة السبعة والسبعين قد صمدت مرة أخرى للتحديات ضد تماسكها ووحدتها . ودعا جميع الشعوب للوقوف الى جانب ضحايا التوسعية والصهيونية وقال ان ما يحظى بالأهمية في العلاقات الدولية هو ارادة الأغلبية .

١٤١ — وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ان وفده يسره أن يشارك في المنجزات الايجابية للمؤتمر ولا سيما في اللجنتين الثانية والثالثة ولكنه يشعر بخيبة أمل مؤكدة ازاء اضاعة وقت طويل في أمور لا صلة لها بالمؤتمر . وصرح بأن هذا لا يبشر بالخير فيما يتصل باشتراك بلاده في مؤتمرات مماثلة في المستقبل . وقال ان وفده لا يشعر بالسعادة بصفة خاصة ازاء الفقرة المعدلة من الديباجة المتعلقة بالهجرة القسرية وازاء الفقرات ٤ و ١٥ و ١٦ من الجزء ثانيا .

١٤٢ — وقال ممثل السويد ان وفده قد شعر بأنه يتعين عليه أن يمتنع عن التصويت بسبب معارضته للفقرة ٤ من الجزء ثانيا التي ترد بها اشارة ضمنية للقرار ٣٣٧٩ (د — ٣٠) . وأضاف ان بلده قد صوت ضد هذا القرار في الجمعية العامة ، وكرر معارضة وفده للمفهوم المتضمن فيه وقال لو أنه كان قد أجرى على هذه الفقرة تصويت منفصل لصوت وفده ضدها .

١٤٣ — وأعرب ممثل النمسا عن أسف وفده لعدم امكانه تأييد الاعلان ، وقال ان اعتراضه عليه يقتصر على الفقرة ٤ من الجزء ثانيا وانه قد امتنع عن التصويت نتيجة لادراج هذه الفقرة المعدلة .

١٤٤ — وقال ممثل فنلندا ان وفده يأسف أشد الأسف لعدم امكان التوصل الى اتفاق في الرأى وأضاف انه على الرغم من أن وفده قد صوت لصالح الاعلان في مجموعه فانه كان سيصوت ضد الفقرة ٤ من الجزء ثانيا ما لو كان قد أجرى التصويت على كل فقرة على حدة . وأعلن أن بلده يؤكد من جديد معارضته للمفهوم المتضمن في قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د — ٣٠) .

١٤٥ — وقال ممثل استراليا انه قد تم تكريس قدر كبير من الوقت والمقدرة والمال للاعداد للمؤتمر وأن وفده يؤسفه أشد الأسف ادراج الفقرة ٤ من الجزء ثانيا . وأضاف أن القدر الكبير من الوقت الذى كرس لعدد قليل من البنود قد صرف اهتمام المؤتمر عن أمور أخرى .

١٤٦ — وتكلم ممثل هولندا باسم وفود المجتمع الاقتصادى الأوروبي فقال ان تحفظاتهم تتعلق على وجه التحديد بالفقرة ٤ من الجزء ثانيا . وصرح أن وفود المجتمع الاقتصادى الأوروبي كانت ستصوت ضد هذه الفقرة وتمتنع عن التصويت على الاعلان بكامله ما لو كان قد جرى التصويت على كل فقرة على حدة . وصرح انهم يرفضون رفضا باتا وجهة النظر القائلة بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية وأعرب عن أسفه بأنه قد اقحمت في المؤتمر مسائل سياسية وثار جدل وغير ذات صلة بالموضوع . وتكلم بوصفه ممثلا لهولندا فقال ان وفده كان يمكنه أن يصوت لصالح الفقرات التي تشير الى اقامة نظام [illegible] لو انه قد أشير الى أهمية الالتزامات الدولية .

١٤٧ — وقال ممثل ترينيداد وتوباغو انه على الرغم من أن وفده قد صوت لصالح الاعلان فان لديه تحفظات على الفقرة ٤ من الجزء ثانيا ، وانه كان سيمتنع عن التصويت ما لو كان قد أجرى على هذه الفقرة تصويت منفصل .

١٤٨ — وقرر ممثل النرويج الاشارة الى معارضة حكومته للقرار ٣٣٧٩ (د — ٣٠) ومن ثم معارضتها للفقرة ٤ من الجزء ثانيا من الاعلان .

١٤٩ — وأعرب ممثل فيجي عن أسف وفده لاضطراره الى الامتناع عن التصويت ، وكرر الاشارة الى التزام بلده بالكفاح ضد الاستعمار والعنصرية .

١٥٠ — وقال ممثل اليونان ان تصويت وفده الايجابي على الاعلان ولا سيما الفقرة ٤ من الجزء ثانيا ، ينبغي النظر اليه في الاطار الشامل لمداولات المؤتمر وفي اطار معارضة بلده لهذه المسألة المعرب عنها في محافل أخرى للأمم المتحدة .

١٥١ — وقال ممثل نيوزيلندا ان وفده يؤسفه أشد الأسف انه قد اضطر الى التصويت ضد الاعلان بسبب الفقرة ٤ من الجزء ثانيا .

١٥٢ — وقال ممثل زامبيا ان وفده قد صوت في صالح الاعلان لأنه يتضمن مبادئ تستهدف تحسين نوعية الحياة ، وأعرب عن أسفه لعدم امكان التوصل الى اجماع في الرأى . وأضاف انه على الرغم من أن الفقرة ٤ من الجزء ثانيا تعد مثار خلاف بالنسبة لبعض البلدان فانه ينبغي بذل محاولات للتوصل الى تسويات من خلال المفاوضات .

١٥٣ — وقال ممثل أوروغواى ان وفده قد صوت في صالح الاعلان في مجموعه ولكنه كان سيصوت ضد الفقرة ٤ من الجزء ثانيا ما لو كان قد أجرى التصويت على كل فقرة على حدة .

١٥٤ — وقال ممثل كولومبيا أن وفده يشعر بالأسف لأنه لم يتمكن من التصويت لصالح الاعلان ، وصرح أنه يوافق موافقة تامة على المبادئ المتضمنة في الاعلان ولكنه مضطر للامتناع عن التصويت لأن الفقرة ٤ من الجزء ثانيا تشير على نحو لا مبرر له الى قرارات أخرى للجمعية العامة .

١٥٥ — وقال ممثل فنزويلا انه على الرغم من أن وفده قد صوت في صالح الاعلان فان لديه تحفظ على الفقرة ٤ من الجزء ثانيا ، الا أنه لا ينبغي تفسير هذا التحفظ على أنه يعني حدوث أى تراجع في التزام بلاده بالكفاح ضد العنصرية والاستعمار .

١٥٦ — وقال ممثل شيلي ان وفده قد صوت في صالح الاعلان لانه يوافق على مبدئه الاساسية ، لا ان الفقرة ٤ من الجزء ثانيا تتضمن دلالات لا يوافق وفده عليها . وصرح بان تصويت شيلي الايجاب على الاعلان في مجموعه لا يعني اى تغير في مواقفها المعلنة من قبل ازاء هذه المسألة .

١٥٧ — وقال ممثل قبرص ان الاعلان هو أهم وثيقة اعتمدها المؤتمر . وأضاف ان وفده يأسف لعدم استطاعة بعض البلدان تأييد هذا الاعلان ولأن بلدانا أخرى قد أثنت على مبادئه بالكلمات فقط . وذكر أن المبادىء المتضمنة في الفقرة التاسعة من الديباجة والفقرات ٤ و ٥ و ٦ و ١٥ و ١٦ من الجزء ثانيا هي النواة الأساسية للاعلان .

١٥٨ — وقال ممثل كوبا ان المؤتمر قد كلل بالنجاح ، وانه على الرغم من عدم التوصل الى اتفاق في الرأى بشأن الاعلان فانه يحظى بتأييد غالبية ساحقة . وذكر أن المؤتمر قد سلم بترابط المشاكل الاجتماعية والبيئية ، ودعا جميع الأمم الى تنفيذ التوصيات المتعلقة بتدابير تتخذ على الصعيد القومي .

١٥٩ — وقال ممثل تركيا انه ينبغي النظر الى تصويت وفده بالايجاب على الاعلان وعلى بنود أخرى في ضوء بياناته بشأن هذه المسائل .

١٦٠ — وقال ممثل رومانيا ان وفده يعرب عن تحفظه ازاء الفقرة ٤ من الجزء ثانيا .

١٦١ — وقال ممثل بيرو ان وفده قد صوت في صالح الاعلان لأنه يوافق على مبادئه الأساسية ولكنه يود أن يؤكد على أن موقف بيرو من قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د — ٣٠) لا يزال كما هو .

١٦٢ — وأعرب ممثل البرتغال عن أسف وفده لعدم امكانه تأييد الاعلان بسبب الجزء الثاني من الفقرة ٤ من الجزء ثانيا .

١٦٣ — وقال ممثل بابوا غينيا الجديدة انه قد تم احراز تقدم ملحوظ في المؤتمر وأن الاعلان وثيقة جديرة بالتقدير . وصرح بأن وفده تساوره الشكوك حول الجزء الثاني من الفقرة ٤ من الجزء ثانيا وانه كان سيصوت ضدها ما لو كان قد أجرى التصويت على كل فقرة على حدة .

١٦٤ — وقال ممثل كوستاريكا ان وفده لم يكن حاضرا وقت اجراء التصويت وانه كان سيمتنع عن التصويت نتيجة لتحفظاته على الفقرة ٤ من الجزء ثانيا .

١٦٥ — وقال ممثل العراق ان وفده قد أسعده أن يصوت لصالح اعلان المبادىء ، وان مسؤولية تعذر الوصول الى اتفاق في الرأى تقع على قليل من البلدان التي تسعى الى فرض وجهات نظرها على الآخرين ولا سيما الكيان الصهيوني الذى تسانده بلدان أخرى ببلايين الدولارات . وأضاف أنه ينبغي ازالة النظم الحاكمة العنصرية في الجنوب الافريقي وفي فلسطين .

الفصل الثالث عشر

برامج للتعاون الدولي

ألف — تقرير اللجنة الأولى

القسم الأول

تنظيم العمل

١٦٦— أحال المؤتمر ، في جلسته العامة الثانية المعقودة في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، الى اللجنة الأولى البند ١١ من جدول الأعمال " برامج للتعاون الدولي " .

١٦٧— ونظرت اللجنة في البند ١١ في جلساتها من الخامسة الى الرابعة عشرة بالاستناد الى الوثائق التالية : " برامج للتعاون الدولي " (A/CONF.70/6 وAdd.1) ، " سجل المقررات التي اتخذتها اللجنة التحضيرية والاجراءات الأخرى التي أوصت بها في دورتها الثالثة "(A/CONF.70/7) و" مذكرة من الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المواد السمعية البصرية المعدة للمؤتمر" (A/CONF.70/8). وعرضت عليها أيضا دراسة " تحليل البرامج التي تضطلع بها في ميدان المستوطنات البشرية المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة " بوصفها وثيقة معلومات (A/CONF.70/A/4).

موجز المناقشة العامة

١٦٨— بحثت اللجنة " برامج التعاون الدولي " الواردة في الوثائق A/CONF.70/6 و Add.1 و A/CONF.70/7 و A/CONF.70/8 . وألقيت بيانات حول أهداف التعاون الدولي ووظائفه وبرامجه والترتيبات المؤسسية الخاصة به ، وتشدد على العلاقة الوثيقة بين هذه البرامج واعلان المبادئ والتوصيات بشأن التدابير القومية ، ورأى كثير من الوفود أن من شأن اتفاق الرأى على اعلان المبادئ ان تم ، أن يكون أساسا للتعاون الدولي ، وأن من الواجب أن تستمر بعد مؤتمر الموئل قوة الدفع التي ولدها المؤتمر لايجاد وعي عالمي بقضايا المستوطنات البشرية .

١٦٩— ولقد اتفق عموما على أن التدابير القومية في ميدان المستوطنات البشرية لها أهمية كبيرى وعلى أن يكون دور التعاون الدولي هو تكميل تلك التدابير في المجالات التي لا يستطيع فيها البلد نفسه النهوض ببرامج فعالة . وأشير الى أن المقررات الخاصة ببرامج التعاون الدولي يمكن أن تكون على شكل مجموعة من التوصيات على غرار التوصيات بشأن التدابير القومية . ورأى بعض الوفود أن في الامكان وضع التوصيات على أساس البنود الموضوعية الواردة فيها .

١٧٠— وكان هنالك شعور عام بالحاجة الى زيادة التعاون والمساعدة المتعددى الأطراف والثنائيين ، وبأن البلدان أنفسها ينبغي أن تضع برامجها ذات الأولوية وذلك ، مثلا ، عن طريق البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأعرب بعض البلدان المتقدمة النمو عن استعدادها لتقديم مثل هذه المساعدة . وكذلك كان هناك تسليم بأهمية دور المنظمات غير الحكومية في ميدان المستوطنات البشرية ، واقترحت عدة بلدان وجوب تشجيع مشاركتها .

١٧١ — وكان هنالك شعور عام أيضا بأن لن يكون من المناسب أن يتخذ المؤتمر مقررات أو أن يقرر برامج محددة للتعاون ، بل أن يحدد مجالات يمكن فيها الاضطلاع بمثل هذه البرامج . وقد لفت النظر الى عدة مجالات بوصفها تستحق الاهتمام في وقت مبكر هي : (أ) تبادل المعلومات والخبرات (ب) والتعليم والتدريب والبحوث التطبيقية ؛ (ج) واستحداث آليات للتنفيذ ؛ (د) ونقل التكنولوجيا . وجرى التشديد على الحاجة الى اتخاذ مقررات بشأن الأولويات .

١٧٢ — وكان الرأى الغالب ، فيما يتعلق بالشكل الذى يمكن أن تتخذه الترتيبات المؤسسية ، هو وجوب الاستفادة من المؤسسات والأجهزة القائمة التابعة للأمم المتحدة وتجنب تكاثر الوكالات الجديدة وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها لايجاد حل يقوم على أساس تقوية مركز الاسكان والبناء والتخطيط داخل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . بينما أيدت عدة وفود اناطة المسؤولية المركزية عن المستوطنات البشرية ببرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة . ودعت عدة وفود الى انشاء هيئة جديدة مستقلة ، وآثر بعضها عدم ابداء الرأى في المرحلة الحالية .

١٧٣ — وأيد كثير من الوفود الاقتراح بزيادة لا مركزية الأنشطة وتقوية الهياكل الاقليمية . وسلّم أيضا بالحاجة الى تقسيم واضح لهذه المسؤوليات على الصعيدين الاقليمي والقومي .

١٧٤ — ونبّهت عدة وفود الى أنه يجب أن توضع في الاعتبار عند اتخاذ أى مقرر بشأن الترتيبات المؤسسية الدولية نتائج أعمال اللجنة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، قال بعض الوفود انه ينبغي أن تستعرض بامعان الآثار المالية المترتبة على أية توصية بشأن الترتيبات المؤسسية .

١٧٥ — وشدّد البعض على أن من المستصوب تحسين تبادل المعلومات والخبرات وكذلك انشاء شبكات اعلام عامة على الصعيدين العالمي والاقليمي ، مع ايلاء اهتمام خاص للنهج المبتكرة في ميدان المستوطنات البشرية . واتفق على أن المواد المعدة لمؤتمر الموئل تشكل موردا ثمينا لتبادل الخبراء والتدريب . وفي هذا الصدد ، أعربت وفود كثيرة عن تأييدها لبرنامج المتابعة الذى اقترحه البلد المضيف ، بشأن المواد السمعية البصرية . وكذلك أعربت عدة بلدان عن استعدادها لنقل حقوق نشر الأفلام والنسخ السلبية .

انشاء فريق عامل

١٧٦ — وفي الجلسة التاسعة ، قررت اللجنة ، دون تصويت ، وبناء على اقتراح من رئيسها ، تشكيل فريق عامل من مجموع أعضائها لصياغة اقتراح بشأن برامج التعاون الدولي . واجتمع الفريق العامل برئاسة السيد غلام م . صمداني (باكستان) وقد تألف من نواة تضم ممثلين اثنين من كل منطقة اقليمية (باكستان وبولندا وتنزانيا وجامايكا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وزائير والفلبين والمكسيك وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية) . وفتح باب الاشتراك في الفريق العامل لكافة أعضاء اللجنة .

١٧٧ — وعرضت على الفريق العامل مشاريع اقتراحات وقرارات مقدمة من الحكومات التالية : الولايات المتحدة ، والسويد ، وهولندا ، وسوازيلند ، وغابون ، وايطاليا ، وفرنسا ، وايران ، والفلبين

(A/CONF.70/C.1/WG.2/CRP.1 و Corr.1 و CRP.2 و Corr.1، و CRP.3-8 و 10 و 11) ، بالاضافة الى مشروعي قرارين مقدمين الى اللجنة من غواتيمالا (A/CONF.70/C.1/L.3) وسرى لانكا (A/CONF.70/C.1/L.5) .

١٧٨ — واقترح الفريق العامل مشروع قرار لتنظر فيه اللجنة (A/CONF.70/C.1/L.9 و Corr.1) قائم على أساس المقترحات التي كانت أمامه ، وقد أرفقت به مقترحات مقدمة من سرى لانكا والفلبين وفرنسا .

الاجراءات التي اتخذتها اللجنة

١٧٩ — عرض على اللجنة مشروع القرار المقترح من الفريق العامل كي تنظر فيه (A/CONF.70/C.1/L.9) ، وكذلك التعديلات المقترحة عليه (A/CONF.70/C.1/L.12 و 14 و 15) .

١٨٠ — وفي الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، قررت اللجنة اعتماد الديباجة والأجزاء 'أولا' لغاية 'تاسعا' من مشروع القرار المقترح من الفريق العامل (A/CONF.70/C.1/L.9) ، وأوصت بأن تنظر الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين في ذلك النص وأن تبت نهائيا في الجزء 'عاشرا' بشأن "الصلة التنظيمية" مع العلم بأن البت في هذا الجزء سيقتضي اجراء تغييرات معنية في الأجزاء ذات الصلة من نص القرار أما التعديلات المقترحة على مشروع القرار فقد سحبت على أن تقوم الوفود التي ترغب في ابداء تحفظات بتقديمها خطيا في ١٠ حزيران/يونيه ، وأن تدرج هذه التحفظات في تقرير اللجنة عن هذا البند الى المؤتمر في جلسته العامة . ثم وافقت اللجنة على ارفاق الاقتراح المقدم شفويا من يوغوسلافيا بمشروع القرار . ثم وافقت اللجنة بالاجماع على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/CONF.70/C.1/L.9 ، بالصيغة المنقحة في الجلسة الثانية عشرة ، على أن يتوقف ذلك على قيام الجمعية العامة بالبت نهائيا في الجزء 'عاشرا' (يرد النص بصيغته المعدلة من قبل الجمعية العامة في مرفق القرار الأول بالفصل الثالث) .

١٨١ — وأبدت الحكومات التالية تحفظات حيال هذا القرار : الأرجنتين ، اكوادور ، أوغندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البرتغال ، بلجيكا ، بوليفيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، جامايكا ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية الليبية ، السنغال ، غابون ، غرينادا ، غواتيمالا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، كوبا ، الكويت ، كينيا ، مجموعة امريكا اللاتينية ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، اليابان (للاطلاع على التحفظات انظر الفصل الثالث ، القرار الأول ، المرفق ، التذييل ، الفرع ٦)

١٨٢ — وعرض على اللجنة في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ مشروع قرار مقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ومنغوليا وهنغاريا (A/CONF.70/C.1/L.13) . وقد أقرت اللجنة بالاجماع هذا القرار بصيغته المنقحة شفويا من قبل ممثل الهند . ويرد نص هذا القرار في الفصل الثالث بوصفه القرار الثاني .

١٨٣ — وفي الجلسة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه قدم ممثل كندا مشروع قرار بعنوان "استخدام

المواد السمعية البصرية في فترة ما بعد مؤتمر الموئل " (A/CONF.70/C.1/L.6) ، وذلك باسم كل من استراليا وبولندا والسويد وغانا والفلبين وفنلندا وكولومبيا وكينيا والمكسيك وموريتانيا والنمسا والهند والولايات المتحدة الأمريكية ويوغوسلافيا . وقال انه ينبغي تنقيح مشروع القرار بحذف الحرف " و " الوارد قبل كلمة " الاعلامية " في الفقرة ١ . ثم أقرت اللجنة بالاجماع مشروع القرار . (يرد نص القرار في الفصل الثالث ، القرار الخامس) .

١٨٤ — وعرض على اللجنة أيضا مشروع قرار قدمته ايران (A/CONF.70/C.1/L.10) . وفي الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ سحب ممثل ايران مشروع القرار هذا .

القسم الثاني

توصيات اللجنة

١٨٥ — توصي اللجنة المؤتمر باعتماد ثلاثة مشاريع قرارات (للاطلاع على نص القرارات ، بصيغتها المعدلة من قبل المؤتمر ، انظر الفصل الثالث) .

اضافة

١٨٦ — وفي الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه قدم ممثل مصر باسم الجزائر ومصر مشروع قرار معنون " أحوال معيشة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة " (A/CONF.70/C.1/L.4) . وفي الجلسة الرابعة عشرة أجرى مقدما مشروع القرار تنقيحا شفويا له (للاطلاع على النص بصيغته المنقحة ، انظر الفصل الثالث ، القرار الثالث) . وقررت اللجنة بالاجماع احالة مشروع القرار الى جلسة عامة للمؤتمر للبت فيه .

١٨٧ — وفي الجلسة الرابعة عشرة عرض على اللجنة مشروع قرار مقدم من ايطاليا بشأن برامج التعاون الدولي (A/CONF.70/C.1/L.15) . وفي الجلسة نفسها سحب ممثل ايطاليا مشروع القرار .

باء — الاجراءات المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر

١٨٨ — وفي الجلسة الثامنة عشر المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٧٦ نظر المؤتمر في تقرير اللجنة (A/CONF.70/9) بشأن البند ١١ من جدول الأعمال " برامج للتعاون الدولي " . وقامت السيدة كيرستين اولد فيلت (السويد) مقررة اللجنة بتقديم التقرير فقالت ، ان اللجنة قد أنشأت فريقا عاملا ترك باب العضوية فيه مفتوحا قام بوضع مشروع قرار بشأن برامج التعاون الدولي . وأضافت ان اللجنة قد أقرت الأجزاء من أولا الى عاشرا من مشروع القرار الذى قدمه الفريق العامل وقررت أن توصي الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين بالنظر في نص مشروع القرار والبت بصفة نهائية في الجزء عاشرا المعنون " الصلة التنظيمية " . وقد سلمت اللجنة ، لدى قيامها بذلك ، بأنه يتعين اجراء تعديلات معينة في الأجزاء ذات الصلة من نص مشروع القرار وان هذا هو السبب وراء ظهور

أجزاء من الفقرات ١٢ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٤ بين معقوفتين . وقالت ان الفقرة السابعة من الديباجة والفقرة الفرعية ج من الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة ترد ان بين معقوفتين الى حين صدور قرار المؤتمر بشأن صياغة هذه المسائل في اعلان المبادئ . وأوردت المقررة تفصيلا للتعديلات التي ينبغي اجراؤها على الوثيقة النهائية وهي :

(أ) أن تصبح الفقرة السادسة من الديباجة على النحو التالي :

" واعترافا منه بوجوب النظر الى المستوطنات البشرية والخطوات الواجب اتباعها لتحسينها على أنها أحد المكونات الأساسية للانماء الاجتماعي الاقتصادي ،"

(ب) أن يدرج في تذييل مشروع تقرير اللجنة الاقتراح المقدم من الفلبين والوارد في مرفق الوثيقة A/CONF.70/L.9 .

(ج) وأخيرا أن يدرج في الفقرة ٤٠ (ب) من الجزء عاشرا من تذييل مشروع القرار ألف كجزء لا يتجزأ منه العديد من المقترحات التي قدمها نائب رئيس الفريق العامل فيما يتصل بمجموعة من المعايير بشأن الترتيبات المؤسسية ولا سيما فيما يتصل بتحديد موقع هذه الترتيبات . كما ينبغي عرض التحفظات على الجمعية العامة أثناء نظرها في المسألة .

١٨٩ — وتضمن مشروع التقرير أيضا مشروعي قرارين آخرين أوصى المؤتمر باعتمادهما ومشروع قرار ثالث أحاله الى المؤتمر لاتخاذ قرار بشأنه .

١٩٠ — وتم تقديم القسم الثاني من مشروع التقرير الذى يتضمن مشروع القرار ألف والمرفق .

١٩١ — وطلب ممثل الفلبين اجراء تصحيحات في الاضافة المقترحة التي قدمها وفده .

١٩٢ — وعقب مناقشة على اقتراح ممثل تونس بحذف المعقوفتين الواردتين في الفقرة ٩ تمت الموافقة عليه .

١٩٣ — وقدم ممثل بابوا غينيا الجديدة اقتراحا بحذف العبارة الواردة في الفقرة ١٢ بين معقوفتين وهي (وتحل محل لجنة الاسكان والبناء والتخطيط الحالية) وبعد مناقشة الاقتراح تم اعتماده بأغلبية ٥٣ صوتا مقابل ١٤ صوتا وامتناع خمسة اشخاص عن التصويت .

١٩٤ — واعتمد باتفاق الآراء مشروع القرار ألف بصيغته المعدلة .

١٩٥ — واعتمد باتفاق الآراء مشروعا القرارين باء وجيم .

١٩٦ — وكان معروضا على المؤتمر مشروع قرار قدمته الجزائر ومصر بعنوان " أحوال معيشة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة " (A/CONF.70/L.6) وكانت اللجنة الأولى قد أحالته الى المؤتمر لاتخاذ قرار بشأنه (انظر الفقرة ١٨٦ أعلاه) .

١٩٧ — وقال ممثل اسرائيل انه يؤسفه أشد الأسف أن يعرض على المؤتمر مثل هذا القرار وأضاف انه لا علاقة له بأمور الموئل . وصرح بأن اسرائيل ستصوت ضد مشروع القرار وانها لن تتعاون في تنفيذه .

١٩٨ — وقال ممثل مصر انه يأمل في أن يعتمد مشروع القرار باتفاق الآراء . وأضاف انه كان يتوقع ألا تتعاون اسرائيل في تنفيذ التوصية الواردة في مشروع القرار بأن تطلب الجمعية العامة الى

الأمين العام اعداد تقرير عن أحوال معيشة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة نظرا لأنه سيكون دامغا لها . وطلبت مصر بتأييد من ممثلي عمان والمغرب اجراء تصويت بنداء الأصوات اذا لم يتم التوصل الى اجماع الرأى .

١٩٩ — وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الاردن ، افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوروندى ، بولندا ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غرينادا ، الفلبين ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، باراغواى ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، أوروغواى ، ايرلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، بلجيكا ، بورما ، بوليفيا ، بيرو ، توغو ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، لوكسمبرغ ، ليبيريا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس ، هولندا ، اليابان .

٢٠٠ — وبهذا اعتمد القرار بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ٤٢ عضوا عن التصويت (للاطلاع على النص انظر الفصل الثالث ، القرار الثالث) .

٢٠١ — وقال ممثل الولايات المتحدة ان وفده قد صوت ضد مشروع القرار لأن المسائل التي يتناولها ليست من اختصاص المؤتمر ومن الأنسب تناولها في مجلس الأمن .

٢٠٢ — وقال ممثل اليابان ان وفده قد امتنع عن التصويت رغم تعاطفه مع مشاكل الفلسطينيين لأن مشروع القرار يتناول أمورا من الأنسب تناولها في مجلس الأمن ، وأشار الى التوصيات المقدمة في المؤتمر التحضيرى الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والتي لم تؤيدها اليابان .

٢٠٣ — وقال ممثل غانا انه على الرغم من أن وفده يتعاطف مع الفلسطينيين فان هناك محافل أنسب في الأمم المتحدة لدراسة هذه المسألة .

٢٠٤ — وأعلن ممثل جمهورية المانيا الاتحادية عن تأييد وفده للملاحظات التي أدلى بها ممثل غانا . وقال انه لا يمكن أن تكون من بين مهام المؤتمر محاولة تناول مسائل سياسية تتجاوز نطاق اختصاصه .

٢٠٥ — وقال ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة سترحب بجهود الأمين العام وسوف تضع أفرادها تحت تصرفه أثناء قيامه بدراسته .

٢٠٦ — وقال ممثل ليبيريا ان وفده قد امتنع عن التصويت بسبب عدم توفر الوقت اللازم لاستشارة حكومته .

٢٠٧ — وقال ممثل اكوادور ان وفده يرى انه لا يمكنه أن يصوت في صالح مشروع القرار لأن هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة تتناول هذه المسألة .

٢٠٨ — وعرض ممثل كوبا مشروع القرار المتضمن في الوثيقة (A/CONF.70/L.7) والمقدم أيضا من بيرو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وغرينادا وغواتيمالا وفنزويلا والمكسيك وقال ان مشروع القرار يقع ضمن اطار محاولة صبغ الجهود المتعلقة بالمستوطنات البشرية بالطابع الاقليمي .

٢٠٩ — وقال ممثل الأرجنتين ان وفده يؤيد مبدأ مشروع القرار ولكنه يقترح اضافة عبارة "ودون الاقليمية" في الفقرة الرابعة من الديباجة .

٢١٠ — وقال ممثل غابون ان وفده يؤيد القرار ويرحب بعقد اجتماع اقليمي افريقي في ليبرفيل .

٢١١ — وطلب ممثل اليابان بيانا واضحا عن الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار وفقا للاجراء المعهود .

٢١٢ — وقال ممثل كوبا ان ليس ثمة ضرورة لهذا البيان نظرا لأن مشروع القرار يقع تحت العنوان العام "التعاون الدولي" . واقترح اجراء تعديلين على فقرة المنطوق بحيث يصبح السطران الثاني والثالث على النحو التالي : تعقد قبل الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة أو قبل الدورة التالية لهذه الدورة اذا لم يتيسر ذلك . وقد تمت الموافقة على اقتراح الأرجنتين .

٢١٣ — وقال الأمين العام للمؤتمر ان هذه ليست مسألة ذات آثار مالية ولكنها مجرد توصية للأمين العام .

٢١٤ — واعتمد باتفاق الآراء مشروع القرار بصيغته المعدلة . (للاطلاع على النص انظر الفصل الثالث، القرار الرابع) .

٢١٥ — وقال ممثل البرازيل انه على الرغم من أن وفده قد شارك في اتفاق الرأى فان حكومته قد ترى ضرورة الادلاء بمزيد من الآراء فيما يتعلق بهذه المسألة .

٢١٦ — ورحب ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالقرار وقال ان اللجنة سوف تبذل قصارها لتأمين تنفيذه على نحو فعال .

الفصل الرابع عشـــر

توصيات بشأن التدابير القوميـــة

ألف ــ تقرير اللجنة الثانية

القسم الأول

تنظيم العمل

٢١٧ ــ احال المؤتمر ، في جلسته الثانية المعقودة في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، الى اللجنة الثانية البند ١٠ من جدول الأعمال " توصيات بشأن التدابير القومية " . وكان من المقرر ان تبحث اللجنة ، على وجه التحديد ، البنود الفرعية التالية : (أ) السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات، (ب) تخطيط المستوطنات ، (و) المؤسسات والتنظيم .

٢١٨ ــ وعرضت وثيقة " توصيات بشأن التدابير القوميـــة " (A/CONF.70/5) على اللجنة بوصفهـــا وثيقتها الأساسية . وبالاضافة الى ذلك عرضت الوثيقتان الأساسيتان التاليتان على اللجنـــة : " الاستعراض العالمي للمستوطنات البشرية " (A/CONF.70/A/1) و " السياسات والتخطيـــط والمؤسسات " (A/CONF.70/A/2) .

٢١٩ ــ وفي الجلسة الثانية قررت اللجنة بالاجماع ، بعد تلقيها من الوفود عديدا من التعديلات ، وبناء على اقتراح من ممثل استراليا ، تشكيل فريق صياغة معنيا " بتوصيات بشأن التدابير القوميـــة " . ويتألف فريق الصياغة من ثلاثة اعضاء من كل مجموعة اقليمية بالاضافة الى مراقب عن كل عضو ، وذلك علـى النحو التالي : باكستان ، وبولندا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والسويد ، والعراق ، وغانا ، وكوبا ، وكولومبيا ، ومصر ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة ، وموريشيوس ، والهند ، والولايـــات المتحدة . كما يتألف من مراقبين عن : الأرجنتين ، واستراليا ، والامارات العربية المتحـــدة ، واندونيسيا ، وايران ، والجزائر ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، وغيانا ، والفلبين ، وفنزويـــلا ، وكينيا ، وليبيريا ، وهولندا . وعقد فريق الصياغة احدى عشرة جلسة برئاسة السيد ايستون دوغلاس مقرر اللجنة . وقام السيد اندرو ليغالي (كينيا) بمهمة منظم جلسات فريق الصياغة كما ترأس الجلسات في مناسبات عدة . وترك باب العضوية في فريق الصياغة مفتوحا لتمكين الوفود المهتمة من الاشتراك في صياغة بنود معينة تستأثر باهتمامها .

٢٢٠ ــ ورأت اللجنة ان عمل المؤتمر وعملها يتصلان اتصالا وثيقا بعمل المؤتمرات الأخرى للأمـــم المتحدة كالمؤتمرات المتعلقة بالأغذية والسكان والسنة الدولية للمرأة . وجميع هذه المؤتمرات الدولية الكبرى تعنى بالمشاكل الانمائية العالمية . واكد احد الممثلين ضرورة ان يصدر المؤتمر بيانا واضحا عن اولويات العمل في ميدان المستوطنات البشرية . ولاحظ الممثل مستشهدا بما انطوت عليه اقوال باربارا وورد من معنى بأنه اذا كانت جميع مشاكل المستوطنات البشرية مشاكل رئيسية ، فلن تكـــون اى منها مشكلة رئيسية .

٢٢١ ـ تعززت مداولات اللجنة بصورة كبيرة بعرض واحد واربعين فيلما كسوليا ساعدت على تقديم شرح جلي للخبرات القومية في مشاريع المستوطنات البشرية وبرامجها . ومع ان هذا المؤتمر كان اول مؤتمر دولي يستخدم المواد السمعية البصرية فان اللجنة قد رأت ان في هذه المواد تجديدا مفيدا . واوصت باستخدامها في مؤتمرات الأمم المتحدة المقبلة ذات الطبيعة المناسبة .

مناقشة البنود الفرعية

السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات

٢٢٢ ـ على الرغم من ان اللجنة كانت متفقة على مدى وشدة مشاكل المستوطنات البشرية ، فقد لاحظ بعض الممثلين ان مصطلحات " السياسات " و " الأهداف " و " الاستراتيجيات " تفسيرات متباينة كثيرة وانها قد استخدمت جزافا في بعض الأحيان .

٢٢٣ ـ جرى النظر الى تخطيط المستوطنات على انه عملية لبلوغ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للانماء القومي ، وقيل انه ما ان يتم تحديد الأهداف القومية حتى ترسم " السياسات " و " الاستراتيجيات " لبلوغ تلك الأهداف . وتقام المؤسسات ، التي تدار من خلالها عملية التخطيط ، من اجل تنفيذ التوجيهات المنبثقة عن السياسات والاستراتيجيات . وذكر احد الممثلين ان السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات يجب الا تستخدم لنقل الناس من اراضيهم واعادة اسكانهم في مواقع اخرى . واعلن ان شعبه قد عانى الأمرين من ترحيله من منازله وانه يأمل ان تساعد بعض طاقات المؤتمر على تحسين احوال شعبه .

٢٢٤ ـ واعرب ممثل البرازيل عن بعض التحفظات حيال صياغة الفقرة الفرعية (ب) من التوصية ألف ـ ٢ رغم ان وفده ايد اعتماد تلك التوصية . وكان ممثل اليابان قد اقترح حذف الفقرة الثانوية ' ٥ ' من الفقرة الفرعية (ج) من التوصية ألف ـ ٢ .

تخطيط المستوطنات

٢٢٥ ـ وكان ثمة نوع من الاتفاق على ان الهدف الأساسي لتخطيط المستوطنات عالمي النطاق ، أي تحسين نوعية الحياة مع صون التراث البيئي للانسان . واعلن عدة ممثلين ان الكثافات السكانية في المستوطنات البشرية هي مقاييس هامة لنوعية الحياة . وانه غالبا ما تقاس نوعية الحياة بمقياسي الدخل والثروة . ورأى ممثل آخر ان يسر الحصول على الخدمات العامة الأساسية مقياس أساس لنوعية الحياة . ورأى البعض ان الكفاية في توفير الخدمات العامة ذات صلة بالكثافات السكانية ؛ اى ان جعل الخدمات العامة اقتصادية يتطلب كثافة سكانية دنيا ، في حين ان تعدى الكثافات العليا ، مع الاكتظاظ المترتب عليها ، يجعل الخدمات اكثر تكلفة .

٢٢٦ ـ ولما كان تخطيط المستوطنات البشرية جزءا لا يتجزأ من التخطيط الانمائي القومي الشامل فانه يجب تحقيق الانسجام والتنسيق بين اهداف تخطيط المستوطنات وبين الأنشطة العامة في الميادين الأساسية الأخرى كميادين السكان والعمالة والصحة والتغذية . واكد احد الممثلين الحاجة الى القيام بعمل قومي في ميدان تخطيط المستوطنات . وقال ان قيام نظام سوقي لا اساس له سوى

القدرة على الدفع يسفر تلقائيا عن عزل الفئات الأقل حظا ؛ وان تأمين الرعاية لكافة الفئات الاجتماعية يتطلب اجراءات ورقابة يمارسها الشعب بوصفها جزءا من الاستخدام المخطط للموارد . ورأى احد الممثلين ان الهدف الرئيسي لتخطيط المستوطنات هو توزيع العمالة المنتجة على مختلف المناطق القومية .

٢٢٧ — وعلى الرغم من ان اهداف تخطيط المستوطنات تتشابه من امة لأخرى ، الا انه ستكون هناك اختلافات كبيرة في الطرق والوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف . وفي هذا الصدد ستحدد الطبيعة القومية للتنظيم السياسي والقيم الحضارية بدرجة كبيرة اختيار ادوات هذه السياسات .

٢٢٨ — وذكر احد الممثلين ان جميع الأنظمة البيئية لها قدرة على دعم الحياة قابلة للقياس . وقال ان المستوطنات البشرية تستخدم العديد من الأنظمة البيئية ، مثل الأرض والماء والهواء والتربة . ويجب دوما رسم سياسة المستوطنات على نحو يقيم توازنا بين الحدود التي تقف عندها قدرة البيئة والمطالب الانسانية الأساسية — التي تزداد بسبب كل من النمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة — ، والأموال المحدودة للاستثمار العام .

٢٢٩ — وقد أدى نمو المدن الكبيرة ، نموا فوضويا غير مخطط ، على شكل مجموعات حضرية متساحة ، الى ظهور بيئات يتعرض فيها الفرد لضغوط اجتماعية ونفسية شديدة . فتخطيط المستوطنات يجب ان يلتمس ، بمراعاته الاحتياجات على صعيد انساني ، الوسائل التي تكفل ، في المستقبل ، عدم استمرار تكاثر مثل هذه المدن غير القابلة للسكنى . ولقد ادى التوسع الحضرى غير المخطط ، في كثير من البلدان ، الى فقدان مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية . كما اثبت اسلوب احاطة المدن بساحات عامة ، او " أحزمة خضراء " ، نجاحه في الحد من نمو بعض المدن الكبيرة .

٢٣٠ — وثمة حاجة الى حماية المدن التاريخية والمباني والنصب الفريدة والقيم الحضارية . وسيكون من الضرورى ، في المناطق التي بدأت فيها القيم الحضارية والفنية التقليدية في الزوال ، وضع برنامج قومي متضافر لاحياء هذه القيم من جديد .

٢٣١ — وهناك كثير من البلدان تتمتع بخبرة طويلة الأمد بأساليب التخطيط المختلفة ، وقد اصبح بعضها معروفا على الصعيد الدولي على انه " نماذج للتخطيط " . ورغم انه اتفق على ان على كل بلد اقامة عملية التخطيط فيه على اساس نموذج محلي ، كان من رأى كثير من الممثلين ان نماذج عمليات التخطيط الأجنبية يمكن ان تكون بمثابة مبادئ توجيهية ، او نقاط انطلاق ، لصياغة نموذج محلي . وذكر احد الممثلين ان هناك حاجة الى خرائط بمختلف المقاسات تستخدم كأداة مفيدة في تخطيط المستوطنات البشرية .

٢٣٢ — واتفقت اللجنة على مزايا وضع معايير دنيا وعليا . الا ان احد الممثلين اشار الى أن وضع معايير متصلبة يؤدى احيانا دون قصد الى تقييد قدرة المجموعات المحرومة على الارتقاء . وذكر ممثل آخر ان وضع معايير دنيا قومية موضع التنفيذ يعني ، في ضوء تجربته القومية ، التكريس التلقائي لجزء كبير من الموارد الاقتصادية القومية .

٢٣٣ — وعلى الرغم من اعتراف كثير من الممثلين بأهمية المدن والقرى الصناعية ، فقد شددوا على الأهمية الخاصة للاعمار الريفي المتكامل . ولاحظ احد الممثلين ان المناطق الريفية ، على نقيض

الفكرة الشائعة عنها ، لا تقع دائما في المناطق الخلفية ، وان غالبية السكان في البلدان النامية ، رغم الهجرة المستمرة فيها الى المراكز الحضرية ، لا تزال تعيش في مناطق ريفية ؛ فينبغي أن يستخدم تخطيط مراكز الاعمار الريفي منطلقا " تشبيكيا " الى تخطيط الأرض ، والماء ، والقوة الكهربائية ، وخدمات حفظ الصحة ، ومتطلبات الصحة العامة . وكان هناك رأى بأن مسألة ادارة المياه ومسألة توفير مياه صالحة للشرب مسألتان حيويتان للمستوطنات الريفية . وأشار أحد الممثلين الى ان المستوطنات الريفية يمكن ان تكون بمثابة مراكز خدمة للمناطق الأكبر . وقد يحسن تنفيذ مشاريع الاعمار الريفي على مراحل ، تبدأ بمشروع نموذجي .

٢٣٤ — وقررت اللجنة ان النظر في تعديل قدمته كوبا على الديباجة الواردة تحت البند الفرعي (ب) من البند ١٠ المعنون " تخطيط المستوطنات " يجب ان يتم في جلسة عامة للمؤتمر وليس في اللجنة . وكان هذا التعديل ذا علاقة بتنفيذ تخطيط المستوطنات في الأراضي والأقاليم التي تتم حيازتها عن طريق الاكراه والتهديد .

المؤسسات والتنظيم

٢٣٥ — يقتضي تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات وجود اطار مؤسسي وتشريعي . وقد كانت هناك آراء متضاربة بشأن ضرورة وجود مؤسسة قومية وحيدة ، رفيعة المستوى ، لمعالجة مشاكل المستوطنات البشرية . وكان من رأى احد الوفود انه ليس في مقدور البلدان النامية ان توزع مواردها المالية ومواردها من اليد العاملة على شبكة دائمة التوسع من المؤسسات . وقال ممثل هذا الوفد انه ينبغي على مؤسسات الانماء الاقتصادى والاجتماعي القائمة : (أ) ان توسع من نطاق اختصاصاتها ليشمل مسائل المستوطنات البشرية ؛ (ب) وان يتم تعزيزها كيما تتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتها الموسعة . وكان من رأى احد الممثلين ايضا ان المركزية المفرطة في السلطات والاختصاصات المؤسسية لا تتفق مع الآراء التي تتمسك بها اللجنة بشدة حول ضرورة المشاركة المحلية . بيد ان ممثلين آخرين ذهبوا الى ان وجود مؤسسة وحيدة ، رفيعة المستوى ، هو افضل وسيلة لضمان توفر هيمنة عامة شاملة على مشاكل المستوطنات البشرية ، وان هناك حاجة للتنسيق بين المؤسسات الحكومية على مختلف المستويات ، اى المستويات المحلية والاقليمية والقومية . وقال احد الممثلين ان لا مركزية اتخاذ القرارات تتطلب وجود مؤسسات للمستوطنات البشرية على كافة المستويات الحكومية .

٢٣٦ — واتفقت اللجنة على اهمية المشاركة المحلية في تخطيط المستوطنات البشرية واتخاذ القرارات بشأنها . وكان من رأى كثير من اعضاء الوفود ان المحاولات السابقة لتخطيط المستوطنات في بلدانهم قد باءت بالفشل نظرا لأن نخبة من التقنيين ، تتألف عادة من اشخاص غير ملمين بالقيم الحضارية المحلية ، كانت تضطلع بتنفيذ المشاريع حتى دون استشارة السكان الذين تؤثر فيهم هذه المشاريع .

٢٣٧ — وفي هذا الصدد ، اكد ممثلون عديدون على ان " المشاركة " تعني اكثر بكثير من مجرد استشارة الجماعات المتأثرة على الصعيد المحلي . واقترح بعض الممثلين ان يتم النص على المشاركة الديمقراطية في التشريعات القومية ؛ اى ان يتم ، في الهيئة التشريعية للبلد ، استعراض ومناقشة التقرير القومي عن المستوطنات البشرية ، المتضمن في وثيقة للتخطيط العمراني على الصعيد القومي .

على ان اختلاف النظم الحضارية والسياسية حال دون الوصول الى اى اتفاق حول اساليب محـــددة للمشاركة المحلية . بيد انه يبدو من المناقشة ان المشاركة المحلية الفعالة تتطلب ، في جملة امور ، توفر تمثيل مناسب لكافة مصالح المجتمع المحلي — ولا سيما مصالح الأطفال ، والشباب والنســـاء ، والمسنين ، والمعوقين — ، في عملية اتخاذ القرارات .

٢٣٨ — وهناك كثير من البلدان المعرضة لكوارث طبيعية متكررة مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات . ومن الممكن ان تتهدم ، في ساعات ، مستوطنات بشرية اقتضى تشييدها عشرات السنين . ومن ثـم ينبغي انشاء مؤسسات تعنى بعمليات جميع المراحل التالية للكوارث وتشترك في هذه العمليات ، من اجلاء وانقاذ واغاثة واعادة توطين . وبالاضافة الى مشاكل الصحة العامة وخدمات حفظ الصحة وتوفير الأغذية ، التي تنشأ فورا في اعقاب اية كارية ، اشار احد الممثلين الى مشاكل هامة واصعب في اغلب الأحيان ، وهي المشاكل الاجتماعية الناجمة عن كوارث طبيعية وصنعية . واشار بصفة خاصة الـــى صعوبة لمّ شمل الأسر واعادة بناء البنيـة الاجتماعية للجماعة . وعلى الرغم من ان اللجنة كانت تناقش توصيات بشأن التدابير القومية ، فقد اقترح احد الممثلين انشاء صندوق تأمين دولي للبلـــدان المعرضة للكوارث .

٢٣٩ — ولاحظت اللجنة ان ما يقرب من خمسة وعشرين بلدا كانت قد اشتركت في حلقتين دراسيتـين عن موضوعي المستوطنات النائية والكوارث الطبيعية . ورأت ان هاتين الحلقتين الدراسيتين قـــد اتاحتا فرصا جديدة لتبادل الخبرة التقنية ، وان المرافق السمعية البصرية الممتازة ، التي غدت في متناول اليد نتيجة للجهود المشتركة التي بذلتها الأمانة المضيفة وامانة مؤتمر الموئل ، كانت موضـع تقدير خاص من قبل المشتركين .

٢٤٠ — ورؤى ان مشاكل العزلة الفردية والمجتمعية سائدة في المستوطنات النائية في كثير مـــن البلدان . ورأت الحلقة الدراسية الخاصة بالكوارث الطبيعية ان التخطيط للتوقّي من الكوارث قبـل وقوعها يجب ان يعطى الأولوية من قبل الحكومات على كافة مستوياتها . وينبغي ايلاء اهتمام خاص ، في المناطق المعرضة للكوارث ، الى اختيار الموقع الأمثل للمستوطنات البشرية ؛ وفي هذا الصـدد ، ارتؤيت فائدة اساليب تحليل عدم المناعة .

القسم الثاني

توصية اللجنة

٢٤١ — قدمت اللجنة الى المؤتمر نصوص توصيات بشأن التدابير القومية (للاطلاع على نصـــوص التوصيات بصيغتها المعدلة من قبل المؤتمر ، أنظر الفصل الثاني من الباب الأول) .

باء — الاجراءات المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر بشـــأن تقرير اللجنة الثانية

٢٤٢ — في الجلسة السادسة عشرة نظر المؤتمر في تقرير اللجنة (A/CONF.70/10) الذى قدمه السيد ايستون دوغلاس (جامايكا) مقرر اللجنة . وقال السيد ايستون دوغلاس انه على الرغم من ان تقريـــر

اللجنة لا يعكس كافة البيانات بالقدر الذى يرغب فيه المتكلمون فانه سرد واضح ودقيق لمداولات اللجنة . واشار الى ان القسم الثاني من التقرير يتضمن ٣٣ توصية بشأن التدابير القومية واضاف ان التوصيات السبع الأولى منها تتعلق بالسياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات وان التوصيات الست عشرة التالية تتعلق بتخطيط المستوطنات ، وان التوصيات العشر الباقية تتعلق بالمؤسسات والتنظيم . وقال انه تم اعتماد جميع التوصيات باتفاق الآراء باستثناء تعديل واحد على ديباجة التوصية باء تقرر عرضه في جلسة عامة للمؤتمر .

٢٤٣ — وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من التوصية ألف — ٢ قال ممثلو جمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا واليابان ان وفودهم تحتفظ بموقفها من الاشارات الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد التي تم توضيحها في مناسبات سابقة في الامم المتحدة .

٢٤٤ — وفي ديباجة التوصية باء (تخطيط المستوطنات) قدم ممثل كوبا الفقرة الاضافية المقترحة التالية (A/CONF.70/L.3) :

" يجب ان يرمي تخطيط المستوطنات البشرية الى تحسين نوعية حياة الناس مع الاحترام التام للاحتياجات المحلية والثقافية والاجتماعية ، والاضطلاع بتخطيط المستوطنات وتنفيذه لفرض اطالة أمد وترسيخ الاحتلال والقهر في الأقاليم والأراضي التي اكتسبت بالاكراه والتخويف لا يجوز وتتوجب ادانته بوصفه انتهاكا لمبادئ الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان " .

٢٤٥ — وتساءل ممثل اسرائيل عما اذا كان يقصد بذلك الاشارة الى الجنود الكوبيين في أنغولا ام الى القوات السورية في لبنان . وقال ان وفده يعارض بشدة صبغ المؤتمر بالطابع السياسي . وحث المؤتمر على عدم الانغماس في تيار الدعاية .

٢٤٦ — وأدلى ببيانات لتأييد التعديل ممثلو الجمهورية العربية السورية ويوغوسلافيا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية والامارات العربية المتحدة والكونغو والمؤتمر القومي الافريقي وأوغندا والسودان وبنما وقبرص والصومال والأردن . وعارض التعديل ممثلو اسرائيل وكوستاريكا وفرنسا .

٢٤٧ — واقترح ممثل باكستان ان يقرر المؤتمر بمقتضى المادة ٣١ من نظامه الداخلي ، ان اعتماد التعديل الذى اقترحه وفد كوبا يتطلب أغلبية بسيطة واقترح اعتماد هذا الاجراء كيما يسرى على كافة التعديلات المقترحة في الجلسات العامة .

٢٤٨ — وقال الرئيس ان في رأيه ان اقتراح ممثل الباكستان ينطوى على مسألة مضمونية ولهذا فانه يتطلب أغلبية الثلثين . وطلب من المؤتمر ان يقرر ما اذا كان يؤيد رأيه القائل بأن هذه المسألة مسألة مضمونية وليست اقتراحا اجرائيا . وبعد مناقشة هذه المسألة تم طرحها للتصويت . وقرر المؤتمر بأغلبية ٥٩ صوتا مقابل ٣٠ صوتا وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت ان اقتراح باكستان مسألة اجرائية ولهذا فانه لا يتطلب أغلبية الثلثين .

٢٤٩ — وبعد مناقشة اقتراح باكستان طلب ممثل هولندا ان يجرى تصويت عليه بنداء الأصوات .

٢٥٠ — وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيـــدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأردن ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، بابوا غينيـــا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنـــن ، بوتسوانا ، بولندا ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيـــا ، تونس ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهوريـــة بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهوريـــة الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربيـــة السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحـــدة ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سري لانكا ، السنغال ، الســـودان ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غيانا ، الفلبين ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليسوتو ، مالـي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليمـــن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، ايرلندا ، ايطاليا ، باراغواى ، البرتغال ، بلجيكا ، تايلند ، الدانمرك ، السويـد ، سويسرا ، شيلي ، غانا ، غواتيمالا ، فرنسا ، فنزويلا ، كندا ، كوستاريكـــا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

الممتنعـون : الأرجنتين ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، جامايكا ، جمهورية افريقيـــا الوسطى ، رومانيا ، سنغافورة ، فنلندا ، ليبيريا ، هندوراس .

٢٥١ ـ وبهذا اعتمد اقتراح ممثل الباكستان بالتخلي عن اغلبية الثلثين فيما يتصل بالتعديلات ، بأغلبية ٦٩ صوتا مقابل ٢٨ صوتا وامتناع ١١ عضوا عن التصويت .

٢٥٢ ـ ثم طرح التعديل الذى اقترحه ممثل كوبا للتصويت نظرا لطلب التصويت عليه بنداء الأسماء .

٢٥٣ ـ وكان التصويت على النحو التالي :

المؤيـــدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأردن ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، بابوا غينيـــا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بولندا ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيـــا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سري لانكا ، سنغافـورة ،

السنغال ، السودان ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غيانا ، الفلبين ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، باراغوى ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، فنزويلا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هندوراس .

٢٥٤ ـ وبهذا اعتمد اقتراح ممثل كوبا باغلبية ٧٧ صوتا مقابل ٨ أصوات وامتناع ٢٠ عضو عن التصويت.

٢٥٥ ـ وقال ممثل الارجنتين انه لو كان حاضرا وقت اجراء التصويت لصوت في صالح التعديل الذى اقترحه ممثل كوبا .

٢٥٦ ـ واعتمد المؤتمر باتفاق الاراء التوصيات الثلاث والثلاثين جميعها الواردة في تقرير اللجنة الثانية بالاضافة الى التعديل الذى قدمته كوبا على ديباجة التوصية باء .

جيم ـ تقرير اللجنة الثالثة

القسم الأول

تنظيم العمل

٢٥٧ ـ احال المؤتمر ، في جلسته الثانية المعقودة في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٢ ، الى اللجنة الثالثة ، انظر في البنود ١٠ (ج) و (د) و (هـ) ، المعنونة على التوالي : " المأوى والمرافق الاساسية والخدمات " ، و " الارض " ، و " المشاركة الشعبية " . وللنظر في هذه البنود الفرعية اطلعت اللجنة على وثيقة المؤتمر الاساسية المعنونة " توصيات بشأن التدابير القومية " (A/CONF.70/5) . كما اتيحت لها كذلك الوثيقتان التكميليتان التاليتان : " استعراض عالمي للمستوطنات البشرية " (A/CONF.70/A/1) و " العناصر المادية وتعبئة الموارد البشرية " (A/CONF.70/A/3) .

٢٥٨ ـ اجتمعت اللجنة برئاسة الدكتور دييغو آريا (فنزويلا) ، وعقدت ١٢ جلسة بين ٣١ ايار/مايو و ٧ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، شاهدت خلالها ايضا ٣٧ فيلما كبسوليا مستقلا ، عرضها ٢٩ بلدا .

٢٥٩ ـ وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، أنشأت اللجنة فريقا للصياغة لينظر في ادراج شتى التعديلات التي اقترحت الوفود ادخالها على التوصيات التسع والعشرين الواردة تحت البنود الفرعية الثلاثة التي يضمها جدول اعمالها . واجتمع فريق الصياغة برئاسة

الأمير ماسيتسيلا ، وكان مؤلفا من ممثلين لايران وايطاليا وبولندا وجامايكا وسوازيلند والسويد والعراق وغانا وفنلندا وكندا وكوبا ونيكاراغوا والهند ويوغوسلافيا . وكان الاشتراك في فريق الصياغة مفتوحا لجميع اعضاء اللجنة . وعقد فريق الصياغة هذا ست جلسات في الفترة من ٢ الى ٥ حزيران/يونيه . ونظرت اللجنة في جلساتها من التاسعة حتى الثانية عشرة في التعديلات المنقحة التي أعدها فريق الصياغة . ويظهر في القسم الثاني من هذا التقرير النص النهائي للتعديلات المنقحة بالصيغة التي اقرتها اللجنة ، بما في ذلك الصيغة المنقحة للفقرات الاستهلالية للتوصيات .

٢٦٠ — كذلك شارك في اعمال اللجنة عدد من الوكالات المتخصصة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المدعوة الى المؤتمر .

مناقشة البنود الفرعية

المأوى والمرافق الأساسية والخدمات

٢٦١ — أكدت اللجنة من جديد اعتقادها بأن تخطيط المستوطنات البشرية يمكن ان يؤدي الى تهيئة احوال معيشة افضل لكل البشرية على هذا الكوكب ، وانه يمكن ايجاد لغة تخاطب مشتركة بشأن المستوطنات البشرية يؤمل منها ان تصلح اساسا للتعاون الدولي في هذا الصدد .

٢٦٢ — وأكدت اللجنة ان اهم اهداف السياسات الخاصة بالمستوطنات البشرية يجب ان تكون توفير المأوى والمرافق الأساسية والخدمات لمن هم في حاجة اليها ، وحسب ترتيب حاجتهم اليها ، وبتكاليف مالية او اجتماعية يطيقونها . فالعدالة الاجتماعية رهن بالطريقة التي توزع بها هذه التسهيلات فيما بين السكان ومدى اتاحة حصولهم عليها .

٢٦٣ — وجرى التشديد على ان وضع المعايير وتخصيص الموارد يجب ان يعكسا الواقع الأساسي ، وهو ان الاحتياجات من المساكن والمرافق الأساسية والخدمات تكاد دوما تفوق الموارد الاقتصادية المتوفرة . وهذا هو السبب في ضرورة ان تتم في سائر انحاء العالم ، ولا سيما في البلدان النامية ، تعبئة جميع الموارد المتوفرة ولا سيما قدرة السكان على بناء مساكن لأنفسهم .

٢٦٤ — ولوحظ فيما يتصل بتوفير المأوى والمرافق الأساسية والخدمات لتلبية احتياجات السكان ، ان مسألة الموقع مسألة بالغة الأهمية . ولذا فقد اوصي بأنه ينبغي ، اذا كان يراد لتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية ان يصبح حقيقة ، ان تقام المساكن قرب اماكن العمل ، وان تقام المدارس والعيادات قرب المساكن ، وان يرتبط انتاج الأغذية باستهلاكها ، وهكذا دواليك .

٢٦٥ — وينبغي ان تراعي الاختيارات المتعلقة بالمعايير والمواد والتكنولوجيا ، متطلبات المنشأة من الموارد على مدى الحياة المتوقعة لها ، لا مجرد التكاليف النقدية اللازمة لانشائها في البداية . ذلك ان اقامة المنشأة ، سواء كانت بيتا او غرفة تدريس او ميلا من طريق ، ليست الا بداية لعملية طويلة يجب خلالها ، اذا اريد للمنشأة ان تظل نافعة ، تشغيلها وصيانتها واصلاحها وتكييفها وتجديدها والافادة منها افادة كاملة .

٢٦٦ — وجرى التشديد على انه ينبغي التركيز بوجه خاص ، عند توفير التعليم والرعاية الصحية والتغذية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية ، على الاهمية والعدالة ، بوصفهما غير قابلتين للفصل

احدهما عن الأخرى . وفي هذا الصدد ، لوحظ ان الخدمات ذات الصفة المؤسسية ، ولاسيما في البلدان النامية ، تجنح الى المبالغة في التشديد على القياسات الكمية للتنفيذ وللدعم المادى والى عدم اعطاء اهمية كافية لنوعية الخدمة نفسها وتيسر الحصول عليها لمن هم في حاجة اليها .

٢٦٧ — كما جرى التشديد على ان المستوطنات البشرية هي الاطار الذى يستجاب فيه ، بما يتفق مع الكرامة الانسانية ، الى احتياجات الشعوب وتطلعاتها . وقيل ان تحقيق هذا الهدف يتطلب تنسيق وتعزيز ثلاثة عناصر هي : الأنشطة المولدة للعمالة ؛ وتوفير ما يكفي من مأوى ومرافق اساسية وخدمات ؛ وتشجيع المشاركة الشعبية .

٢٦٨ — ولوحظ ان مفهوم المأوى لا ينطبق على المساكن وحدها ، وانما يشمل ايضا توفير المرافق الأساسية والخدمات والتسهيلات التي هي جوهرية لنوعية الحياة في المجتمع المحلي . وجرى التشديد ايضا على وجوب صون التراث الحضارى والمعالم والمواقع التاريخية في المجتمع المحلي .

٢٦٩ — وذكر عدد من الممثلين انه ينبغي ان تراعى ، في التوصيات بشأن المأوى والمرافق الأساسية والخدمات ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وان تكون تلك التوصيات منسجمة مع قرارات الجمعية العامة . وذكر انه ينبغي ان تكون التدابير التي تستهدف حماية البيئة الطبيعية في وجه التحضر المتسارع متفقة مع أولويات الانماء القومي . ونوه عدد من الممثلين بأهمية توفير الموارد المالية الكافية للنجاح في القيام بمجهود شامل بشأن المأوى والمرافق الأساسية والخدمات ؛ وانه ينبغي للمجتمع الدولي ، ولاسيما مؤسسات التسليف المالي ، النظر في تقديم قروض بفوائد منخفضة الى اقل البلدان نموا . وحث عديد من الممثلين البلدان النامية على ان تستفيد على نحو كاف من مواد البناء والأيدى العاملة المحلية المتاحة لها للحد من استنزاف ارصدتها من العملات الأجنبية .

٢٧٠ — وفيما يتعلق بالطاقة أعرب عدة ممثلين عن رأيهم بوجوب ايلاء المراعاة الواجبة للمصادر الجديدة للطاقة ، وتوخي العقلانية في الاعتماد على مصادر الطاقة المعروف عنها حاليا بأنها تعرض البيئة للخطر . وشدد العديد من الممثلين ايضا على وجوب تحاشي استعمال مصادر معينة للطاقة معروف انها تشكل خطرا على البيئة ، مثل القوة والوقود النوويين .

٢٧١ — وفيما يتعلق باختيار بدائل للمأوى والمرافق الأساسية والخدمات ، لاحظ بعض الممثلين ان اختيار بديل بتكاليف ابتدائية اعلى قد يكون افضل على المدى الطويل اذا كان هذا البديل لا يتطلب سوى اقل قدر من تكاليف الاصلاح والتشغيل .

٢٧٢ — وجرى التشديد على ان يولى مقام عال من الأولوية ، في توفير الخدمات والمرافق الأساسية ، لجوانب الرعاية الصحية الأساسية فيها ، بما في ذلك مرافق الاستجمام ، وعلى ان يراعى على اكمل وجه ما للأطفال والمعوقين والمسنين من احتياجات خاصة .

الأرض

٢٧٣ — اكدت اللجنة بالاجماع ان الارض مورد نادر ، وانها ، بسبب طبيعتها الفريدة والدور الحاسم الذى تؤديه في المستوطنات البشرية ، لا يجوز ان تعامل اصلا من الأصول الرأسمالية العادية

التي يتحكم فيها الأفراد وتخضع لضغوط السوق ومبادراتها . وينبغي ان يتقرر نمط استخدام الأرض حسب مصالح المجتمع المحلي الطويلة الأجل ، خاصة وان القرارات بشأن مواقع الأنشطة ، وبالتالي بشأن استخدام الأرض في اغراض معينة ، لها اثر طويل الأمد على نمط وهيكل المستوطنات البشرية . ونوهت اللجنة بأن الأرض هي ايضا عنصر اساسي في البيئة الطبيعية والصنعية ، وحلقة وصل حاسمة في توازن كثيرا ما يكون حساسا . وقالت ان ثمة ما يبرر الملكية العامة للأرض وان هذه الملكية يجب ان تمارس لصالح المجتمع . فالملكية الخاصة للأرض ينبغي ان تخضع للضوابط وأن تكون متمشية مع متطلبات الانماء الاقتصادي والاجتماعي للبلد .

٢٧٤ — وشددت اللجنة على انه ينبغي ان تكون لدى السلطات معلومات مفصلة عن الأنماط الراهنة لاستخدام الأرض وحيازتها ، وان تعتمد وتنفذ ، حسب الاقتضاء ، تشريعات مناسبة تبيّن حدود حقوق الأفراد ومصالحهم ؛ وان العمل الحكومي جوهري لوضع وتنفيذ سياسات حضرية وريفية مبتكرة بشأن الأرض تستهدف تحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية .

٢٧٥ — وكان من رأى بعض الممثلين ان الملكية العامة للأرض الخاضعة لرقابة سليمة ليست الا شكلا واحدا من اشكال انفاذ اصلاح الأرض الحضرية وان الملكية الخاصة قد اسفرت عن نتائج ايجابية في بعض البلدان .

٢٧٦ — وفيما يتعلق بالتوصية المتعلقة باسترداد فضل قيمة الأرض ، لاحظ بعض الممثلين ان التوصية المعنية يجب ان تعزز وان تجعل مقبولة عالميا ، بالتسليم بأنه ينبغي للمجتمع المحلي ان يحصل على حصة منصفة من فضل القيمة الناشئ عن التغيرات في استخدام الأرض بسبب الاستثمار العام و/أو قرارات المجتمع المحلي او السلطات الحكومية بمختلف مستوياتها .

٢٧٧ — وذكر عدة ممثلين ان دور الأرض في المستوطنات البشرية امر حاسم وفريد ، وان العنصرية والاستغلال وترسيخ الامتيازات قد تؤدي الى التحكم في الأرض بما يتنافى مع تطلعات الشعوب ، وبخاصة حين يمارس هذا التحكم نظام استعماري او اجنبي ، وان حق الشعوب في ممارسة الاشراف الكامل على اراضيها شرط ضروري لرسم سياسات صائبة للمستوطنات البشرية .

٢٧٨ — وقررت اللجنة انه ينبغي النظر في بعض التعديلات التي اقترحها عدد من الممثلين بشأن ادارة موارد الأرض والمتعلقة بسيطرة الاحتلال الأجنبي على الأرض ، في جلسة عامة للمؤتمر لا في اللجنة ، لأن بحث هذه التعديلات في اللجنة سيكون بمثابة تجاوز لاختصاصها .

٢٧٩ — وذكر ايضا انه ينبغي ان يعزز الحق الحالي الذي يتمتع به الأهالي الأصليون كي يكونوا مسؤولين عن التحكم في سبيل الاستحواذ على أراضيهم .

٢٨٠ — وشدد على انه ينبغي لأية توصية بشأن انماط ملكية الأرض ان تنسجم مع النظم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لكل بلد على حدة .

٢٨١ — وفيما يتعلق بالتحكم في التغيرات في وجوه استخدام الأرض ، لوحظ ان الاراضي الزراعية وما يتصل بها من موارد مائية ، ولاسيما الأراضي الواقعة على أطراف المناطق الحضرية ، موارد قومية هامة ، وان الأرض ، ما لم تخضع لهيمنة السلطات العامة ، يمكن ان تقع فريسة للمضاربات والتجاوز الحضري ؛ وان للتحكم في المياه واستخداماتها في بلدان عديدة اثرا قويا على انماط استخدام الارض .

المشاركة الشعبية

٢٨٢ — اعترفت اللجنة بأن قيام الأهلين وحكوماتهم ببذل جهد تعاوني هو شرط اساسي لفعالية الاجراءات المتخذة بشأن المستوطنات البشرية . فالمشاكل اضخم واعصى من ان تستطيع الحكومات منفردة ان تحلها . وينبغي ان تكون المشاركة الشعبية جزءا لا يتجزأ من عمليات اتخاذ القرارات في كل قضية من مجموع قضايا المستوطنات البشرية . وينبغي ان تتاح للناس الفرص للاشتراك اشتراكا مباشرا في القرارات التي تمس حياتهم . فان هذه المشاركة تستطيع ان تزيد من حدة ادراكهم لما تتسم به المشاكل من تعقيد وترابط ومسيس الحاجة الى تضافر الجهود . ويمكن كذلك ان تكون هذه المشاركة وسيلة هامة لتعبئة ما لدى الجمهور من ابداع ومهارات ، وبالتالي الاستفادة الفعالة من موارد قلما استخدمت .

٢٨٣ — وينبغي ان تعطى اولوية عالية لاشتراك النساء اشتراكا فعالا في تخطيط وتصميم وتنفيذ كل جوانب المستوطنات البشرية وعلى كل المستويات الحكومية .

٢٨٤ — وشدد ايضا على ان اشتراك الشباب والمعوقين والمسنين في تحقيق اهداف المستوطنات البشرية امر جوهرى .

٢٨٥ — ويمكن تيسير المشاركة الشعبية بتقديم المعلومات بعبارات واضحة ذات هدف . ويمكن تشجيع هذه المشاركة ايضا بتوفير الفرص للاشتراك المبكر والمستمر في انتقاء البدائل .

القسم الثاني

توصية اللجنة

٢٨٦ — قدمت اللجنة للمؤتمر توصيات بشأن التدابير القومية (للاطلاع على نص التوصيات بصيغتها المعدلة من قبل المؤتمر انظر الفصل الثاني من الباب الأول) .

دال — الاجراءات المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر بشأن تقرير اللجنة الثالثة

٢٨٧ — في الجلسة الخامسة عشرة ، نظر المؤتمر في تقرير اللجنة الثالثة (A/CONF.70/L.11) وقدم التقرير الدكتور عبد الله س . البنيان (المملكة العربية السعودية) مقرر اللجنة الذى قال انه قد تم في اللجنة باتفاق الآراء اعتماد جميع التوصيات البالغ عددها ٣١ توصية بالاضافة الى فقرات الديباجة ، وان عددا من الوفود قد عمد اثناء النظر في التوصيات المتعلقة بالبند ١٠ (د) (الارض) الى تقديم بعض التعديلات ولكن اللجنة قررت ، نظرا لأن هذه التعديلات تتجاوز نطاق اختصاصها ، ان تقوم الوفود المعنية ، حسب الاقتضاء ، بعرض هذه التعديلات في الجلسات العامة .

٢٨٨ — وأحاط المؤتمر علما بالجزء الأول من القسم الاول من التقرير . وعندما شرع في النظر في القسم الثاني أدلى ممثل العراق ببيان تساءل فيه عن سبب عدم تعميم التعديلات التي اقترحت

العراق وسوريا باسم جميع البلدان العربية ادخالها على التوصية دال — ١ بوصفها وثيقة رسمية. ورد أمين المؤتمر قائلا ان من المفهوم ان الوفود المعنية ستقوم بتقديم التعديلات في الجلسات العامة.

٢٨٩ — وبهذا اتفق على ارجاء اتخاذ قرار بشأن التوصية دال — ١ الى حين تعميم الوثائق المتصلة بها.

٢٩٠ — واعتمد المؤتمر باتفاق الآراء التوصيات الأخرى التي قدمتها اللجنة.

٢٩١ — وفي الجلسة السابعة عشرة نظر المؤتمر في التوصية دال — ١.

٢٩٢ — وقدم ممثل سوريا باسم الدول العربية واوغندا فقرة اضافية جديدة في التوصية دال — ١ (A/CONF.70/L.4) فيما يلي نصها :

" في جميع الأراضي المحتلة ، لا يجوز القيام بأية تغييرات في البنية السكانية أو تشريد او تهجير للسكان الأصليين او هدم للمستوطنات القائمة في تلك الأراضي او بناء مستوطنات جديدة لدخلاء . ولا بد من المحافظة على التراث والشخصية الوطنية . وان اى عمل يتعارض مع هذه المبادئ لا بد من ادانته "(١).

٢٩٣ — وقال ممثل سوريا ان التعديل يتصل اتصالا وثيقا بالمسائل المعروضة على المؤتمر لأنه يتناول مسائل تتعلق بالمستوطنات البشرية وبحقوق الانسان على السواء . وذكر ان سكان الأراضي المحتلة في حاجة الى الخدمات الانسانية اكثر من غيرهم وانه يجب الا يكونوا موضع تجاهل من جانب المؤتمر . وقال ان عدم اعتماد التعديل سيكون بمثابة تمييز ضد سكان معينين . واضاف انه ليس هناك مجال لعدم التحيز فيما يتعلق بهذه المسألة .

٢٩٤ — واعرب ممثل باراغواى عن أسفه لاتخاذ المؤتمر اتجاها سياسيا . واضاف ان مشاريع التعديلات ذات الطابع السياسي لا يمكن ان تؤدى الا الى تفاقم الخلافات القائمة وان وفده سيواصل التصويت ضد مثل هذه التعديلات .

٢٩٥ — وقال ممثل اسرائيل انه ينبغي على المؤتمر ألا يتناول مسائل سياسية كما هو متفق عليه بالاجماع في اللجنة التحضيرية . وفيما يتعلق بالتعديل ذاته ، استرعى الانتباه الى الأعمال التي تقوم بها القوات السورية الآن في لبنان . وطلب اجراء تصويت بنداء الأسماء .

٢٩٦ — وقال ممثل فرنسا ان المسائل المثارة في مشروع التعديل لا علاقة لها على الاطلاق بأهداف المؤتمر الأصلية .

٢٩٧ — وقال ممثل الهند ان وفده يؤيد مشروع التعديل تمام التأييد وانه يتفق تمام الاتفاق مع روح المؤتمر . واضاف ان التفريق بين المسائل السياسية وغير السياسية تفريق مصطنع .

٢٩٨ — وأعرب ممثلو موريشيوس وقبرص وأوغندا ومنظمة التحرير الفلسطينية عن تأييدهم الشديد للتعديل .

٢٩٩ — وكان التصويت على النحو التالي :

---

(١) يرد هذا النص بوصفه الفقرة هـ من التوصية دال — ١ .

المؤيـــدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بوتسوانا ، بولندا ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غيانا ، فنزويلا ، فيجي ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، باراغواي ، فرنسا ، كوستاريكا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعـون : اسبانيا ، استراليا ، اكوادور ، ايرلندا ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، البهاما ، بورما ، تايلند ، توغو ، جامايكا ، الدانمرك ، ساحل العاج ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، غواتيمالا ، الفلبين ، فنلندا ، كندا ، موناكو ، النرويج ، نيوزيلندا ، هايتي ، هندوراس .

٣٠٠ ـ وبهذا اعتمد التعديل بأغلبية ٦٩ صوتا مقابل ٨ أصوات وامتناع ٢٦ عضوا عن التصويت .

٣٠١ ـ وقال ممثل المملكة المتحدة انه قد تم قضاء سنتين في اعداد وثائق تقنية جيدة للمؤتمر ، وان وفده قد صوت ضد التعديل لأنه يثير مسائل سياسية لا علاقة لها بأهداف المؤتمر الرئيسية .

٣٠٢ ـ وصرح ممثلا سرى لانكا ومالي بأن وفديهما كانا سيصوتان في صالح التعديل لو كانا قد حضرا التصويت .

٣٠٣ ـ وقال ممثل الأرجنتين ان وفده قد حضر الى المؤتمر معتقدا ان هدفه هو اتخاذ التدابير السياسية للقيام بالأعمال اللازمة وانه قد صوت لذلك في صالح التعديل .

٣٠٤ ـ وقال ممثل الفلبين ان امتناع وفده عن التصويت لم يكن بدافع عدم الموافقة على المبادئ الأساسية الواردة في التعديل وانما بسبب الصياغة التي تتضمن دلالات سياسية لا داعي لها .

٣٠٥ ـ وقال ممثل تونس ان وفده كان يفضل كثيرا التوصل الى اتفاق في الرأى حول التعديل حتى لو كان هذا مصحوبا بتحفظات . وناشد المؤتمر العودة الى هذا الاجراء .

٣٠٦ ـ وقال ممثل كندا انه ينبغي ألا يزج في المؤتمر بمسائل دخيلة عليه . وأضاف ان موضوع التعديل يمكن ان يكون واحدا من أهم العناصر في أى تسوية سلمية في الشرق الأوسط وان من الواضح انه يقع خارج نطاق اختصاص هذا المؤتمر .

٣٠٧ — وقال ممثل باراغواى ان وفده يرى ان المؤتمر يرتكب خطأ فادحا وان التعديل لا صلة لـــه اطلاقا بأهداف المؤتمر .

٣٠٨ — وقال ممثل فنزويلا ان وفده قد صوت لصالح التعديل بصفة مبدئية وانه يوافق تمام الموافقـة على الموقف الذى اتخذه وفد الأرجنتين .

٣٠٩ — وقال ممثل زامبيا انه لا حاجة بالوفود التي ايدت هذا التعديل الهام لأن تعتذر عمـــا قامت به .

٣١٠ — وقدم ممثل بنما فقرة اضافية للتوصية دال — ١ (A/CONF.70/L.5) فيما يلي نصها :

" الأرض مورد طبيعي جوهرى للانماء الاقتصادى والاجتماعي والسياسي للشعوب ، ولذا يجب ان تكون للحكومات سلطة كاملة باستمرار على هذه الأرض وان تكون لها سيـادة مطلقة عليها لكي تعمل بحرية على تخطيط عمران المستوطنات البشرية في سائر انحـــاء البلد . ويجب ألا يخضع هذا المورد لقيود تفرضها امم اخرى تتمتع بفوائده بينما تحـول دون استخدامه على نحو رشيد "(٢) .

٣١١ — وقال ممثل بنما ان التعديل يشير الى ادارة مورد الأرض الذى تعد الحقوق السياديـة الكاملة فيما يتعلق به امرا جوهريا . واضاف انه لا يمكن لبلدان أجنبية ان تفرض قيودا تحـول دون الادارة السليمة للأرض من جانب بلدان ذات سيادة . وذكر ان وفده يؤيد تمام التأييد كافـة الأمم التي تطالب بحقوقها في أراضيها .

٣١٢ — وقال ممثل فنزويلا ان وفده يؤيد التعديل تمام التأييد تمشيا مع موقف بلاده ضد الاستعمار والاستعمار الجديد ولاسيما في امريكا اللاتينية . ونوه بقول رئيس جمهورية فنزويلا ان مشكلة قناة بنما مسألة تهم امريكا اللاتينية بكاملها بل والعالم بأسره . وأعرب عن أمله في ان يعتمد التعديـــل باتفاق الآراء .

٣١٣ — واقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ان يعتمد التعديل باتفاق الآراء .

٣١٤ — وتكلم ممثل الامارات العربية المتحدة نيابة عن الدول العربية فأعـــرب عـــن تأييدهـــا التام للتعديل .

٣١٥ — وقال ممثل الصومال انه لا ريب في ان المؤتمر ذو طابع سياسي وانه يعالج مسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة . واضاف ان مأساة الشعب الفلسطيني والشعوب في الجنوب الافريقي وفـي واحدة من المناطق في افريقيا الشرقية تسترعي الانتباه الى مسائل اساسية تتعلق بالأرض وحقـــوق الانسان . واضاف ان سكان الساحل الصومالي الذين ما برحوا تحت الحكم الاستعمارى الفرنســي قد حرموا من هذه الحقوق وان اقليمهم أشبه ما يكون بمعسكر اعتقال . وقال ان السكان قد طردوا بالقوة من اراضيهم وانهم لا يتمتعون بحقوق سيادية عليها او بحق تخطيط استخدامها .

---

(٢) يرد هذا النص بوصفه الفقرة دال من التوصية دال — ١ .

٣١٦ ــ واعتمد التعديل باتفاق الآراء .

٣١٧ ــ وأعرب ممثل بلجيكا عن تحفظ وفده على كون مسألة السيادة القومية مسألة مطلقة وقال انهـا ينبغي ان تكون مشروطة بما يحقق صالح المجتمع الدولي ككل .

٣١٨ ــ واعتمدت التوصية دال ــ ١ بصيغتها المعدلة .

الفصل الخامس عشر

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر

ألف — تقرير لجنة وثائق التفويض

٣١٩ — قام المؤتمر ، في جلسته الثانية المعقودة في ٣١ ايار/مايو ١٩٧٦ ، بموجب المادة ٤ من نظامه الداخلي ، بتعيين لجنة لوثائق التفويض تتألف من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وباكستان وبلجيكا والجمهورية العربية الليبية وفنزويلا وكوستاريكا ومالي ومنغوليا والولايات المتحدة الأمريكية .

٣٢٠ — وعقدت لجنة وثائق التفويض جلستين ، الأولى يوم ٤ والثانية يوم ٨ حزيران/يونية ١٩٧٦ . وفي الجلسة الأولى انتخب السيد ليون رونس (بلجيكا) بالاجماع رئيسا .

٣٢١ — وتبيّنت اللجنة ، من المذكرات المقدمة اليها من امين عام المؤتمر ، ان الوضع في ٨ حزيران/يونيه كان كما يلي :

(أ) قدمت وثائق تفويض صادرة عن رؤساء الدول او الحكومات او وزراء الخارجية ، وفقا لما نصت عليه المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر ، من قبل ١١٤ دولة من الدول المشتركة فيه ؛

(ب) وأرسلت وثائق تفويض ممثلي عشر دول الى الأمين العام للمؤتمر على شكل برقيات من رئيس دولة كل منهم او رئيس حكومته او وزير خارجيته ؛

(ج) وتمت تسمية ممثلي خمس دول في رسائل او مذكرات شفوية ، كل من ممثل الدولة الدائم او بعثتها الدائمة في نيويورك ، او من سفاراتها في أوتاوا ؛

(د) وتمت تسمية ممثلي دولتين من قبل سلطات حكومية اخرى بطرق تختلف عن تلك التي حددتها المادة ٣ من النظام الداخلي .

٣٢٢ — وبناء على اقتراح الرئيس ، وافقت اللجنة ، نظرا لقصر فترة انعقاد المؤتمر ومع مراعاة المادة ٥ من النظام الداخلي للمؤتمر ، ان تقبل المراسلات المشار اليها في الفقرات الفرعية (ب) و (ج) و (د) من الفقرة ٣٢١ أعلاه ، كاجراء مؤقت ريثما يتم تلقي وثائق التفويض الرسمية للممثلين المعنيين . وسجلت اللجنة انه قد اعطيت في معظم الحالات تأكيدات بأن وثائق التفويض الأصولية سترسل في اقرب وقت ممكن . وعلاوة على ذلك طلبت اللجنة الى الأمانة العامة ان تعمد الى تذكير الحكومات المعنية بتقديم وثائق التفويض ، ان لم تكن قد قدمتها ، في غضون اسبوع واحد بعد المؤتمر .

٣٢٣ — وأعلن ممثل الجمهورية العربية الليبية تحفّظ وفده فيما يتعلق بوثائق التفويض المقدمة من وفد اسرائيل وطلب ابلاغ المؤتمر بوجهة نظره في تقرير اللجنة (أنظر المرفق أدناه) . واعرب ممثل باكستان عن مشاركته ممثل الجمهورية العربية الليبية وجهة نظره . وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان وجهة نظر وفده حيال هذه النقطة معروفة تمام المعرفة .

٣٢٤ — وعلى ذلك ، وبناء على اقتراح الرئيس ، قررت اللجنة احالة هذا التقرير الى المؤتمر لاعتماده .

مرفـــق

٤ حزيران/يونيه ١٩٧٦

بيـــان السيد ابراهيم الضراط ، ممثل الجمهورية العربية الليبية

ارجو ان يسمح لي بالادلاء بالبيان التالي فيما يتعلق بوثائق تفويض وفد اسرائيل لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

ان القضية الفلسطينية ، وبصورة خاصة مسألة طرد الفلسطينيين من موطنهم واحلال عناصر اجنبية محلهم ، اصبحت تعالج من قبل المنظمات والمؤتمرات الدولية منذ اكثر من عشرين عامـــا . ونظرا لضيق الوقت ، وبدون الدخول في مناقشة تفاصيل جذور التطورات التاريخية التي صاحبـــت مأساة الشعب الفلسطيني المحروم من موطنه فانني أود ان اذكر بأن الأمم المتحدة وهي غير المؤهلة قانونيا بتقسيم اية دولة ، قامت باصدار قرارها رقم ١٨١ (د ـ ٢) المتخذ اثناء الدورة الثانية عام ١٩٤٧ مقسمة بمقتضاه فلسطين ، بادئة بذلك سلسلة من الاجراءات التعسفية من قبل السلطـــات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني الذى يمثل غالبية السكان ، وذلك بطرد الفلسطينيين من وطنهم القومي وحرمانهم الى لاجئين فاقدى الأمل ممهدة بذلك لانشاء نظام عنصرى غريب على المنطقة وعلـى الأرض ، نظام قائم على العدوان والاغتصاب والارهاب . وقد حاولت المجموعة الدولية تصحيح هذا الخطأ الفادح الذى ارتكب ضد الشعب الفلسطيني وذلك باصدارها العديد من القرارات الـــتي تدين التصرفات الصهيونية اللاانسانية والمخالفة لأبسط قواعد حقوق الانسان والمواثيق الدولية ،غير ان السياسات الصهيونية تجاهلت ومازالت تتجاهل النداءات المتوالية للمجموعة الدولية التي أكـــدت جميعها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وحقهم غير المنازع فيه في العودة الى وطنهـــم واملاكهم في فلسطين .. بالرغم من هذا كله ، فان النظام العنصرى في فلسطين يواصل تجاهلـــه للارادة الجماعية لدول العالم ، بل انه تمادى في غيه بالاستمرار في تعميق اطماعه العدوانيـــة والتوسعية في فلسطين ، وأبعد من ذلك الى اقاليم دول عربية مستقلة تشارك في اعمال مؤتمرنا هذا .

استنادا على ما سبق قوله ، فانه من المفروض عدم قبول اوراق تفويض الوفد الاسرائيلـــي لهذا المؤتمر ، لأن هذا الوفد يمثل نظاما غير مؤهل اخلاقيا وقانونيا للمشاركة في اعمال هذا المؤتمر وعليه فان وفد الجمهورية العربية الليبية يسجل عدم اعترافه وتحفظه الشديد حيال اوراق تفويض وفد اسرائيل لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

ان وفدى يطالب بأن يتضمن تقرير اللجنة المرفوع الى الاجتماع العام للمؤتمر النص الحرفـي للتحفظ الذى ابداه وفدى .

باء — الاجراءات المتخذة في الجلسات العامة للمؤتمر

٣٢٥ — في الجلسة السابعة عشرة ، اعتمد المؤتمر تقرير لجنة وثائق التفويض .

٣٢٦ — وتكلم ممثل الامارات العربية المتحدة باسم المجموعة العربية فقال ان تقسيم فلسطين قد أدى الى قيام كيان عنصري اثني ضد ارادة الشعب الفلسطيني . وباسم البلدان العربية جميعها رفض وثائق تفويض اسرائيل على أساس انها ليس لها حق قانوني او اخلاقي في حضور المؤتمر .

٣٢٧ — وقال ممثل اسرائيل ان بلاده كانت امة ودولة قبل كثير من الحاضرين في المؤتمر بوقت طويل . وتحدى اولئك الذين ينتقدون نظام الحكم الديمقراطي في اسرائيل ان يقارنوا النظام القائم في مجتمعاتهم بالنظام القائم في بلاده .

الفصل السادس عشر

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه

٣٢٨ — في الجلسة الثامنة عشرة ، نظر المؤتمر في مشروع تقرير اقترحه ممثل الأرجنتين يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه (A/CONF.70/L.2) (١) . وقال ممثل الأرجنتين اثناء عرضه لمشروع القرار ان المياه عنصر بالغ الأهمية ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية ، وان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه المقرر عقده في الأرجنتين في آذار/مارس ١٩٧٧ سيتناول التدابير القومية والدولية لمعالجة هذا الموضوع الحيوي . واقترح اجراء ثلاثة تعديلات على مشروع القرار : في الفقرة الرابعة من الديباجة تضاف عبارة " ان تعتمد جميع البلدان " قبل عبارة " تقرير اهداف يمكن قياسها " . وفي الفقرتين ٣ و ٤ من المنطوق يستعاض عن عبارة الجمعية العامة بعبارة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وطلب من المؤتمر ان يعتمد باجماع الآراء مشروع القرار بصيغته المعدلة .

٣٢٩ — وتكلم ممثلوا الولايات المتحدة الأمريكية وافغانستان والبرازيل وكندا وتونس والبرتغال تأييدا لمشروع القرار .

٣٣٠ — واعتمد باتفاق الآراء مشروع القرار بصيغته المعدلة .

---

(١) للاطلاع على النص النهائي للقرار انظر الفصل الرابع من الباب الأول .

الفصل السابع عشر

اعتماد تقرير المؤتمر

٣٣١ — في الجلسة السابعة عشر نظر المؤتمر في الجزء الثاني وفي الفصول الأربعة الأولى من الجزء الثالث من مشروع تقرير المؤتمر (A/CONF.70/L.1 و Add.1) الذي قدمه السيد أدولف سيبوروفسكي (بولندا) المقرر العام .

٣٣٢ — واعتمد الجزء الثاني بدون تعديل .

٣٣٣ — وفيما يتعلق بمشروع الفصل الرابع من الجزء الثالث (موجز المناقشة العامة) أوضح ممثل الصومال انه قد اغفل في الفقرة الثانية ذكر الرسالة الموجهة من رئيس الدولة في بلده . وقال المقرر العام انه سيتم ادراج هذه الاشارة في التقرير النهائي .

٣٣٤ — وانهى المقرر العام الى المؤتمر انه قد وردت اليه من الوفود تعديلات بسيطة في الصياغة وانه قد وافق عليها . واسترعى الانتباه الى انه تنبغي في الفقرة ١٦ الاستعاضة عن كلمة " التخطيط " بعبارة " المواد الأساسية " بحيث يصبح النص كالآتي : وانتاج المواد الأساسية وصناعات أخرى .

٣٣٥ — واقترح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ان تضاف في الفقرة ٢١ كلمة " وفلسطين " بعد كلمة " ناميبيا " . وقد اعتمد التعديل .

٣٣٦ — ثم انهى المقرر العام الى المؤتمر انه يرغب بعد ما جرى من مناقشات في سحب الفقرة ٢٤ واضافة الفقرة الجديدة التالية :

" ٢٤ — شدد رئيس وفد قبرص على مشاكل الاستيطان التي قال انها تنبع من غزو تركيا لقبرص واحتلالها لها وطرد ثلث السكان من مساكنهم ، وما ترتب على ذلك من آلام انسانية بالغة . وأشار المندوب التركي الى ما عاناه القبارصة الأتراك طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية وما وصفه بأنه اعمال غير دستورية من جانب القبارصة اليونانيين فقال انه يرفض هذه الادعاءات التي لا أساس لها وانه لا يمكن تسوية مشكلة قبرص الا من خلال المحادثات بين الطائفتين " .

٣٣٧ — واعتمدت الفقرة الجديدة . واعتمدت ايضا الفصول الأربعة الأولى من الجزء الثالث بصيغتها المعدلة .

٣٣٨ — وفي الجلسة العامة الثامنة عشرة قدم المقرر العام الوثيقة A/CONF.70/L.1/Add.2 ، وهي مشروع تقرير عن جزء من المداولات التي دارت في الجلسات العامة بشأن تقرير اللجنة الثانية . وأوضح للمؤتمر لدى عرضه لهذه الوثيقة انه لن يتيسر تقديم ذلك الجزء من مشروع التقرير المتعلق بالمداولات في الجلستين العامتين السابعة عشرة والثامنة عشرة . وطلب من المؤتمر ان يأخذ بالممارسة المتبعة في مؤتمرات سابقة مماثلة وهي اعتماد مشروع التقرير وتكليفه وامانة المؤتمر باعداد الوثيقة النهائية .

٣٣٩ — وقد تقرر ذلك .

٣٤٠ — واعتمد المشروع المتضمن في الوثيقة A/CONF.70/L.1/Add.2

٣٤١ — واعتمد مشروع التقرير بصيغته المعدلة .

٣٤٢ — وأعرب المقرر العام عن شكره للوفود وكذلك للأمانة لتعاونهما في اعداد مشروع التقرير . كما اعرب رئيس المؤتمر عن تقديره وتقديره للمقرر العام .

الفصل الثامن عشـــر

اختتام المؤتمـــر

٣٤٣ ــ اعتمد المؤتمر بدون تصويت قرارا للاعراب عن الشكر للبلد المضيف ولمدينة فانكوفر لما أبدياه من حفاوة وما قدماه من مساعدات سخية (للاطلاع على نص القرار أنظر الفصل الرابع من الباب الأول) .

٣٤٤ ــ وقال الأمين العام للمؤتمر ان المؤتمر قد أقر بالاجماع مجموعة من التوصيات بشأن التدابيـــر القومية التي هي ثورية في نطاقها والتي يمكن ان تؤدى الى تغييرات كبيرة في تنظيم كافة مجتمعاتنا القومية . واضاف انه اقر ايضا بالاجماع توصيات بشأن التدابير الدولية ، التي ستوفر في حالة موافقة الجمعية عليها ، اطارا جديدا قيما للانماء والتعاون الدوليين وانه اعتمد في نهاية المطاف اعلانـــا للمبادئ لا يمكن ان يكون مصدر الهام فحسب وانما يمكن ان يكون ايضا معيارا لقياس صحة كل مجتمع وظروف حياة الانسان في كل مكان . وذكر ان المؤتمر وما سبقه من عملية تحضيرية قد خلقا وعيـــــا جديدا بمسائل المستوطنات البشرية وان نجاحه الكامل لا يقاس الا بالسياسات والمخططات والبرامج التي سيجرى تنفيذها في المستقبل وبتلك التي تضطلع بها الحكومات القومية الآن .

٣٤٥ ــ وقال رئيس المؤتمر في ملاحظاته الختامية ان مؤتمر الموئل كان مرحلة وسطى في عملية مـــن ثلاث مراحل . وأوضح انه قد تم في العملية التحضيرية احراز تقدم ضخم في فهم مسائل المستوطنات البشرية في العالم أجمع ثم جاء المؤتمر فحسن من هذا العمل باعتماد توصيات هامة بشأن التدابيـــر القومية كما تعهدت الحكومات فرادى وجماعات على تحسين نوعية الحياة . وعن المرحلة الثالثة قـــال انها ستمتد لسنوات مقبلة وستكون بمثابة المحك الحقيقي لمنجزات المؤتمر .

مرفـــــق

منتدى المؤتمـــر

١ — جرى ، في نفس الوقت مع مؤتمر الأمم المتحدة ، عقد منتدى غير حكومي في جيريكو بيتـــش بفانكوفر . ولهذا الغرض حولت هذه القاعدة الجوية السابقة الى موقع لعقد الاجتماعات ومعـــرض ، اذ حولت خمس حظائر كبيرة للطائرات الى غرف للاجتماع ومسارح وصالات للعرض ومطاعم مع الافـــادة الى اقصى حد ممكن من الأخشاب المستخدمة مجددا . وقد أشاد المشتركون والمتكلمون والزوار أيما اشادة بالمهارة والابداع اللذين تجليا في عملية التحويل هذه وما كرس لها من عمل .

٢ — واشترك في الجلسات العامة والحلقات الدراسية وعروض الأفلام والشرائح ما ينوف علـــى ٥٠٠٠ فرد من ٦٠ بلدا أتيحت لهم حرية الاختيار من بين ما يزيد على ٧٠٠ من بنود البرامج . وكان من بين موضوعات المناقشة الرئيسية ما يلي : المساكن المقامة بالجهد الذاتي والمساكـــن الاقتصادية ، والسياسة المتعلقة بالأرض ، والمشاركة ، والتكنولوجيا المناسبة ، والطاقة النووية والانماء الريفي . وقام بعرض هذه الموضوعات متكلمون بارزون من أجزاء مختلفة من العالم . وكان من نتيجة المناقشات ان قررت مجموعات عديدة ان تداوم على الصلات فيما بينها وان تنشئ شبكات دولية لتبادل المعلومات .

٣ — صدرت من هذا المنتدى بيانات عديدة ادلى بها ممثلو منظمات غير حكومية . وفي خمـــس جلسات مطولة اتفقت احدى المجموعات الكبيرة من المشتركين في المنتدى على ان تحيل الى المؤتمـــر بيانين (بيان في بداية مؤتمر الموئل وبيان في نهايته) . وشدد البيانان كلاهما على أسباب وجذور مشاكل المستوطنات البشرية القائمة وطالبا باتباع نهج عالمي متكامل لحلها ؛ كما استرعيا الانتبـــاه الى حقيقة ان موارد العالم محدودة وتحتاج الى رعاية وصيانة وانه ينبغي توزيعها على نحو أكثـــر انصافا فيما بين الأمم بعضها بعضا وفي داخل كل امة على حدة .

٤ — ومن المسائل التي ابدى البيانان رأيا فيها : المشاركة — التي اعتبرت وسيلة لخلق الوعـــي بالهياكل القائمة ؛ والتعليم — الذى ينبغي ان يمد الناس للاضطلاع بدور فعّال في حل مشاكـــل المستوطنات ؛ والأرض التي ينبغي ان تستخدم فيما يحقق صالح المجتمع المحلي ؛ والمياه — علـــى الرغم من تأييد هدف توفير المياه النقية للجميع فقد استرعي الانتباه للاصلاحات الزراعية والهيكليـــة اللازمة لبلوغ هذا الهدف ؛ والطاقة — جرى الاعراب عن القلق ازاء استخدام التكنولوجيات النوويـــة لأغراض الطاقة والأسلحة على السواء وتمت المطالبة بوقف تشييد محطات القوة النووية . وجـــرى التشديد ايضا على ضرورة قيام تعاون مكثف بين وكالة الأمم المتحدة الجديدة للموئل والمنظمات غير الحكومية والجماعات الطوعية . وكان ثمة بيان آخر وقعه ممثلو المنظمات غير الحكومية في امريكا الشمالية في المقام الأول انطوى على وجهة نظر مختلفة حول بعض هذه المسائل ودعا الى اقامة هيكل قـــوى للأمم المتحدة لتحقيق الانسجام بين البرامج الدولية .

٥ — وقامت مجموعة اخرى من المشتركين تضم علماء بارزين تسمى " ندوة فانكوفر " باصدار اعلان طالب بالتركيز على المياه بوصفها اولى الاحتياجات البشرية واوصى المؤتمر بأن يكون عام ١٩٩٠ هو التاريخ المستهدف لتوفير المياه النقية للناس عامة .

٦ — على الرغم من ان العلاقة بين المنتدى والمؤتمر الحكومي كانت علاقة غير رسمية فان انشطة المنتدى لم تكن غير ذات تأثير على مقررات المؤتمر . ومما عزز من التفاعل بين الاجتماعين اصدار موجزات يومية عن مداولات المؤتمر ، وتنظيم بث تلفزيوني مباشر ومستمر تقريبا في كلا الاتجاهين ، واصدار جريدة يومية " جيريكو " تنشر اخبار المؤتمر والمنتدى ، وانشاء مركز تأثير تابع للمنتدى بالقرب من موقع المؤتمر .

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York
96710 — August 1976 — 375

Price: $U.S. 10.00
(or equivalent in other currencies)

United Nations publication
Sales No. A.76.IV.7